الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة 8 ماي 1945

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الاجتماع

دور خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

دراسة ميدانية بمصنع تكرير السكر – قالمة –

رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل

الإعداد: الإشراف:

الطالبة : فضلاوي كلثوم

الدكتور: لخضر غول

السنة الجامعية: 2018 – 2019

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

﴿وَمَاتَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْه ِتَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

"سورة هود، الآية: 88"

بعد شكر المولى عز وجل الذي أعانني على إتمام هذا العمل وإخراجه في صورته النهائية أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الدكتور "لخضر غول" الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيمة

وإجمالا أتقدم بالشكر إلى صديقتي ورفيقة دربي "ثليجان خديجة" وإلى جميع من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

وتحية إجلال ووقار إلى من تحمل مسؤولية التعليم بكل صدق وأمان

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من

لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما

إلى من حملتني وهنا على وهن وأعانتني بدعواتها، إلىمن ربتني وليد

وسقتنيمن حنينها إلى فيض العطف والمودة إلى ملاكي في الحياة

إلى أحن ابتسامة إلى قلبي وأجمل هدية وهبني الله إياها إلى حبيبتي وصديقتي

التي لا حياة بدونها إلى من حصدت الأشواك لتمهد لي طريق العلم

"أمي الغالية صليحة".

إلى والدي العزيز إلى ذرع الأمان إلى من تحمل عبئ الحياة من أجلنا

"أبي حفظه الله ورعاه".

إلى ريحان حياتي إخوتي نور الهدى، لقاء، رمزي، ابنة أختي "جنى"

إلى كل العائلة والأقرباء.

إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة

سرت إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم،

صديقاتي خديجة، مريم، حسيبة، وداد، زهرة، آسيا، إيمان.

كلثوم.

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	109
02	توزيع أفراد العينة حسب السن	109
03	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	110
04	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	111
05	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	112
06	توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الصفة المهنية	113
07	توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة	113
08	مناهج وبرامج التعليم العالي على تفجير الطاقات الإبداعية لدى الطالب	114
09	قدرة ومناهج وبرامج التعليم العالي على ترسيخ قيم العمل والعلم باعتبارها أساس التقدم والتنمية	115
10	تقييم مستوى البرامج ومناهج التعليم العالي بالجزائر	116
11	الأساليب الحديثة في التكوين الجامعي ومدى ضمانها لتكوين العمل والإنتاج	117
12	تناسب التخصصات المهنية المقررة والتخصصات التي يطلبها سوق العمل	118
13	تقييم مستوى خريج التعليم العالي	118
14	سبب ضعف مستوى خريج التعليم العالي	119
15	اهتمام سياسة التشغيل بتوفير مناصب شغل لخريجي التعليم العالي	119
16	كيفية الالتحاق بالعمل	120
17	إجراء الخريجين للتربص قبل الالتحاق بالعمل	121
18	مدى الاستفادة من المهارات والمعارف المكتسبة في التعليم العالي من العمل الحالي	122
19	العلاقة بين المستوى التعليمي والقدرة على التحكم في العمل وإتقانه	122
20	الصعوبات التي تواجه العامل بعد الالتحاق بموقع العمل	123
21	درجة إتقان العمل	123
22	يحدد نسبة الرضى الوظيفي لدى العمال	124
23	يمثل القيم التي يفضلها العامل في حياته المهنية	124
24	الصعوبات التي تواجه العامل بعد الالتحاق بموقع العمل	125
25	الشروط الواجب توفرها ليؤدي التعليم العالي دورا إيجابيا في التنمية	126

26	أسباب النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مرهون بمدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي	127
27	قدرة منظومة التعليم العالي الجزائرية في ظل الإصلاحات الجارية المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المنشودة	127
28	قدرة التعليم العالي على إعداد القوى المؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي	128
29	يُحدد الإصلاحات التي يجب القيام بها لتحسين وتطوير التعليم العالي في الجزائر	129
30	أهمية التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الإجتماعية	130

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات التعليم العالي	41
02	علاقة وتأثير النظام التعليمي في المجتمع على الاقتصاد	61
03	ملامح ومواصفات الموارد البشرية التي يتطلبها النظام العالمي الجيد	94
04	نقاط ضعف العملية التكوينية لدى خريجي الجامعة	97

الفهرس

شكر إوهداء

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

المقدمة.....أ- ب

الفصل الأول: مدخل عام للدراسة

تمهيد..... 04

المبحث الأول: مشكلة الدراسة..... 05

المبحث الثاني: فرضيات الدراسة..... 06

المبحث الثالث: أسباب اختيار الموضوع..... 07

المبحث الرابع: أهداف الدراسة..... 08

المبحث الخامس: أهمية الدراسة..... 09

المبحث السادس: تحديد المفاهيم..... 10

المبحث السابع: الدراسات السابقة..... 15

الفصل الثاني: أهم المداخل النظرية المفسرة لعلاقة التعليم بالتنمية

تمهيد..... 22

المبحث الأول: النظرية البنائية الوظيفية..... 23

المبحث الثاني: نظرية التحديث..... 24

المبحث الثالث: المدخل الاقتصادي..... 25

المبحث الرابع: المخل الاقتصادي والاجتماعي..... 26

المبحث الخامس: نظرية رأس المال البشري..... 29

خلاصة..... 31

الفصل الثالث: التعليم العالي والتنمية

تمهيد:..... 33

المبحث الأول: نشأة وتطور التعليم العالي في الجزائر..... 34

المطلب الأول: التعليم العالي في العهد الاستعماري..... 34
المطلب الثاني: التعليم العالي بعد الاستقلال..... 34
المطلب الثالث: التعليم العالي في الفترة ما بين (1971- 1980)..... 34
المطلب الرابع: التعليم العالي في الفترة ما بين (1998- 1999). 35
المطلب الخامس: التعليم العالي من 1999 إلى 2015..... 36
المبحث الثاني: متطلبات التعليم العالي..... 38
المطلب الأول: أسس التعليم العالي..... 38
المطلب الثاني :خصائص التعليم العالي..... 39
المطلب الثالث: مكونات التعليم العالي..... 40
المطلب الرابع: وظائف التعليم العالي..... 42
المبحث الثالث: أهداف التعليم العالي وأهميته..... 43
المطلب الأول: أهداف التعليم العالي. 43
المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي..... 43
المطلب الثالث: مفاهيم التعليم الاقتصادية. 44
المبحث الرابع: أهمية التنمية وأهدافها..... 46
المطلب الأول: خصائص التنمية..... 46
المطلب الثاني: أنواع التنمية. 47
المطلب الثالث: أهداف التنمية. 49
المطلب الرابع: أهمية التنمية. 51
المبحث الخامس: دور التعليم العالي في التخطيط للتنمية..... 52
المطلب الأول: التعليم العالي أداة للتخطيط للتنمية. 52
المطلب الثاني: التعليم العالي يزيد من فرص المشاركة في التنمية. 54
خلاصة **56**

الفصل الرابع: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تمهيد:..... 58
المبحث الأول: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية..... 59

المبحث الثاني: دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية..... 61
المبحث الثالث: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل:..... 64
المطلب الأول: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل..... 64
المطلب الثاني: العلاقة بين التعليم العالي والتنمية..... 65
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم العالي. 68
المبحث الرابع: التعليم العالي ورأس المال البشري: 70
المطلب الأول: أهمية التعليم العالي في تكوين المورد البشري..... 70
المطلب الثاني: الموارد البشرية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. 71
المطلب الثالث: الاستثمار في التعليم العالي وأهميته. 73
المطلب الرابع: علاقة التعليم العالي بالاستثمار في رأس المال البشري. 76
خلاصة: 78
الفصل الخامس: التعليم العالي واحتياجات التنمية في الجزائر
تمهيد..... 80
المبحث الأول: أهمية التخطيط التعليمي في مخططات التنمية..... 81
المطلب الأول: التخطيط للتعليم ونتائجه الاقتصادية..... 81
المطلب الثاني: التخطيط للتعليم ونتائجه الاجتماعية. 82
المطلب الثالث: التكامل بين التخطيط التعليمي والتنموي..... 82
المطلب الرابع: التخطيط للتنمية والتعليم العالي في الجزائر. 85
المبحث الثاني: إستراتيجية التعليم العالي والتنمية في الجزائر: 86
المطلب الأول: علاقة النظام التعليمي بإستراتيجية التنمية في الجزائر. 87
المطلب الثاني: مشكلات التخطيط للتعليم والتنمية في الجزائر. 89
المبحث الثالث: سياسة التعليم العالي وآفاق التنمية في الجزائر:..... 91
المطلب الأول: سياسة التعليم العالي والتنمية في الجزائر. 91
المطلب الثاني: خريجي التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر..... 95
المطلب الثالث: التعليم العالي في الجزائر والتحديات المستقبلية..... 97
خلاصة 101

الفصل السادس: منهجية الدراسة وإجراءات البحث الميداني:

تمهيد:.....103

المبحث الأول: منهج الدراسة..... 104

المبحث الثاني: مجالات الدراسة......104

المطلب الأول : المجال المكاني.....104

المطلب الثاني: المجال البشري.....105

المطلب الثالث: المجال الزمني.....105

المبحث الثالث: عينة الدراسة..... 106

المطلب الأول : مواصفات العينة.....106

المطلب الثاني: طريقة اختيار العينة.....106

المبحث الرابع: أدوات جمع البيانات.....107

المطلب الأول: الملاحظة.....107

المطلب الثاني: الاستمارة. 107

المبحث الخامس: تحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة.....109

المطلب الأول: تحليل وتفسير البيانات الميدانية.....109

المطلب الثاني: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات.....130

المطلب الثالث: نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة. 133

المطلب الرابع: النتائج العامة.....134

الاقتراحات والتوصيات.....135

- الخاتمة.....137
- المراجع 138
- الملاحق

المقدمة

لقد حظي التعليم العالي باهتمام متزايد في الآونة الأخيرة وفي معظم البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، ومن أهم سمات التطور والتقدم في أي مجتمع حيث أصبح هذا النوع من التعليم العامل الحاسم في عملية التنمية وحتى يتسنى للدول النامية النهوض الاقتصادي والاجتماعي ومواجهة مختلف التحديات وعلى رأسها التخلف والتبعية عليها إعداد الكوادر البشرية القادرة على الدخول في مجالات العمل المختلفة خاصة في ظل التحولات والتغييرات السريعة التي شهدها العالم، مما يفرض عليها النهوض بالتعليم العالي ليكون قادرا على إنتاج المخرجات الملائمة وبمستوى عالي من المهارات والخبرات لتواكب هذه التغيرات من أجل ضمان مخرجات مؤهلة ولتحقيق تنافسية عالية في سوق العمل ومن ثم السير بالمجتمع قدما نحو ركب التنمية وفي ظل هذه التحديات عملت الجزائر كغيرها من بلدان العالم ومنذ الاستقلال على إنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي وتطويرها وكذلك تزويدها بمختلف الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية وخصصت جزءا كبيرا من مواردها وجهودها للتعليم العالي وتحاول الجزائر جاهدة لاستغلال جميع طاقاتها سعيا منها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في عصر أصبحت فيه التنمية من القضايا ذات الأولوية خاصة بعدما تأكد إن ثروة أي مجتمع لا تقتصر على موارده المادية والطبيعية فقط، بل تشمل أيضا مواردها البشرية باعتبارها عنصرا هاما من عناصر الإنتاج وذلك بتوجيهها وتكوينها ورفع مستواها حتى تتمكن من الاستفادة منها، وهذا لا يتحقق إلا في ظل تطوير هذه الأطر التي يحتاجها سوق العمل.

وبهذا عملت الجزائر على وضع إستراتيجيات وخطط لسد حاجاتها من الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة من أجل النهوض ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبح إلزاما عليها الاهتمام بقطاع التعليم العالي من أجل قيادة مؤسسات المجتمع.

وعليه حاولنا من خلال هذا البحث معرفة دور خريجي التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وحتى يتم التعرف أكثر على أهمية هذا الموضوع جاءت هذه الدراسة وفق خطة حددتها طبيعة الموضوع وتمثلت في مقدمة و6 فصول وخاتمة ويمكن تلخيص مضمونها كما يلي:

الفصل الأول: عالج الجانب النظري للدراسة بداية من إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية وفرضيات الدراسة تليها أهداف وأهمية الدراسة ثم أسباب اختيار الموضوع وتحديد المفاهيم وأخيرا الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: تضمن المداخل النظرية الكبرى للتعليم والتنمية ويشمل المدخل البنائي الوظيفي، نظرية التحديث ثم المدخل الاقتصادي فالمدخل الاقتصادي الاجتماعي وأخيرا المدخل الرأس المال البشري.

الفصل الثالث: نشأة وتطور التعليم العالي بالجزائر، أهمية وأهداف التنمية أنواعها وخصائصها وأهدافها، أهميتها، ثم تطرقت إلى دور التعليم العالي في التخطيط للتنمية.

الفصل الرابع: عالج علاقة التعليم العالي بالتنمية وسوق العمل حيث تضمن دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التعليم العالي ودوره في تكوين وإعداد الموارد البشرية، ثم علاقة التعليم العالي بالاستثمار في رأس المال البشري.

الفصل الخامس: وتضمن التعليم العالي واحتياجات التنمية في الجزائر وقد تناول أهمية التخطيط التعليمي في مخططات التنمية وكذلك إستراتيجية التعليم العالي والتنمية في الجزائر ثم سياسة التعليم العالي وآفاق التنمية في الجزائر.

الفصل السادس: تعرض إلى منهجية الدراسة وإجراءات البحث الميداني حيث تم تناول منهج الدراسة وكذا مجالات الدراسة، ثم العينة وأدوات جمع البيانات، ثم مناقشة بيانات الدراسة الميدانية ونتائج الدراسة على ضوء الفرضيات الجزئية والدراسات السابقة والنتائج العامة ثم أهم الاقتراحات والتوصيات وخاتمة.

الفصل الأول:

مدخل عام للدراسة

تمهيد.

المبحث الأول: إشكالية الدراسة.

المبحث الثاني: فرضيات الدراسة.

المبحث الثالث: أسباب اختيار الموضوع.

المبحث الرابع: أهداف الدراسة.

المبحث الخامس: أهمية الدراسة.

المبحث السادس: تحديد المفاهيم.

المبحث السابع: الدراسات السابقة.

تمهيد:

إن الشروع في أي بحث علمي يثير في نفس صاحبة الكثير من التساؤلات والاستفسارات التي تستدعي البحث ومن ثم الإجابة عليها في حدود الموضوعية التي يتطلبها الدراسة العلمية دون أن يدرك الباحث في هذه اللحظة أهميتها والهدف من دراستها وهذا بعد أن يكون قد حدد أبعادها وأهدافها تحديدا واضحا وفي هذا السياق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالإشكالية والفرضيات المنبثقة عنها، ثم أسباب اختيار الموضوع، وتليها أهداف الدراسة وأهميتها، وتحديد المفاهيم الواردة في هذه الدراسة قصد ضبطها وأخيرا استعراض الدراسات السابقة مشابهة كانت أو مطابقة التي تتناول هذا الموضوع.

المبحث الأول: الإشكالية:

لقد طرحت قضية التنمية نفسها على العالم عقب الحرب العالمية الثانية وأصبحت تحتل مكانة هامة لدى الكثير من الباحثين والمهتمين بالعملية التنموية سواء في الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، خاصة في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم اليوم وشعوب العالم تعيش عصرا أصبحت فيه المعرفة دالة للثروة ومصدرا أساسيا للنمو ومحركا فعالا لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأضحى تطور وتنمية المجتمعات المعاصرة يتأثر أكثر فأكثر بدرجة امتلاكها لمصادر المعرفة وقدرتها على إنتاجها بعدما تأكد عدم جدوى امتلاك الموارد المادية لوحدها ويعد التعليم العالي من ركائز الاقتصاد ومجتمع المعرفة ويعد الأداة الفعالة لنقل الخبرة العلمية والتقنية التي أنتجتها الإنسانية عبر مسيرتها التاريخية الطويلة ومحركا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتخطيط للتعليم هو تخطيط لمستقبل التنمية البشرية وفي الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية وضرورته لأي مجتمع، يبحث عن نفسه للبقاء والمساهمة في تطوير وتحديث المجتمع، وتؤكد العديد من الدراسات أن الجامعة بحكم وظائفها وفعاليتها وسيلة التغيير الفعال من خلال قيامها بثلاث وظائف أساسية هي إعداد وتنمية رأس المال البشري من خلال قيامها بالوظيفة التكوينية للملتحقين بها وإجراء البحوث العلمية والتجريبية والميدانية التي تساهم في حل المشكلات القائمة، وتتمثل الوظيفة الأخيرة للجامعة في توطيد علاقتها بالمحيط الخارجي والعمل على خدمته وتنميته.

والجزائر كغيرها من دول العالم ومنذ الاستقلال سعت جاهدة إلى تطوير التعليم العالي مع متطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال بعث مشاريع بناء الجامعات والمعاهد سعيا منها لزيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، فأولت الجزائر اهتماما كبيرا بتنمية رأسمالها البشري بهدف تحسين المستوى العلمي لنخبة المجتمع من أجل المساهمة في تبني الأساليب الحديثة لتحقيق التنمية الشاملة باعتباره هو المحرّك الأساسي والعنصر الفعال للنشاط الاقتصادي والاجتماعي وإعداد كوادر قادرة دفع المجتمع نحو التقدم والازدهار، فاعتمدت على استراتيجيات ومخططات لتأهيل هذه الكفاءات حتى تؤدي دورها في المجتمع من خلال ربط هذه التخصصات بما يتناسب واحتياجات سوق الشغل، وتهيئة الوسائل المادية والبشرية لتكوين وتدريب هذه النخبة من خلال تقديم منح ومساعدات للتكوين في جامعات أجنبية لاكتساب مهارات وقدرات فعالة تتناسب مع جميع ميادين العمل، وعليه فإن مشكلة هذا البحث تتمركز حول مدى مساهمة خريجي الجامعات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحول العلاقات بين التعليم الجامعي وتنمية المجتمع ومدى مساهمة الجامعة الجزائرية في استثمار رأس مالها البشري

ومن ثم تغذية سوق العمل بالكفاءات المطلوبة بشكل خاص وفي هذا السياق تندرج إشكالية هذه الدراسة والمتمثلة في التساؤل الرئيسي التالي:

- **هل لخريجي التعليم العالي دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؟**
- ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تتوفر الجامعة الجزائرية عل الوسائل الضرورية لتكوين الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل في ظل البرامج والمناهج المعتمدة ؟
2. هل لخريج التعليم العالي مؤهلات تمكنه من التحكم في العمل وإتقانه؟
3. هل التعليم العالي في صورته الراهنة كفيل بإعداد قوى مؤهلة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟
4. **المبحث الثاني: فرضيات الدراسة:**

- انطلاقا من إشكالية الدراسة وطبيعة الموضوع انبثقت الفرضيات التالية:

1. الفرضية العامة:

- يساهم خريجي التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. الفرضية الجزئية:

أ. **الفرضية الأولى:** لا تتوفر الجامعة الجزائرية على الوسائل الضرورية لتكوين الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل في ظل البرامج والمناهج المعتمدة.

ب. **الفرضية الثانية:** خريج التعليم العالي ليست لديه مؤهلات تمكنه من التحكم في العمل وإتقانه.

جـ. **الفرضية الثالثة:** التعليم العالي في صورته الراهنة غير كفيل بإعداد قوى مؤهلة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث: أسباب اختيار الموضوع:

تمهيد:

إن عملية اختيار موضوع الدراسة عملية تتطلب اتخاذ جملة من التدابير والاحترازات حتى يكون الاختيار صائبا وناجحا، لهذا فإن الأسباب التي دفعت الباحثة إلى اختيار هذا الموضوع أي دور خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "الجزائر نموذجا" لم يكن وليد الصدفة، وإنما نابع من قناعة الباحثة بالأهمية الكبرى التي يكتسبها قطاع التعليم العالي في بناء المجتمعات وتطورها من هنا تبرز أهمية هذا الموضوع وقيمته العلمية كما كان اختيار الباحثة لهذا الموضوع استجابة لعدة عوامل نذكر منها:

1. الأسباب الذاتية:

ميل الباحثة لدراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية في الجزائر حيث استطاعتالدول جنوب شرق آسيا، ماليزيا، تايلندا ، سنغافورة أن تحقق الرفاهية الاقتصادية والارتقاء بالظروف المعيشية والقضاء على الفقر والتخلف وذلك من خلال اهتمامها بالتعليم عامة و التعليم العالي بصفة خاصة وحسن استثمارها للعنصر البشري في عملية التنمية وهذا ما جعل الباحثة تختار موضوع دور خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- رغبة الباحثة في الكشف عن مدى مساهمة الجامعة الجزائرية في إعداد إطارات تساهم في خدمةالمجتمع وعن الآليات والوسائل المتبعة في تكوين وتدريب الأطر القادرة على تحقيق أهداف التنمية.
- إبراز أهمية التعليم العالي والكفاءات العلمية في تحقيق التنمية الشاملة.

2. الأسباب الموضوعية:

- ضعف استثمار الجامعة الجزائرية للعنصر البشري في العملية التنموية بالإضافة إلى وجود خلل بين متطلبات واحتياجات سوق العمل وبين مخرجات التعليم العالي.
- عدم فاعلية البرامج والمناهج التي تعتمدها الجزائر في عملية تكوين الكفاءات العلمية.
- محاولة لفت أنظار القائمين على العملية التنموية في الدور الذي يقوم به خريجي الجامعة وأهميتها في تحقيق الأهداف المنشودة وإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجههم للاستفادة منهم واستمرارهم وتقديم إغراءات وحوافز تساعدهم على الابتكار والإبداع.

المبحث الرابع: أهداف الدراسة:

تمهيد:

فالهدف من هذه الدراسة هو التعرف على بنية التعليم العالي وأهدافه مع توجيه الاهتمام إلى أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجهه وكيفية وضع إستراتيجية كفيلة لإصلاحه وتطويره بما يتلاءم واحتياجات التنمية، فجاءت هذه الدراسة لتكشف عن طبيعة العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية ولذا كانت أهداف هذه الدراسة كالتالي:

1. **الأهداف العلمية:** تتمثل في:

- تشجيع الباحثين والطلبة ودعمه ورفع مستواه الموجه لخدمة المجتمع وتنميته.
- تزويد الباحثين والطلبة بمرجع جديد يمكن الاستفادة منه.
- دعوة الشركات العامة والقطاع الخاص إلى تبني البحوث العلمية والإنفاق عليها.
- توفير البيئة الأكاديمية والبحثية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع وصقل المواهب.
- المشاركة في نشر المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. **الأهداف العملية:**

- محاولة الوقوف على مشاكل التعليم في الجزائر والتحديات التي تواجه خريجي الجامعات بعد التحاقهم بسوق العمل.
- إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات.
- محاولة التعرف على مدى مواءمة أو تناسب مخرجات التعليم الجامعي لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- التعرف على الإمكانيات المادية والبشرية التي توفرها الجامعة ومدى مساهمتها في تكوين وإعداد كفاءات علمية لها دور في تنمية اقتصادية واجتماعية.
- تزويد المجتمع بالكفاءات القادرة على تطويره وخدمته.

المبحث الخامس: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية التعليم العالي وعلاقته بالمجتمع، فالجامعات ومراكز البحث العلمي هي الأدوات الرئيسية الأولى لعملية التنمية والبوابات الحقيقية التي تقود إلى التنمية المؤهلة لتطوير المجتمعات وذلك من خلال تكوين وتأهيل الأجيال للمساهمة في رقي المجتمع وحسن استغلالها لرأس المال البشري باعتباره الاستثمار الحقيقي والمصدر لكل تنمية.

تكمن أيضا أهمية هذه الدراسة في محاولة الوقوف على واقع التعليم العالي في الجزائر وما طرأ عليه من تغيير كمي ونوعي والصعوبات والمشكلات التي واجهته وانعكاسات كل ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

المبحث السادس: تحديد المفاهيم:

تمهيد:

إذا كانت البحوث العلمية عامة والاجتماعية خاصة تهتم بمعالجة قضايا ملحة في مجتمع تبعا لمساهمة محددة قصد الوصول إلى النتائج أكثر واقعية ومصداقية، فالباحث لا يحقق أهدافه إلا إذا قام بمجموعة من الخطوات الضرورية التي تتطلبها الدراسة، لعل أهمها تحديد المفاهيم المتداولة في البحث وللمفاهيم في هذا المقام أهمية كبرى لا يمكن إغفالها وذلك لأنها تمثل حلقة وصل بين الإطار النظري والميداني، لذا يجب عند تحديد المفاهيم والأطر العامة التي تتعلق بأي مفهوم من المفاهيم التي توظفها وخاصة تلك المفاهيم الواردة في عنوان البحث،وما دام كل علم يسعى إلى تطوير أدواته ووسائله وفقا لمعطيات الواقع المدروس فإن الأخير يحدد الحاجات بما يتعلق الأمر بمصطلحات العلوم كلما تطورت صياغة المفاهيم في البحث العلمي كلما استطاع الباحثون تنمية التصورات ثم المساهمة في تقدم المعرفة العلمية.

1. مفهوم التعليم:

أ. **المفهوم اللغوي:** مصدر تعلّم، تعليم وتعلّم الأمر أي أتقنه[1].

وتعلّم بصفة الأمر، بمعنى أعلم من أخوات ظنّ، فالتعليم هو التدريس وهو مقابل للتعلّم، نقول علّمته العلم فتعلم ليشترط في التعليم توفير الشروط التي تسهل طلب العلم على الطالب داخل المؤسسة أو خارجها[2].

ب. **المفهوم الاصطلاحي:** هو أحد حالات التدريس التي يعتمد فيها على إيصال المعلومات من خلال التفاعل بين المعلم والمتعلّم[3].

- ويعرف أيضا بأنه عملية اجتماعية يتم من خلالها نقل مادة التعلم سواء كانت هذه معلومة أو قيمة أو حركة، أو خبرة من مرسل نطلق عليه المعلم إلى المستقبل هو التلميذ، بهدف اكتساب الخبرة والمهارة[4].

---

(1) لوديش حميد الأسيل: القاموس العربي الوسيط، دار الراية الجامعية، بيروت، 1997، ص234.

(2) نواف أحمد سمارة العديلي، موسى عبد السلام: مفاهيم ومصطلحات العلوم التربوية، دار المسيرة، عمان، 2008، ص61.

(3) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص152.

(4) محمد الجوهري وآخرون: تمهيد في علم الاجتماع، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، 1972، ص397.

- هو الوسيلة التي يتم بمقتضاها إعداد فئات وكوادر مختلفة من ذوي التخصصات المتباينة إعدادا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا واكتساب الأفراد المعرفة والمهارات اللازمة[1].
- ويعرف محمد زياد حمدان: التعليم هو عملية اجتماعية يتم من خلالها نقل مادة التعلم سواء كانت معلومة أو خبرة أو قيمة.

ج. المفهوم الإجرائي: هو التعليم الذي يحصل عليه الدارس في مدارس حكومية من مرحلة الروضة إلى المرحلة الثانوية ويختمه الطالب في الحصول على الشهادة الثانوية العامة وتشرف على مثل هذا النوع من التعليم وزارة التعليم والتربية.

2. مفهوم التعليم العالي:

أ. **المفهوم الاصطلاحي:** يقصد بالتعليم العالي كل أشكال التعليم التي تمارسها المؤسسات قد تكون، جامعات، معاهد، كليات، مدارس عليا أو أكاديميات في مستويات تعليمية تعقب المدرسة الثانوية والحصول في أغلب الأحيان على شهادتها العامة[2].

- يعرف أيضا بأنه التعليم الذي لا تقل مدته عن سنة دراسية أكاديمية كاملة بعد شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها[3].
- ويعرف القانون الجزائري التعليم العالي بأنه نمط تكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة[4].
- ويعرّف حسب منظمة اليونسكو هو كل أنواع الدراسات الموجهة للبحث والذي يتم بعد مرحلة الثانوية على مؤسسات جامعية يكون معترف بها من قبل السلطات الرسمية[5].

(1) حميد عبد النبي وآخرون: إدارة الجودة الشاملة، الودرت للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص79.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991، ص40.

(3) سعيد بن حمد الربيعي وآخرون: العولمة والتعليم الجامعي، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص90.

(4) بومدين سليمان، العلمي عبد الفتاح: الاتجاهات العالمية للتعليم العالي، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي بعنوان قابلية التشغيل والإدماج المهني لحاملي شهادة التعليم العالي، جامعة بسكرة، يومي 22، 23 نوفمبر، 2008، ص33.

(5) الربيعي سعيد بن محمد: التعليم العالي في عصر العولمة، التغيرات والتحديات، دار الشروق، عمان، 2007، ص27.

- ويعرف أيضا بأنه التعليم المقدم في كافة المؤسسات الجامعية والذي يهدف إلى تحسين كفاءة المخرجات الجامعية والارتقاء بمستوى المتعلمين والمساهمة في تطوير المجتمع[1].

ب . المفهوم الإجرائي: هو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي، يأتي مباشرة بعد التعليم الثانوي يدرس في مؤسسات جامعية تمنح شهادة مهنية، حيث يدرس الطالب مجالا متخصصا يؤهله للعمل في إحدى الميادين.

3. مفهوم التنمية:

أ. المفهوم اللغوي: لغة مشتقة من نمى بمعنى الزيادة، يقال نمى الشيء، نمي ونميا ونماء زاد وكثر[2].

والنماء هو الزيادة وأنميت بالهمزة ويقال نمته في اللغة أيضا نما ينمى وينمو وأنمت الشيء أنميته أي جعلته ناميا[3].

ب. المفهوم الاصطلاحي: هي عملية تغيير اجتماعي تؤدي إلى تغيرات بنائية مما يطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع[4].

- أو هي عملية مجتمعية متكاملة ومتفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد وهي محصلة تفاعلات مستمرة بين المتغيرات الاجتماعية، السياسية، الإدارية[5].
- ويعرفها البعض بأنها الخوض في مجموعة من الخطط التنموية المنظمة تؤدي إلى نمو طبيعي وإحداث تطور واكتساب وضع جديد[6].
- وتعرف بأنها الانتقال من حال إلى حال أفضل، وانتقال المجتمع من وضعه الحالي إلى وضع أفضل بكل المقاييس[7].
- يعرفها عبد الباسطمحمد حسن في كتابه المشهور "التنمية الاجتماعية" كما يأتي: هو النمو المعتمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة[8].

---

(1) عدي عطا: معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي، دار الراين، عمان، 2001، ص21.

(2) ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1984، ص83.

(3) أحمد رشيد: إدارة التنمية للدول النامية، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1985، ص17.

(4) جمال الدين العويسات: العلاقات الاقتصادية والتنمية، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص77.

(5) رشاد أحمد عبد اللطيف: التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص26.

(6) علي العطار: التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية، بيروت، 2005، ص103.

(7) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة زهية، ط2، القاهرة، 1997، ص91.

(8) عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، مكتب الجامعي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1998، ص165.

ج. المفهوم الإجرائي: مجموعة العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيطا سليما تهدف إلى إحداث تغيير في إحدى البنى لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها أعضاء الجماعة الذين يكونون المجتمع.

4. مفهوم التنمية الاقتصادية:

أ.**المفهوم الاصطلاحي:** التنمية الاقتصادية هي تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة ركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية[1].

- وتعرف أيضا بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، ورفع مستويات الإنتاج[2].
- هي عملية تحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية المادية والبشرية بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف زيادة الدخل الحقيقي للفرد[3].
- وتعرف بأنها عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع وهذا لأن التنمية أشمل وأعم من النمو[4].

ت. **المفهوم الإجرائي:** هي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني، ولا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط الإنتاج محدد بحيث يحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط وخطواته لانجاز مهامه ولأنها مرتبطة بالإنسان فهي تحتاج إلى معطيات بشرية وطبيعية مختلفة[5].

4. مفهوم التنمية الاجتماعية:

أ. **المفهوم الاصطلاحي:** هي عملية تهيئة عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق مساهمة أفراده وجماعاته واستغلال طاقاته وإمكانياته[6]

---

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد عبد اللي: التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، دار المستقبل للنشر، عمان، 2003، ص120.

(2) عصام عمر مندور: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص15.

(3) مصطفى حسين ومحمد شفيق وأمين بدران: أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر، عمان، 1995، ص20.

(4) جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي: التنمية الاقتصادية (مفاهيم، تطبيقات)، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2012، ص40.

(5) علي العطار: التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص50.

(6) نعيم إبراهيم الظاهر: إدارة التعليم العالي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص8.

- ويعرف أيضا بأنها عملية للتدخل المقصود في البناء الاجتماعي للعلاقات بين الناس والمنظمات في المجتمع لتسهيل حل المشكلات المجتمعية وتطوير الخدمات من حيث الكفاءات والفعالية وتعمل على تحديد الوظائف الاجتماعية[1].
- يعرفها Higgins: هي عملية استثمار إنساني في مجالات التعليم والصحة العامة والإسكان من حيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي المبذول في المجتمع[2].
- التنمية الاجتماعية كما يراها محي الدين صابر: هي عبارة عن أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على إحداث تغيير كمي حصادي في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية[3].
- وتعرف أيضا بأنها: عملية توافق اجتماعي تسعى لتنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع لإشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان والوصول بالفرد إلى مستوى معيشي معين والتنمية هي أسلوب، هدف، وعملية[4].
- هي تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر بطريقة ديمقراطية إلى بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جيدة وقيم مستحدثة[5].

ب. **االمفهوم الإجرائي:** هي عملية ديناميكية تتجسّد في إعداد وتوجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الأفراد لقدر من الخدمات الاجتماعية والعامة بحيث يتيح لهم الفرصة للمساهمة والمشاركة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

(1) حلمي شحادة، محمد يوسف: إدارة التنمية العلم والعمل، دار المناهج النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص97.

(2) إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، دار المعارف، الإسكندرية، ط2، 1982، ص70.

(3) محمد زكي الشافعي: التنمية الاقتصادية، دار العلوم المعارف، القاهرة، 2016، ص76.

(4) مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي، ص48 ـ 49.

(5) محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص68.

المبحث السابع: الدراسات السابقة.

تمهيد:

إن مرحلة مراجعة الدراسات السابقة تعد واحدة من أهم مراحل البحث العلمي لأنها توفر الإجابات العلمية لبعض الأسئلة التي تعد أساسية في الدراسة الحالية في مكانها الملائم في إطار التراكم المعرفي كما توفر للباحث إمكانية توجيه مجهوده العلمي بالبدء من حيث انتهى غيره من الباحثين وما لم يبحث بعد من جوانب مشكلة الدراسة إضافة إلى أن الدراسات السابقة تنجز في إطار مراجعة نقدية لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف فيها وكذلك الأساليب والمناهج التي استخدمت في تلك الدراسة وكذلك عرض النتائج الدراسات السابقة ومقارنتها بنتائج الدراسة الحالية حتى يتسنى للباحث تدارك بعض نواحي القصور في تلك المناهج والأساليب ومن ثم معالجتها بشكل مناسب في الدراسة الحالية.

إن الدراسات السابقة تكتسي أهمية بالغة لكونها تساعد الباحث من الاستفادة منها وكونها تلقي الضوء على الكثير من العالم التي تفيد الباحث في دراسته وتكوين خلفية نظرية عن موضوع بحثه ومن ثم تقديم تبرير منطقي لمشكلة البحث أو جانب من جوانب هذه المشكلة، وعند مراجعة الباحث للدراسات السابقة يتوجب عليه تحديد بعض المواصفات لنوع وعدد الدراسات التي سيقوم باستعراضها سواء كانت دراسات مشابهة أو مطابقة وقامت الباحثة برصد 6 دراسات سابقة تم تصنيفها إلى صنفين دراسات أجنبية وعربية وأخرى محلية.

أ. الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Voth. Ed 1975[1] تحت عنوان برامج تنمية المجتمع وأسلوب مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات بجامعة "ألنيوي" الشمالية بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام بإجراء دراسة مسحية على عينة من 29 مجتمع محلي بالولاية وكيفية توجيه التنمية في هذه الولاية وقدرة المجتمع على حل مشكلاته بنفسه وذلك بمشاركة العنصر المهم في عملية التنمية هو المشاركة الفعالة للفرد أو المواطن وفي اتخاذ القرار ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المجتمعات النامية التي تنفذ برامج للتنمية كانت نسبة المشاركين فيها من الأهالي أكبر وأكثر استجابة، وبالتالي تطورت وارتفعت فاعلية الخدمات بها أكثر من المجتمعات المحلية الأخرى التي تنفذ برنامج التنمية.

(1)Voth. Ed « an evaluation of community development programs in Illinois , Social faros, vol. 53 n4 USA, 1975, p.p 635. 646.

- واختلفت هذه الدراسة عن البحث الحالي حول دور خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث الشمولية بينما ركزت الدراسة على التنمية فقط ومساهمة الفرد في اتخاذ القرارات ومواجهة المشكلات التي تعترض طريقه بينما أوجه الاتفاق بين الدراستين تناولوا موضوع التنمية ومدى مساهمة الإنسان في خدمة مجتمعه.

ب. الدراسات العربية:

1. دراسة مصطفى أحمد سليمان السطري[1] 2011: تضمنت إشكالية هذا البحث دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية بفلسطين وما مدى مساهمته في رفع مستوىالعائد الاقتصادي وخفض الفارق الاجتماعي بين الطبقات وأفراد المجتمع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على المقابلات في جمع المعلومات وكان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة مصادر التمويل العالي والبحث عن مصادر تمويل بديلة من أجل تخفيض العبئ عن كاهل السلطة الفلسطينية ومدى مساهمة التعليم في التنمية الشاملة وتخفيض مشكلة البطالة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن مؤسسات التعليم العالي تعتمد على الرسوم الدراسية في تلبية احتياجاتها.
- أن الدعم المالي الحكومي للتعليم العالي الفلسطيني ليس كاملا.
- يوجد تباين بين نسبة الطلبة إلى الكوادر الإدارية إلى حد كبير فيما يتعلق بين مؤسسات التعليم العالي وأنواع المؤسسات التعليمية والمجالات الدراسية.
- غياب الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع البحث العلمي.

علاقة الدراسة بالبحث الحالي:

الواضح أن هذه الدراسة إن كانت قد تناولت بالبحث في بلد غير الجزائر واستعراض أهم المشكلات والصعوبات التي تواجهه منظومة التعليم العالي ومعوقات التنمية التي يمر بها أي بلد عربي "فلسطين"، إلا أنها أفادت البحث الحالي من حيث تناوله الأوضاع التعليمية والتنموية الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما تناوله في بحثنا هذا إلا أنها نجد أن هذه الدراسة اقتصرت على التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في حين أن الدراسة الحالية هي دراسة شاملة لدور خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولقد تقاطعت معها في العديد من النقاط وأفادت البحث الحالي من في الكثير من المحاور التي عالجت فيها المواضيع التنمية والتخطيط لها في الدول العربية وبالتحديد الجزائر وما مدى

(1) مصطفى أحمد سليمان السطري: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر، غزة، قسم العلوم الاقتصادية والإدارية، فلسطين، 2011.

دور التعليم العالي في إعداد قوى قادرة على القضاء على التخلف والارتقاء ومن حيث بنيته ونظامه وعلاقته بالتنمية كما أفادت هذه الدراسة البحث من جهة ما توصلت إليه من نتائج هامة.

جـ. الدراسات المحلية:

1. دراسة نادية إبراهيمي[1] 2018: بعنوان "دور الجامعة الجزائرية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة من خلالها تحقيق التنمية الشاملة والبشرية، كذلك انجازات الجامعة في مجال التكوين والبحث العلمي واستخدمت الباحثة الاستمارة لجمع المعلومات والمنهج الوصفي التحليلي، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أوجدت هذه الدراسة بأن الجامعة الجزائرية تقوم بدور بارز في تطوير قطاع التعليم العالي واستثمار العنصر البشري في عملية التنمية من خلال إمداد المؤسسات الإدارية والصحية بمخرجات.
- توصلت أيضا أن الشباب الجزائري كغيره من الفئات الأخرى يعاني من ويلات البطالة رغم الجهود التي تبذلها الدولة للتشغيل بسبب وجود اختلال بين سوق العمل والتخصصات المطلوبة.

أوجه الاختلاف والتشابه:

- تختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في تركيزها على الأدوار التي تساهم من خلالها الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر في حين اقتصرت الدراسة الحالية على الدور خريجي التعليم العالي في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال ارتباط هذا التعليم بخطط التنمية وتكوين إطارات قادرة عل تحقيق الأهداف المرجوة ومساعدة المجتمع على النهوض باقتصاده والقضاء على التخلف بأنواعه، ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من الاطلاع على الوظائف التي تقدمها الجامعة في كيفية استثمار الجامعة للعنصر البشري في عملية التنمية.

2. دراسة غربي صباح[2] 2011 بعنوان: "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي"، سعت هذه الدراسة إلى إبراز دور التعليم العالي في عملية التنمية ومدى التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وأهمية الوظائف في تنمية المورد البشري والآليات المقترحة التي تساعد

(1) نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة (أطروحة دكتوراه)، جامعة المسيلة، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2018/2017.

(2) غربي صباح: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي (جامعة بسكرة نموذجا)، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2014/2013.

الجامعة في خدمة المجتمع واستخدمت الباحثة أداة الاستمارة لجمع البيانات واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، تمثلت نتائج الدراسة في:

- هناك توافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وذلك باعتماد الجامعة الجزائرية للمناهج الدراسية تبعا لاحتياجات السوق وتوزيع الطلاب وفق التخصصات الملائمة لسوق الشغل.
- كما أكدت الدراسة من خلال استجواب المبحوثين بأن هناك أهمية لوظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال اعتماد الجامعة على التوسع في الدراسات العليا والاهتمام بمنح بعثات تعليمية لخريجي الجامعات والعناية بإجراء البحوث العلمية.
- تختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي في كونها كانت دراسة شاملة لدور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية واستثمار المورد المحلي البشري في عملية التنمية، في حين اقتصرت الدراسة الحالية على دور الإطارات الجامعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستفادت منها في البحث الحالي فيما تناولته تلك الدراسة من محاور عن أهمية وأهداف ووظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية والمجتمع والاهتمام بخريجي الجامعات وفي إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية.

3. دراسة نادية إبراهيمي[1] 2013 بعنوان: "دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة وهدفت هذه الدراسة في تأدية الجامعة للدور المنوط بها في تنمية الرأس المال البشري وكيفية توظيفه في العملية التنموية وما مدى مساهمة الجامعة أيضا في تزويد المجتمع بالكوادر المؤهلة واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي ولقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- رغم الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال التكوين الجامعي إلا أنها لا تزال تركز على أداء وظيفة تكوين الطلبة دون الاهتمام بنوعية المخرجات.
- هناك قصور في توحيد البحث العلمي لخدمة التنمية.
- عملية التخطيط أهداف الجامعة برامجها أصبحت ضعيفة الصلة بالواقع العملي وهذا ما يجسده الكم الهائل من المتخرجين الذين يعانون من البطالة.
- الواقع أن هذه الدراسة تعتبر دراسة مشابهة لموضوع بحثنا من حيث كيفية تزويد المجتمع بالكوادر المؤهلة من خلال مساهمة الجامعة في تنمية هذه الموارد بصفة خاصة والمجتمع ككل

(1) نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير)، جامعة فرحات عباس، سطيف1، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013/2012.

ولقد احتوت هذه الدراسة على أفكار بناءة وتوصيات إيجابية لأن المشكلات التي تعرضت لها لا تزال قائمة وجديرة بالدراسة لأنها تمثل تحديا كبيرا في الوقت الراهن.

4. دراسة أيمن يوسف[1] 2008 بعنوان تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية، ولقد عالجت هذه الدراسة إشكالية تطوير التعليم العالي في ظل المشاكل والتحديات العالمية ومعرفة وجهة نظر الأساتذة حول الأوضاع المختلفة للجامعة والتعليم العالي فيما يخص عملية التدريس والتسيير والبحث العلمي باعتبارها من أحد الجوانب المهمة في عملية التطوير المستمر وفق حاجيات الجامعة في الجزائر والإصلاحات المقدمة لتحقيق الأهداف المسطرة واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمنهج الوصفي التحليلي والاستمارة كأداة لجمع البيانات وكانت نتائجها كالتالي:

- هناك مشاكل تعترض مخططات التنمية المبرمجة على مستوى الكلية والجامعة بسبب أزمة التمويل، ضعف الإدارة في أداء مهامها الخاصة بتطبيق برامج التنمية وانصباب اهتماماتها حول التكوين مما عمق عزلة الجامعة عن المجتمع الخارجي.
- إن سياسة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية في طريقها نحو نجاح جزئي فيما يخص تقدم الجانب المعرفي.
- غياب التطوير المستمر لبرامج التنمية والهجرة الكفاءات إضافة لمشكل التمويل الذي يطرح أكبر العوائق.

أوجه التشابه والاختلاف:

تختلف هذه الدراسة عن البحث الحالي في العديد من الجوانب لتركيزها على التعليم العالي ومنظومة الإصلاحات التي تعتمدها الجامعة لتطويره في حين ركزت الدراسة الحالية على دور خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد أفادت الدراسة الحالية فيما تناولته تلك الدراسة من محاور وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات ودراسات.

(1) أيمن يوسف: تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية، (رسالة ماجستير)، جامعة بن يوسف بنن خدة، الجزائر، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2008/2007.

5. دراسة أحلام طاجين[1] 2011: موضوع هذه الدراسة "أثر التعليم العالي الجامعي علىالتنمية الاقتصادية"، وهدفت هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية ونوعية المخرجات التي تساهم في التنمية الاقتصادية وقوفا على التحديات التي يواجهها التعليم العالي في الجزائر، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي وأداة الاستمارة لجمع المعلومات.

نتائج الدراسة:

- بالرغم من امتلاك الجزائر والجامعات الجزائرية مؤسسات ومراكز بحثية تتمتع بكفاءات بشرية معدة إعدادا علميا متقدما، وتستفيد منها العديد من المؤسسات والوحدات الحكومية والإدارية والقطاع الخاص والاستثمار إلا أن الطريق لا يزال طويلا ويحتاج إلى شراكة حقيقية بين الجامعات والجهات الأخرى المسؤولة وتنفيذ التنمية في المجتمع وإن استكمال مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر مرتبط بإسهامات التعليم الجامعي من خلال تطوير القدرات المحلية.
- بالإضافة إلى انكماش الجامعة في المشاركة في قضايا التنمية والاكتفاء بحل المشكلات الداخلية المرتبطة بزيادة الكثافة الطلابية.

ولقد تقاطعت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بالجوانب التعليمية والأوضاع التنموية التي تمر بها الجزائر وخاصة التنمية الاقتصادية في حين أن الدراسة الحالية هي دراسة لواقع مخرجات التعليم العالي وما مدى مساهمتة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أفادت هذه الدراسة البحث الراهن في محور التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتعليم الجامعي في الجزائر وكذلك التحديات والمشكلات التي تواجهه وما هي أنجح السبل لمعالجتها، كما أفادت هذه الدراسة البحث من جهة ما وصلت إليه من نتائج هامة.

(1) أحلام طاجين:أثر تطوير التعليم الجامعي على التنمية الاقتصادية (رسالة ماستر)، جامعة 8 ماي 1945، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/2010.

الفصل الثاني:

أهم المداخل النظرية المفسرة لعلاقة التعليم بالتنمية.

تمهيد

المبحث الأول: النظرية البنائية الوظيفية.

المبحث الثاني: نظرية التحديث.

المبحث الثالث: المدخل الاقتصادي.

المبحث الرابع: المخل الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الخامس: نظرية رأس المال البشري.

خلاصة

تمهيد:

تعد الجامعة من أهم التنظيمات الاجتماعية كونها الرافد لكل التنظيمات الموجودة في المجتمع، ونشاط الجامعة اليوم لم يعد قاصرا على التعليم النظري وحده بل امتد إلى الدراسات التطبيقية ولم يعد يقتصر كذلك على تطوير العالم من أجل العلم، بل امتد ليشمل تطوير المجتمع والنهوض به في جميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضا، ووفق هذه المتغيرات ظهرت العديد من المداخل النظرية التي تناولت بالبحث والدراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية ودور الجامعة كمؤسسة تربوية في تأهيل أفرادها وتكوينهم، ومن ثم النهوض بالمجتمع وتنميتة اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا ومن هذا المنطلق تأتي ضرورة الوقوف على أهم المداخل النظرية التي تناولت التعليم والتنمية في إعداد قوى بشرية تساهم في تطوير مجتمعها، وقد تعرضت الباحثة في هذا الفصل إلى المداخل النظرية لعلاقة التعليم بالتنمية.

المبحث الأول: النظرية البنائية الوظيفة:

تعالج هذه النظرية مسألة التكوين والتعليم كإحدى المتطلبات الوظيفية للمجتمع لكي يحافظ على استقراره وتوازنه، في ظل هذه المتغيرات لا يمكن بأية حالة أن تتخطى حدود هذه البيئة فهي استجابة لمؤثرات قوية معنية كاملة بها، إذن فالمتغيرات لابد أن تحدث في إطار التوازن، هذا التوازن تعتبره هذه النظرية الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في رفع كفاءة العاملين بها في إطار ما يعرف بالحشد الموارد التنظيمية، وهذا للوصول إلى أهدافها التي تتوقف على ملائمة الوسائل للغايات فالمؤسسة هي وحدة اجتماعية متكونة من مجموعة أنساق لديها أهداف محددة وواضحة تسعى للوصول إليها ولن تستطيع تحقيقها إلا في ظل التكامل الاجتماعي الذي تحدث عنه تالكوت بارسونز فيما سمي بالنسق البارسونزي،فاعتبار الجامعة نسق اجتماعي جعله يدرس التكامل داخل هذه المؤسسة من خلالاهتمامه بالمكون الأساسي النسق، وهو الجماعات المهنية التي تحقق وظيفة الجامعة الأساسية وهي "التعليم والمعرفة" ومن وجهة نظر بارسونز (T. Parsons) فإن الوصول إلى الكفاءة والمعرفة العلمية لن يتحقق إلا بوجود تكوين وتدريب مهني وحتى كفئ لهذه الجماعات، وهذا ما أسماه بالتخصيص الأكاديمي للجامعيين، إن التحول البنائي للنمط البيروقراطي للجامعة جعل "بارسونز" يهتم بهذه المؤسسة وعلاقتها بالتنظيمات الأخرى للمجتمع سواء الاقتصادية أو الاجتماعية ليصل إلى أهمية الدور الوظيفي للجامعة الذي أكده "ماكس فيبر" (M.Viber) من خلال إبراز العلاقة بين الجامعة والمجتمع والتنمية، ومن خلال هذا الدور البنائي للتعليم العالي الذي شهد تغيرات عديدة جعلت ماكس فيبر يعبر عن تخوفه من هذه التحولات من خلال مناقشته لنظام الجامعات الأمريكية والأوروبية وعلاقتها الأكاديمية ونستطيع تقييم وظيفة الجامعة ومدى أهميتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها سواء المتعلقة بالبحث العلمي أو بالمساهمة في التنمية لن يكون إلا في إطار الوسائل والبرامج التي تعتمدها هذه المؤسسة لتطوير مهارات الأفراد لتحقيق حاجات المجتمع الذي يقتضي تطوره تطور هذا النظام وللحفاظ على التوازن.

يؤكد أصحاب هذه النظرية على الدور الفعال الذي يلعبه التعليم والتكوين كوظائف هامة في بناء واستمرار المجتمعات الحديثة كما تساعد على تحقيق المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وهناك علاقة بين ما تعلمه الفرد داخل المدرسة من مهارات معرفية وبين مستوى أدائه في العمل أي أنه كلما زاد المستوى التعليمي للفرد تحسن مستوى أدائه في العمل وزاد مستواه المادي كما أن هذه المهارات الفنية التي يتعلمها الفرد داخل هذه المؤسسة تساعده على تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية، حيث يرى كارل

منهايمأن التعليم يهدف إلى إعداد الأفراد للحياة الاجتماعية ويتضمن ذلك تدريب وتخطيط تربوي وتشخيص مشكلاته وتحديد حاجيات الأفراد من أجل تكيفهم مع الأدوار المتوقعة منهم[1].

المبحث الثاني: نظرية التحديث

ظهرت هذه النظرية مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي ركزت على مجموعة من العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية أهمها التعليم باعتباره أساس التكوين و التدريب لدى خريجي الجامعات، واهتمت نظرية التحديث بصفة أساسية بتحليل الجوانب البنائية التي تؤديها عمليات التنمية بصفة عامة، فتبنت هذه النظرية المداخل السببية والتفسيرية في حدوث الإنجازات موضحة مقدار التداخل بين العوامل التي تؤثر على عمليات التنمية والتحديث في المجتمع المعاصر، وقد سعى علماء الاجتماع المعاصرين إلى تبني نظرية التحديث في تحليل الانجازات التي أحرزتها الدول المتقدمة لتحقيق ما وصلت إليه من نتائج، وأن تستخدم نفس الطرق التنموية التي استخدمتها الدول المتقدمة حاليا لإحداث عملية التغيير والتطور في المجتمع، ومن أهم الإسهامات ما ذهب إليه "دايفيد ماكليلاند" (D. Maclellan) الذي حاول تحليل العملية التطورية لنشأة عملية التحديث، موضحا العوامل التي بواسطتها أحرزت بعض المجتمعات تقدما اجتماعيا وتكنولوجيا عن غيرها من المجتمعات، مركزا على الثقافة الموجودة في هذه المجتمعات التي عملت على تحقيق هذه الانجازات وتكوين الشخصية الفردية التي يعتبرها موجودة بنسب أعلى في الدول المتقدمة، ومع منتصف السبعينات ظهرت إسهامات "أليكس انجلز" و"ديفيد سميث" ضمن هذه النظرية مقدمين رؤية أوسع من رؤية ماكليلاند، فبعد تحليلهما لعوامل التحديث المنجز في الدول المتقدمة قاما بإنجاز دراسة ميدانية على مجموعة من الدول النامية، قصد تحليل الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات في التنشئة الاجتماعية وتكوين الشخصية الفردية، وفي تحليلهما للعلاقة بين التعليم والتنمية قاما بتطوير مقياس لتطوير خصائص الإنسان الحديث، وتم بناء هذا المقياس من خلال دراسة مقارنة على ستة دول نامية معتبرين عملية التحديث تمثل اكتساب أكبر نسبة من السكان لمجموعة من المواصفات والخصائص والاتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة[2].

ويلاحظ على هذه النظرية أن الدول النامية إذا أرادت أن تحقق التنمية والتقدم الاقتصادي فلابد أن تسلك نفس المراحل والطرق التي مرت بها الدول المتقدمة في مسيرة التنمية الشاملة.

---

(1) شبل بدران، البيلاوي حسن: علم الاجتماع التربية الجديدة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2009، ص19.

(2) مالك الطاهر سعود: التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2006، ص ص44 ـ 45.

المبحث الثالث: المخل الاقتصادي (آدم سميث A. Smith)

لقد ساد المفهوم الاقتصادي في التنمية خلال خمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، وقد ظل رجال الاقتصاد زمنا طويلا لا يفضلون التعليم كعامل أساسي في التنمية ولعل ذلك كان راجعا إلى صعوبة قياس العائد الاقتصادي من العملية التعليمية بنفس الدقة التي يقاس بها العائد من عملية صناعية أو تجارية، ورفض الكثير من الباحثين التربية فكرة الربط بين تكوين البشر وبين إنتاج السلع المادية ومع نهاية الربع الأول من القرن العشرين أخذ هذا الموضوع مكانا له شأنه في الدراسات التربوية الاقتصادية ثم ازدادت العناية به بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الاهتمام بالتخطيط من أجل التنمية، وتتحدد الوظيفة الاقتصادية للتربية من خلال قيام النظام التربوي بإمداد المجتمع والبناء الاقتصادي بالقوى العاملة المتعلمة كما ونوعا ويركز هذا المدخل على ضرورة الاهتمام بقضايا الإنتاج الاقتصادي خلال عملية تنمية المجتمع ومن بين الإسهامات في هذا الإطار عالم الاقتصاد الأمريكي آدم سميث (A. Smith) من خلال الدراسات الاقتصادية التي قام بها في عام 1776 واعتبر أن القدرات الناتجة عن العمل هي قوة أساسية للتقدم الاقتصادي وأكد بأن اكتساب الفرد للقدرات التعليمية يحتاج إلى تكاليف كثيرة ولا يأتي ذلك إلا بالمحافظة على رأس المال الثابت وأن موهبة الفرد لا تعود عليه فقط وإنما تعود أيضا على المجتمع الذي ينتمي إليه هؤلاء الموهوبون، كما اتضح أيضا أن المهارة الفائقة للعامل تعمل كأداة ثمينة لإثراء الاقتصاد، وأنه إذا تكلف إعداد العامل لاكتساب هذه المهارة قدرا معينا من المال وأن هذه المهارة تعطي عائدا يغطي تكاليف الإعداد لها بالإضافة إلى قيمة هذه المهارة في حد ذاتها.

وتذهب دراسة فيشر (Irvingficher) الذي أكد على استخدام رأس المال أينما وجد، وإذا كان رأس المال هو الرصيد الذي يؤدي إلى مزيد من الدخل بمضي الوقت فإن الأموال التي توضع في التعليم توضع للحصول على مزيد من الدخل بمعنى أن البشر هم الوعاء الذي نرصد به الأموال والذي سيتدفق منه الدخل في المستقبل[1].

إذن ومن خلال هذه الدراسات التي قدمها الاقتصاديون حول العملية التعليمية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ومن خلال الاستثمار في المورد البشري حيث يؤكدون على أن انتشار التعليم أصبحنا نستثمر كثيرا من رأس المال في البشر ويمكن القول أن القدرة على الإنتاج في العمل هي وسيلة إنتاجية نمت تنميتها عن طريق التعليم، ويرى شولتر أن عائد الاستثمار البشري في التعليم يتأثر بعوامل كثيرة منها

(1) فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2، 2007، ص63.

الجنس، النوع، البطالة، الوراثة والتربية حيث أن اكتساب الإنسان للقدرات والمواهب يضاعف من إنتاجه الاقتصادي، إن البشر يستخدمون مواهبهم وقدراتهم في تنظيم استهلاكهم وتنمية مواردهم، والتقدم الاقتصادي بسبب التربية يتوقف على مدى تجاوبها مع متطلبات سوق العمل وأن السوق يتطلب المواهب العالية في التعليم العالي والتربية وبالتالي تصبح التربية قوة دافعة للتنمية وحليفتها حتى يمكن القول أن البديل لاستخدام التربية في التنمية الاقتصادية هو على حد كبير استخدام التنمية الاقتصادية في تنمية التربية.

وهكذا ورغم سيادة التفسير الاقتصادي للتنمية والذي لازلت العديد من الدول تأخذ به وبمؤشراته إلى حد كبير وظهور المفهوم الإنساني للتنمية، ظهر تفسير جديد للتنمية ينقلها من كونها مؤشرات إلى كونها عمليات، من حصرها في الجانب الاقتصادي إلى تضمينها الجانب الاجتماعي ومن يركز أصحاب هذا المدخل على ضرورة الاهتمام بقضايا الإنتاج الاقتصادي خلال عملية تنمية المجتمع وأن تحسين الظروف الاقتصادية هو المحرك الأول.

المبحث الرابع: المدخل الاقتصادي الاجتماعي

يعد المدخل الاقتصادي الاجتماعي مرحلة متطورة للمدخل الإنساني فإذا كان المدخل الإنساني قد رسم طريقا يهدف إلى تحقيق الحياة الإنسانية والتركيز على كل ما هو إنساني وتدعيم حاجيات الإنسان ومتطلباته فقد فتح المدخل الاقتصادي والاجتماعي المجال على اتجاه آخر يعطي أهمية أكبر لحاجات المجتمع، ونمو الفرد الاجتماعي في العملية التربوية والتعليمية وتجسدت هذه الحاجات استجابة للاتجاه الاجتماعي الذي بدأ يتضح كمذهب مستقل له نظرته وأسلوبه، كما أدى هذا الاتجاه الجديد إلى بلورة وظهور علم الاجتماع التربوي وإن التربية حسب اعتقاد المدرسة الاجتماعية هي عملية هادفة موجودة في أحد الطرفين المعلم والمتعلم وهي عملية تتم وفق تفاعل بين الإنسان ومجتمعه، حيث يلاقي الفرد المؤثرات ويكون طرفا فاعلا فيه وهكذا أصبح الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها[1]:

- التركيز على العامل الاجتماعي في التربية، أي أنه لا سبيل لا للتربية والتعليم حتى يتمكن الطفل من التكيف، وهذا الاعتقاد ينطلق من كون المجتمع جملة من التصورات الاجتماعية.
- لا يمكن لأي مجتمع إنساني مهما كان أن يعيش بلا نظام تربوي.

(1) غاوي أسماء: إستراتيجية التعليم العالي في ظل إدارة الجودة الشاملة، (رسالة ماستر)، جامعة قالمة، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2016 ـ 2017، ص26.

- إذا كان من المستحيل أيضا أن يظل الفرد مستسلما للحياة البيولوجية فإنه لا يمكن كذلك أن تقوم التربية بدون مجتمع ومن هنا جاءت المسلمة القائلة "لا تربية بدون مجتمع ولا مجتمع بدون تربية".
- وظيفة التربية وغايتها من وجهة نظر الاجتماعية حسب رأي المربي "روني أوبير" الإبقاء على النموذج المكون للمجتمع فالتربية في نظر هذا الاتجاه هي الحفاظ وتواصل واستمرارية.
- يعد التعليم وفقا لهذا الاتجاه النظري نظام اجتماعي أو مؤسسة اجتماعية، وهي من أهم مؤسسات المجتمع الحديث ولها الصدارة على غيره من مؤسسات المجتمع، لما تقوم به من وظائف هامة في بناء واستمرار المجتمعات الحديثة والوظائف التنموية التي تقوم بها التربية والنظم التربوية والتعليمية الحديثة في المجتمعات المختلفة، ووفقا للاتجاه الاجتماعي والاقتصادي فإن عملية التربية والتخطيط للتعليم أهم وسيلة المجتمع الحديث للتنمية من خلال تزويد المجتمع بكوادر متشبعة بقيم واتجهات التي اكتسبوها من النظام التعليمي تمكنهم من إحداث التحول الاجتماعي المطلوب وتلبية احتياجات المجتمع[1].
- أما أصحاب المدرسة الاجتماعية فيركزون جل اهتمامهم على اعتبار التعليم عملية نموللمجتمع وعملية الإعداد الكامل للفرد ليشارك أبناء المجتمع ككل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما يركزون في هذا الإعداد على العوامل الاجتماعية وعلى تقوية الروح الاجتماعية لدى الأفراد كروح التعاون وروح الانتماء وغيرها، ويعود الفضل في ظهور هذا الاتجاه إلى مجموعة من العلماء وعلى رأسهم ج.ج روسو (J.Jrousseau)، الذي مهد للمدرسة الاجتماعية في التعليم، وذلك بدعوته جميع أفراد المجتمع بأن يتدبروا صناعيا حتى يساعدوا أنفسهم وأن يتعلموا التعاون مع بعضهم البعض، والتأكيد على دور المجتمع وتأثيره في الفرد والوصول به إلى الكمال، يعتبر جون ستيوارت ميل (j.s. Mill) التربية في مضمونها هي كل ما نفعله نحن من أجل أنفسنا، وكل ما يفعله الآخرون من أجلنا حين تكون الغاية تقريب أنفسنا من كمال طبيعتنا، وفي نفس السياق يذهب جون ديوي (J.dewey) إلى أن التربية هي جوهر المجتمع معتبرا الحياة في أصل طبيعتها هي السعي للحفاظ عل البقاء عن طريق التجديد المستمر وهي مجموع العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وهذا لا يتم إلا إذا تحددت الأهداف وتفاعل الإنسان مع مجتمعه، أن المجتمع في تلك المرحلة قام على أسس ومبادئ مكنت العملية التعليمية من أن تقوم على مقاييس ونماذج محددة للحياة الاجتماعية كما دعى كل من هنريبستالوتزي (J.H. Pestalozzi) 1746 ـ

(1) شبل بدران: التعليم والبطالة، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية، مصر، 2005، ص26.

1827، هربرت سبنسر (H.Spencer) 1820 ـ 1903، فريدريك فروبل (F.Frobel) رغم اهتمامهم الواضح بطرق التدريس، إلى صبغ التربية بالمظهر الاجتماعي مما جعل أفكارهم تغلب عليها النزعة الاجتماعية التي ظهرت في كل جهد وعمل تعليمي، إذن فوظيفة التعليم حسب هؤلاء العلماء هي تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع ولا يمكن لأي مجتمع أن يعيش بلا نظام تعليمي، أما من وجهة نظر روني أوبير (R.Ober) الإبقاء على النموذج المكون للمجتمع باعتبارها بناء اجتماعي متضامن مع بناء اقتصادي متطور وكان من أهم مبررات هذا التكامل والارتباط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وفي هذا العقد هو أن التنمية الاقتصادية تعد أهم وأخطر هدف علمي تسعى التنمية إلى تحقيقه، خاصة وأن سياسة التنمية الاقتصادية تهدف في النهاية إلى تحقيق هدف شامل وهو صبغ الحياة بالصبغة الديمقراطية في تنمية المبادرات الفردية، والسعي إلى تحقيق العدل الاجتماعي، وبهذه الطريقة يمكن الوصول إلى تحصيلات كمية لفاعلية إجراءات التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ولقد أوضح رجال الاقتصاد هذا التصنيف وهي الثنائيات ليست لها في الواقع ما يبررها وأن عملية التنمية التعليمية تمثل أعلى نسبة استثمار بالمقارنة بالاستثمارات المادية وذات أثر مباشر على الإنتاجية، لهذا لا يمكن تصنيفها بعيدا عن التنمية الاقتصادية، ويكفي الإشارة هنا إلى البرامج التعليمية والصحية على العمليات الإنتاجية[1].

ولقد وجه البعض انتقادات إلى هنا النوع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدعوة ضرورة دراسة التنمية من زاوية متخصصة، إلا أن هذا قد خلق نتائج هزيلة لانعدام التكامل والتنسيق بينهما، الأمر الذي ختم أهمية دراسة التنمية في إطارها الشامل الذي يساعد الإنسان على تحقيق احتياجاته وتلبية طموحاته وآماله في الحياة بصورة أفضل.

(1) شبل بدران: المرجع السابق، ص27.

المبحث الخامس: نظرية رأس المال البشري تيودور شولتز(Th.Shultz)

ظهرت هذه النظرية مع بداية الستينات مع أفكار التي طرحها العديد من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وقدموا وجهة نظرهم حول العلاقات بين التعليم والتنمية وذلك بتركيزها على العنصر البشري والذي يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج، من حيث قيمته الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتبر التعليم والتكوين مكون أساسيا وشرطا ضروريا في تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف فوجود مستوى معين ومحتوى محدد للتعليم ضروري لتنمية الفرد والمجتمع ومن جهة أخرى يعد أيضا متطلبا من متطلبات تشكيل الاتجاهات والدوافع للنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي حيث أن التقدم السريع في العلم وانتقائه لم يعد يترك مكانا للقوى العاملة غير المؤهلة وغير المدربة، وأهمية التعليم في بناء القدرات البشرية تم تأكيده في الكثير من الدراسات الاقتصاديةولقد استحوذ التعليم على النسبة الأكبر التي أدت إلى النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، ومن بين أهم الإسهامات في هذا الإطار ما ذهب إليه عالم الاقتصاد الأمريكي "تيودور شولتز" (T.Schultze)، من خلال تحليله العلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة، باعتبارها نوعا من استثمار رأس المال ونوع من الاستثمار الإنتاجي كأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية الشاملة ومن ثم لا يمكن أن ننظر إلى التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي هي نتيجة لإعطاء الفرد المؤهلات المطلوبة لتكوين الخيارات الشخصية للفرد والدخول لسوق العمل البشري الذي يمثل النواة المسؤولة على التنمية الشاملة، ويرىأن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس هو نشاط اقتصادي له تكاليف ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة، وقد طرح شولتر عدة أمثلة من عدم توافر الموارد الطبيعية، في بعض دول العالم حيث حققت تطور وتقدما كبيرين كاليابان وكوريا الشمالية، وغيرها من الدول التي استثمرت في الرأسمال البشري، حيث أن عمليات تحديث الاقتصاد والتنمية الاقتصادية تتطلب مهارات البشرية وإطارات فنية ذات مهارات عالية، ويرى شولتر كذلك أن أكبر خطأ في الطريقة التي تتم التعامل مع رأس المال في التحليل الاقتصادي هي إلغاء رأس المال البشري من هذا التحليل فالغرض من التعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين من خلال إعطائهم فرصة للتحليل للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها، ويرى شولتر أن الاعتراف بالغرض الاقتصادي للتعليم لا ينفي الغرض الثقافيوالاجتماعي لها إلى جانب تحقيق الأهداف الثقافية هناك بعض أنواع التعليم التي لا يمكن أن

تحسن من طاقات وقدرات الأفراد اللازمة لأداء أعمالهم، وأن مثل هذا التحسن يترتب عنه زيادة في الدخل القومي[1].

وخلاصة القول أن ما يعاب على هذه النظرية أنها اهتمت بالجانب الاقتصادي للتعليم واعتبر أن الوظيفة الاقتصادية للتعليم هي قيام النظام بإمداد المجتمع بالقوى العاملة المتعلمة كما وكيفا، والتي تتطلبهاالظروف التكنولوجية السائدة بينما أهمل العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية للتعليم المتمثلة أساسا في دعم الوحدة والهوية الوطنية ولنشر الاتجاهات الثقافية التي تعمل على تحقيق الولاء والانتماء ومن ثم نقلها من جيل إلى جيل آخر وإيجاد درجة عالية من المرونة للتعامل مع المستجدات وبالتالي تنمية أنماط سلوكية جديدة تتفاعل إيجابيا مع مختلف المتغيرات كما أثير جدل كبير حول ارتباط التعليم بتحسين دخل الفرد أو مهنته، ورغم النقد الشديد الذي وجهه بعض المفكرين لهذه النظرية فهم لا ينكرون أهمية الاستثمار في التعليم وفي تحسين الإنتاجية البشرية وهذه الأوجه العديدة من النقد أدت في الأخير إلى فتور الحماس لنظرية رأس المال البشري وانتهى بها الأمر إلى أنها أصبحت لا تخرج من كونها إحدى الطرق لدراسة القيمة الاقتصادية للتعليم.

(1) إسماعيل محمد بن قانة: اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص ص، 127 ـ 128.

خلاصة:

والخلاصة أن هذه الاتجاهات النظرية مهما اختلفت في إعطاء الأولوية لعامل دون آخر، فهي تجمع كلها على أهمية التعليم في تكوين الفرد وتأهيله ايجابيا ليساهم في عملية التنمية، وفضلا عما كان سائدا منذ قرون خلت حول ضرورة التعليم كسبيل أي تقدم، وتزايد الإدراك بأن المسألة لم تعد مجرد تعلم وإنما أصبحت قضية تهيئة الفرد والمجتمع لحقائق وديناميات تزامنا مع عصر جديد والعولمة، هكذا أصبح ينظر إلى التعليم في عصرنا الحاضر على أنه استثمار للموارد البشرية، لهذا ينبغي أن يتم هذا الربط على أسس علمية سليمة.

الفصل الثالث: التعليم والتنمية

تمهيد:

المبحث الأول: نشأة وتطور التعليم العالي في الجزائر.

المطلب الأول: التعليم العالي في العهد الاستعماري.

المطلب الثاني: التعليم العالي بعد الاستقلال.

المطلب الثالث: التعليم العالي في الفترة ما بين (1971- 1980).

المطلب الرابع: التعليم العالي في الفترة ما بين (1998- 1999).

المطلب الخامس: التعليم العالي من 1999 إلى 2015.

المبحث الثاني: متطلبات التعليم العالي.

المطلب الأول: أسس التعليم العالي.

المطلب الثاني: مكونات التعليم العالي.

المطلب الثالث: وظائف التعليم العالي.

المبحث الثالث: أهداف التعليم العالي وأهميته.

المطلب الأول: أهداف التعليم العالي.

المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي.

المطلب الثالث: مفاهيم التعليم الاقتصادية.

المبحث الرابع: أهمية التنمية وأهدافها.

المطلب الأول: خصائص التنمية.

المطلب الثاني: أنواع التنمية.

المطلب الثالث: أهداف التنمية.

المطلب الرابع: أهمية التنمية.

المبحث الخامس: دور التعليم العالي في التخطيط للتنمية.

المطلب الأول: التعليم العالي أداة للتخطيط للتنمية.

المطلب الثاني: التعليم العالي يزيد من فرص المشاركة في التنمية.

خلاصة

تمهيد:

يشهد العالم اليوم حركية واسعة وتطورات هائلة في شتى الميادين والمجالات بفضل التعليم والتكوين بصفة عامة، والتعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة، ولاسيما في مجال التخطيط للمشاريع التنموية، والدليل على ذلك التجارب العالمية في هذا المجال، فالاقتصاديات المتقدمة كان عمودها الأساسي هو تطوير التعليم والبحوث العلمية وتسخيرها في خدمة مخططات التنمية من هنا جاءت ضرورة الاهتمام بإصلاح وتطوير التعليم العالي لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية كانت أو اجتماعية ومن هذا المنطلق فإن الفصل الثالث سيتعرض إلى مراحل نشأة وتطور التعليم العالي في الجزائر، من حيث مبادئه ومتطلباته، ووظائفه وأهدافه وأخيرا علاقته بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول: نشأة وتطور التعليم العالي في الجزائر,

المطلب الأول: التعليم العالي في العهد الاستعماري:

قبل الاستعمار كان التعليم في الجزائر يتم تلقينه في الزوايا والمساجد وكان يقتصر على تعليم اللغة العربية وأصول الدين الشرعية، ولكن بعد دخول الاستعمار قام مباشرة بالقضاء على الثقافة الإسلامية في سبيل دمج الجزائر في فرنسا وأنشأت جامعة الجزائر سنة 1877 وكان إنشائها خصيصا لأبناء المستوطنين وظلت محافظة على طابعها وروحها الفرنسية في الدراسة والبحث والتكوين ولم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى وكانت فرص التعليم الجامعي أمام الجزائريين محدودة جدا والواقع كان قائما على التميز بين الفرنسيين والجزائريين في كل المستويات التعليمية[1].

المطلب الثاني: التعليم العالي بعد الاستقلال (1962 ـ 1970):

بعد استقلال الجزائر هو بداية التعليم العالي بالنسبة للجزائريين، وتم تأسيس جامعات ومباشرة عملية التنمية وفتحت العديد من الجامعات جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، جامعة وهران 1966، أما النظام البيداغوجي المتبع كان موروثا عن الفرنسيين، وكانت الجامعة مقسمة إلى كليات وهي كالآتي[2]:

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- كلية الطب والعلوم الدقيقة.

وفي هذه الفترة تغيرت رسالة الجامعة الجزائرية تغيرا جذريا من حيث الأهداف والوسائل وقد ألقي على عاتق الجامعة الجزائرية إقامة نظام جامعي قادر على مراعاة وضعية البلاد ويلبي متطلبات التنمية وتكوين إطارات ذات مستوى عال بإمكانها مواجهة مشكلات التخلف وتم تطبيق أول مخططات التنمية الوطنية في الفترة ما بين 1967– 1970، وقد رافق هذا التطور ارتفاع محسوس في أعداد الطلبة.

المطلب الثالث: التعليم العالي في الفترة ما بين (1971 ـ 1980):

إحداث وزارة متخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، تليها مباشرة إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، ثم إصلاح التعليم العالي 1971، وتميزت هذه المرحلة بتخلي الجامعة الجزائرية عن نظامها الاستعماري القديم ويتمثل هذا الإصلاح في تقسيم الكليات إلى معاهد مستقلة تضم الأقسام المتجانسة،

(1) رابح تركي: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1989، ص 64.

(2) راضية رابح بوزيان: الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2015، ص 92.

واعتماد نظام السداسيات محل الشهادات السنوية، ثم إدخال تعديلات على مراحل الدراسة الجامعية كالتالي:

- ✓ مرحلة الليسانس.
- ✓ مرحلة الماجستير.
- ✓ مرحلة الدكتوراه.

إلى جانب التغيرات المذكورة، تتميز عملية الإصلاح بإدخال الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية في البرامج الجامعية وفتح مجموعة من المراكز الجامعية في مختلف ولايات الوطن، لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي، إذ أصبحالتعليم العالي ابتداء من ذلك الوقت يحتل مكانة هامة في سياسة البلاد التنموية، وفي سنة 1973 تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي، كما تم كذلك تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية، ووضع مخططات تنموية (1974 ـ 1977) ومن أهم الأعمال في هذه المرحلة:

- تكوين الإطارات العليا اللازمة لتنمية البلاد.
- تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف مراحله.
- تكييف التعليم مع احتياجات التنمية التي تمر بها البلاد ثم بدأ العمل بالمخطط التنموي (1980 ـ 1984): لقد تم في هذه المرحلة وضع الخارطة الجامعية 1984، وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000، معتمدة في ذلك على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، كما اعتمدت إلى تحديد الاحتياجات من أجل العمل على توفيرها وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب كما تم بموجب الخريطة الجامعية تحويل معاهد الطب إلى الجامعية مناسبة لتقسيم التجارب التي مرت بها الجامعة الجزائرية، حيث أعيد النظر في البرامج والتخصصات المدروسة، وتحولت بعض الدوائر إلى معاهد مستقلة[1].

المطلب الرابع: التعليم العالي من سنة (1998 ـ 1999):

تتميز هذه المحلة بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاحي الجزئي وقد عرفت هذه المرحلة إصلاحات وإجراءات تتمثل فيما يلي:[2]

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي، الذي وافق عليه مجلس الحكومة في سبتمبر 1998.

(1) بوفلجة غيات: التربية والتعليم بالجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2006، ص 75.
(2) المرجع نفسه، ص 78.

- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في صورة كليات.
- إنشاء 06 جذوع مشتركة، يتم توجيه الطلبة الجدد إليها.
- إنشاء 06 مراكز جامعية في كل من ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة، تتجه تحويل المدارس العليا للأساتذة في تلك المدن.
- تحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية، مستغانم، إلى جامعات وإنشاء جامعة بومرداس.

وهكذا أصبح قطاع التعليم العالي يحتوي على 17 جامعة، 13 مركزا جامعيا، مدارس عليا للأساتذة، 11 معهد وطنيا للتعليم العالي و12 معهدا ومدرسة متخصصة (1999) وظهرت بعد ذلك جامعات أخرى ومراكز جامعية وملاحق لجامعات، ما ساهم في تدعيم هياكل قطاع التعليم العلي وتجسيد ديمقراطيته، ولقد وصلت الزيادة في عدد المناصب البيداغوجية في ما بين 1990 و 1999 إلى 175087 منصب، وأعداد الطلبة وخريجي الجامعات في تزايد مستمر هذا التزايد الكمي في الوقت الراهن لا يعكس النوعية المطلوبة في خريجي التعليم العالي وهذا الارتفاع الكمي حسب آراء بعض المسؤولين البيداغوجي والأساتذة يشكل خطر على منظومة التعليم العالي في الجزائر لأنه لا يعكس النوعية المطلوبة التي يحتاجها سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

المطلب الخامس: التعليم العالي في الفترة 1999 ـ 2015:

على غرار باقي المؤسسات الاجتماعية، فإن الجامعة الجزائرية لم يكن من الممكن أن تنعزل مؤثرات وضغوطات التوجه الاقتصادي، الذي فرضته جملة من الظروف والحقائق ذات الأبعاد الداخلية والخارجية، وبغرض إدماجها ضمن سيرورة المجتمع، تم إحداث تغيير أو على الأقل محاولة إعادة النظر في بعض جوانب التعليم بالجامعة، وذلك بغرض التوصل إلى خلق نوع من الانسجام والتواصل بين مؤسسة الجامعة وباقي المؤسسات الأخرى، حيث شرعت الدولة في وضع مخططات تنموية خماسية 1998 ـ 2002 و 2005 ـ 2009 والمخطط الخماسي 2006 ـ 2010 وتهدف هذه المخططات إلى تصحيح الأخطاء التي كانت موجودة في القطاع والحد من المشاكل التي عرفتها الفترة السابقة، وهذا قصد إيجاد سبل أنجع للارتقاء بالجامعة وإعطائها مكانة مرموقة دوليا وتبني برامج جديدة تواكب التطورات العلمية المعاصرة كما عملت الجزائر على رفع حصة ميزانية البحث العلمي من 0,75 من الناتج الوطني الخام عام 1999 إلى 1% عام 2002 حسب ما كان مقرر في القانون التوجيهي، وفي إطار العولمة ووعيا بالمهام المنوطة بالجامعة على المستوى الداخلي من أجل ضمان تواجدها واستمرار تطورها بغية تطوير التبادلات الثقافية والحركية البشرية على جميعالمستويات، انخرطت الجزائر في السياق العالمي

الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي حيث تم تبني هيكلة جديدة للتعليم العالي "هيكلة نظام (ل.م.د) تتيح تقديم أفضل الشهادات في سوق الشغل، كما تسمح للاندماج الأحسن للجامعة مع المجتمع وتحسين المردود الداخلي والخارجي، وترتكز هذه الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم في ثلاث أطوار تتوج بثلاث شهادات، وهي[1]:

الطور الأول: مدته ثلاث سنوات بعد البكالوريا، يتوج بشهادة الليسانس.

الطور الثاني: مدته 5 سنوات بعد البكالوريا، يتوج بشهادة ماستر، دراسات عليا.

الطور الثالث: دراسات عليا يتوج بشهادة الدكتوراه.

وتعد هذه الإصلاحات أساسية لجعل مؤسسات التعليم العالي قطبا من أقطاب الإشعاع العلمي حتى تتمكن من رفع كفاءة ومخرجات المؤسسات التعليمية وتنمية الاقتصاد وهذا في ظل مجموعة من المبادئ تبنتها الجامعة الجزائرية تزامنت مع تطور مراحل التعليم العالي في الجزائر وهي كالآتي[2]:

1. ديمقراطية التعليم العالي: ويقصد بها إتاحة الفرص المتكافئة للتعليم لجميع الطلبة الجزائريين بغض النظر على المكانة الاجتماعية.
2. جزأرة سلك التعليم: ويقصد بها إحلال الإطارات الجزائرية المتخرجة من الجامعة محل الإطارات الأجنبية ومحاولة ربط أهداف ومناهج التعليم العالي باحتياجات الأفراد وأهداف التنمية.
3. التعريب: اللغة العربية هي اللغة الرسمية والمتعامل بها في جميع الأنشطة والمستويات التعليمية
4. الاتجاه التكنولوجي والتقني في التعليم العالي: أي تشجيع الأخذ بالتوجه التكنولوجي والتوسع فيه في منظومتها التعليمية والمزج بين الدراسة النظرية والعلمية من اجل بعث تنمية اقتصادية واجتماعية في محاولة إصلاح الدولة لمشكلة نقص الإطارات القادرة على قيادة البلاد.

(1) أسماء عميرة: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، (رسالة ماجستير)، جامعة قسنطينة 2، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2012، ص 88.

المطلب الأول: أسس التعليم العالي:

يعتبر المجتمع المتعلم من أبرز المعايير التي تشير إلى عصرية الدولة وهذا الأمر يحتم على كل دولة أن تراجع النظام التعليمي على ضوء تجارب التحديث ومفاهيمها، حيث تتضمن هذه المراجعة مستويات ثلاثة هي[1]:

أ. مستوى التعليم الأساسي.

ب. مستوى التعليم الثانوي.

ت. مستوى التعليم العالي.

- ❖ التعليم الأساسي الابتدائي والمتوسط، نوع المدرسة التي تزود هذا التعليم: المدرسة الابتدائية.
  - مدة البرنامج: 9 سنوات (5 سنوات ابتدائي× 4 متوسط البرنامج الجديد).
  - مدى العمر: من 6 إلى 16 سنة.
  - شهادة إجازة ممنوحة: شهادة التعليم المتوسط.
- ❖ التعليم الثانوي: نوع المدرسة التي تزود هذا التعليم: مدرسة التعليم الثانوي العام، مدارس ثانوية متعددة التخصصات، مدة البرنامج: 3 سنوات مدى العمر: 16 إلى 18 سنة.
  - شهادة إجازة ممنوحة: شهادة التعليم الثانوي (بكالوريا التعليم الثانوي).
- ❖ وبالنسبة لمجال التعليم العالي، فإن تعليم المجتمع أو النهوض به يتطلب خطوة عميقة للأسلوب الذي يحققه ودوافع هذا التعبير، ويعتمد التحديث العلمي والتربوي ونجاحه في المرحلة الجامعية على أسس هامة والتي تتمثل في:

1. وعي القيادة السياسية بدور التعليم، وما يخصص لها من أموال الخلق مجتمع علمي معاصر.
2. وعي القيادة السياسية بدور التعليم، وما يخصص لها من أموال الخلق مجتمع علمي معاصر.
3. قيادة عصرية ذات نظرة اجتماعية شاملة متكاملة تحقق عمليات الثورة العلمية في إطار الثورة الاجتماعية الشاملة.
4. أسس وأبحاث ودراسات علمية من واقع المجتمع تستند إليها في إرساء دعائم هذه الثورة.
5. الانفتاح العالمي على الجامعات الإقليمية والدولية، وإجراء المقارنة المرجعية المستمر لأجل تطوير عمل وأساليب العمل التربوي في الجامعة.

---

(1) حفيان فردوس: دور التعليم العالي في ترقية المعرفة العلمية عند الطلبة (دراسة النقدية لنظام الجودة في التعليم، (رسالة ماستر)، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016 ـ 2017، ص ص49 ـ 49.

6. التغيرات البيئية الجديدة وإدخالها حيز التطبيق، من حيث التغيرات التكنولوجية والعلمية والسياسية والاقتصادية، وانعكاس ذلك على العملية التربوية.
7. اعتماد عملية التخطيط والتنظيم الإداري الفعال والكفء عند إجراء عملية التحديث ومراقبته.

المطلب الثاني: خصائص التعليم العالي:

يقاس نجاح التعليم بمدى ما يحققه من نتائج مفيدة وبمدى الاستفادة التي يحصل عليها الطالب وما يجنيه أو يحققه في حياته المستقبلية، إلا أن هناك مظاهر عامة لكي يكون هذا التعليم ناجحا وناجعا ويمكن إيجاز هذه المظاهر في النقاط التالية:[1]

1. **المناقشة:** يعتمد التعليم في الجامعة على المحاضرات التي يلقيها أعضاء هيئة التدريس وهي رغم فائدتها الكبيرة إلا أن كثيرا من الطلبة لا يمكنهم استيعاب موضوع المحاضرة وفهم كل جوانبها إلا عندما يقوم المدرس الجامعي بالإيضاح في فصول المناقشة وحينئذ يشعر الطلاب بايجابية أكثر.
2. **ارتباط الطالب بالمنهج:** يحتاج كل تخصص دراسي إلى مجموعة من المناهج تخدم هذا التخصص إلا أن المنهج الذي يثير حماس الطلاب هو ذلك المنهج الذي له علاقة مباشرة بحياة الطلاب ما أمكن ذلك أو الذي يخدم منهجا آخر محبب إلى عقلية الطالب فذلك الأسلوب له القدرة على جلب انتباه ويجعله مرتبطا بهذه الدراسة.
3. **مستوى الذكاء:** ينبغي أن يتم التدريس لمستوى الطالب المتوسط وليس الطالب ذو الذكاء المرتفع وهذا من شأنه أن يشجع الطلاب على الدرس والتحصيل من المعلومات ومن ثم الحصول على نتائج مرتفعة والارتقاء بالمستوى المتوسط تدريجيا حتى الوصول به إلى أفضل مستوى ممكن.
4. **الحماس التدريسي:** يجب أن يقوم بالتدريس أن يحب مادته ويقوم بتدريسها ليس من قبل تأدية الواجب فقط ولكن من منطلق عشقه لها ومحاولته الجادة أن يقدم هذه المعلومات لطلابه فيصل بهم إلى حبها وعشقهم لها، أيضا يندرج تحت هذا العنوان حب الأستاذ للتدريس وحماسة القيام به.
5. **الاحترام الشخصي:** من الأساسيات الهامة في التعليم الناجح أن يكون المحاضر سواء أكان أستاذ في أعلى الدرجات العلمية أو معيدا في بداية السلم التدريسي متمتعا باحترامه لذاته في غير إسراف وأن يكون متمتعا أيضا باحترام طلابه.

(1) هاشم فوزي دباس العيادي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص 51.

6. **تنظيم المنهج:** يجب على الأستاذ أن يحدد الهدف من تدريسه المنهج الذي يقوم بشرحه للطلاب ويفضل أن يضع الأستاذ ملخصا لجميع نقاط المنهج على أن يحدد للطلاب كتابا أو أكثر يكون هو العمود الفقري للمنهج، ومعنى ذلك يجب على الأستاذ أن يكون منظما.
7. **التنوع:** ينبغي على الأستاذ أن يستعين بأساليب متعددة للتعليم والتفسير والشرح مثل الوسائل السمعية والبصرية أو بعض التجارب التوضيحية فهذا يساعد على الفهم والاستبصار خصوصا عندما يقترن النظر بالسمع كما أنه يقضي على الرتابة ويساعده على شدة الانتباه.
8. **المواظبة:** يجب على الأستاذ احترامه الشديد للمواعيد وتقديره الكامل لقيمة الوقت ومحاولة عدم الاعتذار على معيار المحاضرة إلا بالضرورة كما يجب على الأستاذ أن لا ينهي محاضرته قبل الميعاد المحدد فيتعلم الطالب منه الاحترام والمواظبة واحترام الوقت.

المطلب الثالث :مكونات التعليم العالي:

1. **مدخلات ومخرجات العملية التعليمية:** تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي يتفق عليها، على اعتبار أن كل الإمكانيات التي وفرت المؤسسة التعليمية، إنما وجدت لصالح الطلبة، فإنهم المدخلات والمخرجات في الوقت نفسه وهناك من يرى أن المدخلات تشكل مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي وصلت من أجل تحقيق النظام بما فيهم الطلبة.

أ. **المدخلات:** وتتمثل في[1]:

- **الطلبة:** هناك طلبة دراسات التدرج وما بعد التدرج، الدراسات العليا، فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة ليسانس أما طلبة الدراسات العليا الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى يدرسون للحصول عل درجة الماجستير أو الدكتوراه.

– يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم وتزويدهم بالمعارف والمعلومات والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي، وهو ما يمثل الهدف الأساسي في العملية التعليمية سواء ارتبط هذا الهدف يكون التعليم استهلاك أي أنه يمثل حق الفرد في الحصول عليه أو ارتبط بالتعليم كاستثمار، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأس المال البشري.

(1) هاشم فوزي دباس العيادي وآخرون: المرجع السابق، ص 38.

- **أعضاء هيئة التدريس:**

– **هيئة التدريس:** يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءاتها بحيث يناسب عددهم مع الحاجة فتظهر معه حالات عدم استخدام البعض أو استخدام جزئي للبعض منهم، وهو ما يؤدي إلى هدر وضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم.

– **الوسائل المادية:** تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشتمل المباني بكل مرافقها ولا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات القاعات والتجهيزات دور العمل التي تحتاجها المؤسسة التعليمية، تحدد بمعايير ومواصفات عالمية، تحدد مقدار وكيف ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها وإعداد الطلبة والعاملين بها وطبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها.

– **العملية التعليمية:** ويقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات الثقافية وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في دنيا العمل.

ب. **المخرجات:** وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية، كما يمثلون قوة العمل المنتجة.

شكل (01): يوضح مكونات التعليم العالي[1].

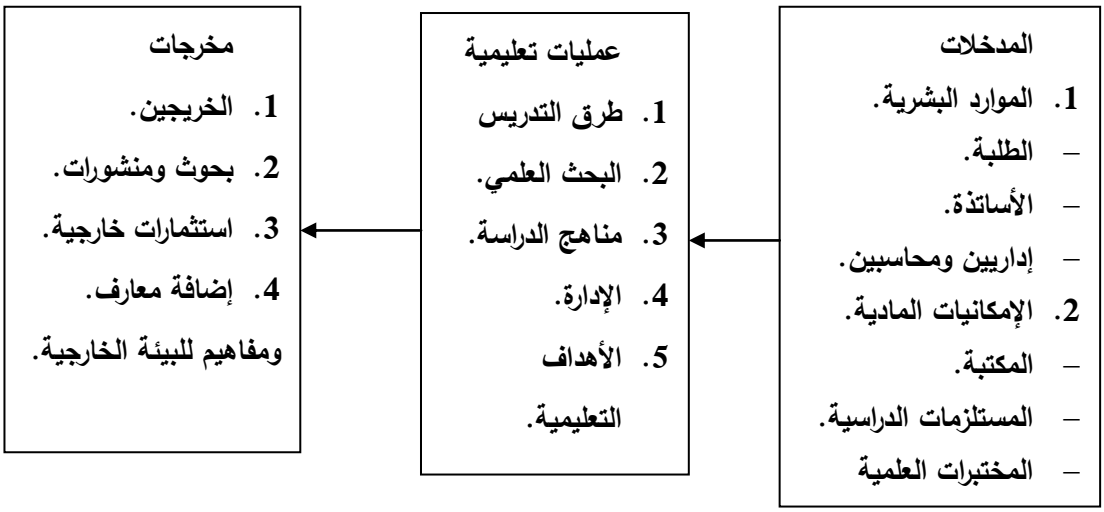

(1) كواحلة خولة: واقع جودة التعليم العالي في ظل نظام LMD، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015، ص 56.

المطلب الرابع : وظائف التعليم العالي:

يؤدي التعليم العالي عدة وظائف يمكن إيجازها فيما يلي:

1. وظيفة إعداد القوى البشرية في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي بما يتضمن الكشف عن المعارف والإبداع والابتكار والتجديد في شتى مجالات الحياة وتهيئتها لمواجهة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ووضع الحلول العلمية والعملية[1].
2. وظيفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يعني أن الموارد الطبيعية والتكنولوجيا المستعملة، لا تؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة إذا لم تتماشى مع تنمية المورد البشري وعلى هذا الأساس لا بد على التعليم العالي أن يتفتح على المحيط الخارجي من خلال تحديد التخصصات التي يتطلبها سوق العمل بأن يوفر مخرجات طلابية نوعية[2].
3. خدمة المجتمع وحل مشكلاته وتلبية احتياجات أفراده وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى تقدمه وتطوره وتغيير القيم والعادات الغير مرغوب فيها والمشاركة في تقديم المعرفة والبحث العلمي والاهتمام بالقضايا الدولية المتفق عليها كالعدالة الاجتماعية المساواة وحقوق الإنسان[3].
4. تحقيق التعاون العالمي والإنساني وذلك من خلال ما تقوم به التعليم العالي من مشاركات إيجابية مع مختلف الجامعات والمنظمات في إطار الأعمال العلمية التي تتم على المستوى الدولي والإقليمي لتحقيق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.
5. المساهمة في تطوير المعرفة ومواكبة الحياة المهنية من خلال تشجيع البحث العلمي وتمديد التخصصات المهنية في مؤسسات التعليم العالي التي يتطلبها سوق العمل في القطاعين العام والخاص من أجل بعث حركة التنمية الشاملة[4].

(1) حفيان فردوس: مرجع سبق ذكره، ص 57.

(2) بن عمارة منصور: ملتقى دولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المؤسسات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة باجي مختار عنابة، 18- 19 ماي، ص 7.

(3) المرجع نفسه، ص 8.

(4) هاشم فوزي دباس العيادي: مرجع سبق ذكره، ص 38.

المبحث الثالث: أهداف التعليم العالي وأهميته:

المطلب الأول: أهداف التعليم العالي:

لقد أدى اتساع رقعة التعليم العالي وتنوع برامجه إلى تعدد أهدافه ويمكن إنجازها فيما يلي:

1. تقويم المجتمع بهدف تجديده من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب من أجل تأدية الدور الذي يجب أن يقوموا به في المجتمع[1].
2. تلبية جميع متطلبات تطوير المجتمع وتقديم سوق العمل الذي يعتمد على المعرفة لأن يقوم على أساس المعرفة والعلم مع القدرات المتغيرة ذات المستوى العالي والخبرة اللازمة لتطوير المجتمع الحديث وازدهاره بالإضافة إلى تعليم الأفراد وتدريبهم من أجل تحقيق الوظائف الاجتماعية المتخصصة ودخول المهن التعليمية ومواكبة النشاطات في الإدارة والتجارة والصناعة والعلوم والتكنولوجيا والآداب والفنون.
3. العمل على المساهمة في تطبيع مواطنين لديهم الشعور بالمسؤولية وتشجيعهم على تطوير القدرات من أجل استعراض الأفكار السائدة والمتجددة والسياسات والممارسات التي تستند إلى الالتزام بكل ما هو جيد في المجتمع.
4. المساهمة في خلق المعرفة والمشاركة فيها وتقييمها، إذ يلتزم التعليم العالي لمواكبة التطلعات الفكرية والأكاديمية في جميع ميادين الفهم الإنساني عبر البحث العلمي والتعليم والتدريس.
5. ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التوسع في إنشاء الكليات والمعاهد فيما يلبي حاجات البلاد من الخريجين.
6. تنمية الاهتمام بالتراث الوطني والثقافة القومية والثقافات العالمية والاعتناء بالثقافة العامة للدارسين[2].

المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي:

لقد أصبح التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص ضرورة ملحة تفرضها علينا ظروف العصر الحالية ويستوجب علينا أن نهتم به اهتماما كبيرا، ذلك نظرا لأهميته الكبيرة التي تتمثل في[3]:

---

(1) سعيد بن محمد الربيعي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 89.

(2) حسيب حديد ومزاحم قاسم الخياط، دار الكتب العلمية، الموصل، العراق، ص 8، 9.

(3) أحمد خطيب: الإدارة الجامعية الحديثة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص310.

- يعد التعليم العالي قوة اجتماعية باعتباره أهم الوسائل التي يمكن لأي مجتمع من إحداث التغيير السريع والمنشود وهو المسؤول الأساسي عن إعداد الشباب وتهيئتهم للحياة وسوق العمل.
- تكوين معارف جديدة.
- يساهم التعليم العالي في تطوير الإبداع وبناء القدرات الفنية والمهنية.
- يعد الركيزة الأساسية في تطوير أي بلد، وله دور مهم في رفع مستوى التنمية بكافة أشكالها، وكذلك الالتحاق بحركة التقدم للوصول إلى مستوى الدول المتقدمة.
- يساهم بشكل ملموس في التنمية المستدامة وفي تحسين المجتمع بأكمله من خلال:
  - الإعداد والتأهيل للطلبة.
  - البحوث العلمية ونشر المعارف المتقدمة.
  - خدمة المجتمع.
- تكوين لرأس المال البشري المؤهل والمكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية والقادر على الاستجابة لمتطلبات والتغيرات المستمرة.
- الحصول على معرفة جيدة وتطبيقها الجيد يؤدي إلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي.
- يقوم التعليم العالي بدور فعال في دعم التعليم الأساسي والثانوي من خلال مساهمته في إعداد المعلمين وتنمية القدرات الذاتية للكفاءات والمساهمة في تصميم المناهج.

المطلب الثالث: مفاهيم التعليم الاقتصادية:

- ومن بين هذه المفاهيم نذكر ما يلي[1]:

أ. **التعليم كاستهلاك:** يقبل الفرد على التعليم ويضعه ضمن أولوياته وينفق عليه، لذا فهو يمثل خدمة استهلاكية، كذلك يكمن الجانب الاستهلاكي للتعليم في إعداد الفرد للحياة الخاصة، كما يعد التعليم استهلاك عند تعيين الخرجين في أعمال ووظائف لا تمت لمؤهلاتهم وتخصصاتهم بصلة كما أكدت العديد من الدراسات التي تناولها بعض العلماء مالتيس، آدم سميث، وميل أن التعليم يأخذ الطابع الاستهلاكي يرتبط بمدى الدخل القومي الذي يكتسبه الفرد من خلال فرص التعليم والتكوين التي تتاح له خلال فترة حياته، آدم سميث ركز في كتاباته على الجانب الكيفي للتعليم كما دعى إلى ضرورة

(1) دغمان زوبير: التعليم ودوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية، جامعة محمد الشريف مساعديه، سوق أهراس، الجزائر، 2016، ص12.تم زيارة الموقع بتاريخ: 2019/05/20،على الساعة 14:35، www.univ-soukahras.dz

تصميم نظام تعليمي يركز بصورة أساسية على تعليم الأغنياء دون تدخل الدولة، أما تعليم الفقراء ذوي الدخل الضعيف فإنه يقع على عاتقهم تثقيفهم فقط ومحو أميتهم، ومن هذا المنطلق ترتب على النظرة للتعليم كخدمة استهلاكية.

ب. **التعليم كاستثمار**: أكد علماء الاقتصاد عل أهمية تنمية رأس المال البشري، واعتبر التعليم استثمارا جيدا وأوضح "شولتز" أن التعليم أكثر جاذبية للاستثمار من الاستثمار في رأس المال المادي بأكثر من ثلاث مرات ونصف.

وتظهر أهمية الجانب الاستثماري في التعليم في زيادة القدرة الإنتاجية للفرد في المستقبل ولذلك فإن اعتبار التعليم من مستلزمات التنمية، ومن بين العوامل التي جعلت التعليم استثمار هي:

- إعدادالتعليم القادة والكوادر المؤهلة لقيادة مسيرة التنمية وتوجيهها في القطاعات المختلفة.
- ينمي قدرة الفرد في التكيف مع كل الظروف.
- الكشف عن ميول ورغبات الأفراد وعن مواهبهم الكامنة.
- يزيد من القدرة الإنتاجية للفرد.

ولهذه المبررات وعي حيث تؤكد العديد من الدراسات أن الاستثمار التعليمي يفوقبكثير معدل العائد من الاستثمار في معظم الأعمال التجارية ويعتبر من العوامل المؤثرة في الدخل القومي والتي تسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي.

ج- **التعليم استثمار واستهلاك:** يمثل التعليم في الحقيقة مكونا استثماريا واستهلاكيا في وقت واحد ويمثل أهمية خاصة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتعليم يمكن أن يخدم العديد من الأهداف كلها ذات أهمية عالية من وجهة نظر التنمية العامة، حيث أنه يمكن أن ينظر إليه كاستثمار في وسيلة إنتاجية ويوجد أيضا مفهوم استهلاكي للتعليم، فهو يسهم بصورة مباشرة في مستوى المعيشة وينشئ أصولا استهلاكية باقية إن الأثر الاستهلاكي والإنتاجي للتعليم يمكن النظر إليهما كمتممين من وجهة نظر التقييم الاجتماعية للنمو أما التعليم بالمدارس فهو أكثر من مجرد نشاط استهلاكي فالنفقات العامة التي تدفع للتعليم من أجل الحصول على مخزون إنتاجي يقيم قوى بشرية ويوفر الخدمات في المستقبل من أجل الشعور بالرضا للمستهلكين، ويضيف التعليم كنوع من الاستثمار إلى مدخلات الدول منخفضة الدخل، وينظر إلى هذه العملية فقط على تكوين رأس المال المادي، وعلى ذلك يجب النظر إلى التعليم كنوع من الاستثمار وعلى هذا فإن للتعليم جانبين جانب استهلاكي وجانب استثماري.

المبحث الرابع: أهمية التنمية وأهدافها:

المطلب الأول: خصائص التنمية: التنمية هي التغيير المقصود الموجه والمخطط باتجاه تحقيق الأهداف وعلى ذلك فالتنمية لها خصائص واضحة، والتي تتمثل في[1]:

1. **التنمية عملية شاملة:** التنمية عملية شاملة كونها تتطلع إلى تغيير المجتمع بشكل شامل وتحقيق النمو في مختلف قطاعاته، وتتعامل مع المجتمع باعتباره نظاما كاملا وبذلك فإنها عملية واسعة تغطي محل فعاليات ونشاطات وموارد المجتمع ذلك لأن التنمية عملية حضارية متداخلة مركزية عامة لمختلف نشاطات أطر المجتمع وإنما تشمل مختلف جوانبه وأطره.
2. **التنمية عملية مستمرة:** إن عمليات التطور والنمو عمليات ذات طبيعة متصلة ومستمرة كونها ترتبط بعمليات التغيير المطلوب ومواكبتها في المجتمع وعلى ذلك فإن عملية التنمية عملية مستمرة لأنها تحدث بشكل عالمي في المجتمعات لأنها تربط بالمتغيرات الأساسية والثانوية بهدف إشباع حاجات المتزايدة والمتنوعة.
3. **التنمية عملية مخططة:** التنمية عملية مخططة كونها تؤدي إلى استخدام الموارد البشرية والمالية والمادية بألف صورة ممكنة وبطرق علمية وإنسانية تستهدف سد الحاجات المجتمع ذلك لأن التنمية عملية مقصودة ومستمرة وتتطلب وضع مسارات واتجاهات محددة لتحقيقيها، وعلى ذلك فإن حاجات ومتطلبات التنمية لا يمكن أن تترك لاعتبارات الصدفة والتنفيذ العشوائي.
4. **التنمية عملية استثمارية:** التنمية عملية تطور مستمر تستخدم الموارد المتاحة في سبيل تحسين وسائل وظروف الحياة والإنتاج سواء المادية أو البشرية.
5. **التنمية مسؤولية إدارية:** إن تحقيق التنمية تتطلب بالضرورة وجود أجهزة إدارية ذات فعالية لتحقيقها، وعلى ذلك فإن عملية التنمية تعتمد أساسا على كفاءة الجهاز الإداري للدولة.
6. **التنمية عملية تعليمية:** لأنها لا تهتم بانجاز المشروعات بقدر ما تهتم بتعليم الناس خطوات انجازها.
7. **التنمية عملية قصدية:** أي أنها لا تسير بطريقة عشوائية وإنما تتم عن طريق تحديد فترة زمنية للعمل.
8. عملية التنمية تقوم على أساس الاحتياجات التي يشعر بها ويرغب فيها أفراد المجتمع وآماله ولا تقوم على برنامج يفرض عليها من الخارج.

(1) أحمد فوزي ملوخية: التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007، ص ص11 ـ 12.

9. **التنمية عملية تجديد وتغيير:** تعمل على إحداث تغير اجتماعي في المجتمع، وتهتم بحل مشكلاته التي تعترض تقدمه.

المطلب الثاني: أنواع التنمية:

أ. **التنمية الاجتماعية:** أما التنمية الاجتماعية فتتناول كل ما يتصل بحياة الفرد والمجتمع مع الحاجات كالغذاء، الصحة، التعليم، والعمل ومستوى المعيشة، والنمو السكاني والعلاقات الاجتماعية العامة وكل ما يمكن أن يقيم المجتمع بمختلف مؤسساته من خدمات بغية تحقيق التنمية بمفهومها الواسع من خلال فتح المدارس وبناء المستشفيات وتوفير الخدمات وإقامة المؤسسات وإعدادها والإنفاق عليها من أجل أداء وظائفها على أحسن صورة وهذا يتطلب درجة من الوعي لدى المواطن بحقوقه وواجباته، ودرجة الكفاءة لدى كل مواطن كل حسب تخصصه وفي موقعه، يذهب البعض إلى أن التنمية عملية شاملة متعددة الجوانب ومتشعبة الأبعاد، وقد حرص المفكرون الاجتماعيون على دراسة قضاياها محاولين تحديد أبعادها وتحليل عناصرها، إذن فالتنمية مجالها واسع وأنه يخالف باختلاف نظام الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وقد ينتج عن هذا التباين في نظم الدولة المختلفة عدم القدرة على وضع تعريف جامع مانع للتنمية الاجتماعية، إلا أنه يمكن أن نخلص مما سبق إلى صورة عامة عن التنمية الاجتماعية، وهي أنها الارتفاع بمستوى التعليمي والصحي والثقافي وتمكين الفرد من الاستفادة من أوقات الفراغ وتحسين أحوال معيشته، وبالتالي السمو بالفرد حتى يصبح ذا مستوى معين من الوعي بحيث يكون بمقدوره استغلال المشروعات التي توفرها خطط التنمية مثل المؤسسات التعليمية والمستشفيات والمراكز الثقافية وغيرها، إذن فهي عملية استثمار إنساني في مجالات التعليم والصحة العامة والإسكان والرعاية الاجتماعية بحيث يوجه عائد تلك العملية إلى النشاط الاقتصادي المبذول في المجتمع[1].

ولهذا فإن مقياس التحضر والتقدم يعتمد بالأساس على الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة كالتعليم الصحة العامة الغذاء اللازم والسكن والعدالة الاجتماعية التي بفضلها يستطيع هذا الفرد أن يبدع ويبتكر وتحويل هذا الموارد لسد حاجاته وخدمة مجتمعه في نفس الوقت.

ب. **التنمية الاقتصادية:** تشير التنمية الاقتصادية إلى الإجراءات المنسقة المتضافرة والملموسة المتخذة من قبل المجتمعات وواضعي السياسات، والتي تعمل على تحسين مستوى المعيشة والصحة

(1)غول لخضر: التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجزائر نموذجا)، (رسالة دكتوراه)، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2009، 2010، ص69.

الاقتصادية للمنطقة المعينة ويعرفها البروفسور ميشال تود ارو(M. todaroo) أنها تحسين ظروف المعيشة وتلبية احتياجات المواطن وزيادة ثقتهم في مجتمع أكثر حرية وعدالة وهو يقترح أن الطريقة الأكثر دقة لقياس التنمية الاقتصادية هو مؤشر التنمية البشرية، الذي بدوره له تأثير واضح على الإنتاجية ويمكن أن يؤدي إلى النمو الاقتصادي، ويمكن أن تشير التنمية الاقتصادية كذلك إلى التغيرات الكمية والنوعية في الاقتصاديات القائمة، وتشمل التنمية الاقتصادية تنمية رأس المال البشري، وزيادة نسبة محو الأمية، وتحسين البنى التحتية، وتحسين مجالات الصحة والسلامة وغيرها من المجالات التي تهدف إلى زيادة الرفاهية العامة للمواطنين[1].

- وبشكل عام، عادة ما تكون التنمية الاقتصادية محط اهتمام الحكومات لتحسين مستوى المعيشة وذلك من خلال خلق فرص العمل، ودعم الابتكار والأفكار الجديدة، وخلق الثروات، وتحسين جودة الحياة، وغالبا ما يتم تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الأهداف التي تحاول تحقيقها هذه الأخيرة، والتي تشمل بناء وتحسين نظام التعليم وإنشاء المدارس والجامعات والمعاهد وتحسين نوعية التكوين فيها والسلامة العامة لأفراد المجتمع، ورفع مستوى المعيشة والتقليل من درجة الفقر وخلق الثروات.

ومن هنا تتضح الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها[2]:

- بناء وتحسين البنى التحتية.
- تحفيز الاستثمارات الجديدة.
- تحسين نظام التعليم من خلال إنشاء مدارس جديدة وتحسين نوعية التكوين فيها، وتحسين السلامة العامة لدى أفراد المجتمع.
- تطوير النظم القائمة والاتجاهات الاجتماعية والفكرية السائدة بما يتسنى معه استخدام وتطوير الأساليب العلمية والوسائل التكنولوجية الحديثة على نحو يتلاءم وظروف الاقتصاد القومي، حيث لا تعزى إلا الآلات ذاتها أو الاستثمار والادخار في هذه المستويات المرتفعة للمعيشة وفي بناء المهارات والقدرات الفنية.
- ولهذا نجد تزايد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من قبل شعوب البلدان المتخلفة التي لازالت تقع تحت طائلة البؤس والحرمان والتخلف حتى بعد حصولها على الاستقلال السياسية ومن الأنظمة الاقتصادية

(1) عربي بومدين: دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد07، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ص250.

(2)هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص127.

والاجتماعية البالية التي تعزل الإنسان فيها وتفقده السيطرة على محيطه فتجعله عاجزا على تطوير قدراته وطاقاته الكامنة.

علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

إذا كانت التنمية الاقتصادية تركز جهودها على تنمية الموارد المادية أكثر كما أنها تهدف إلى الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المادية في المجتمع وذلك للعمل على زيادة الإنتاج، فإن التنمية الاجتماعية تركز على تنمية الموارد البشرية أكثر من غيرها من الموارد، وإذا كانت الموارد الطبيعية والمادية والتكنولوجية مهمة للتقدم الاقتصادي للتنمية الاقتصادية، فإن العنصر البشري يلعب أهم الأدوار في توزيع عناصر الإنتاج في المشروعات المختلفة وفي تمويلها ويرى بعض الباحثين أن عملية التنمية هي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى وأن المجال الاجتماعي يدخل ضمن هذه العملية بينما يجد بعض الباحثين أنها عملية ذات هدف اجتماعي يحمل في طياته الجوانب المجتمعية الأخرى وضمنها الاقتصاد وهناك فريق آخر يرى أن التنمية هي عملية اقتصادية اجتماعية وفي ذلك يقول ألبرت مايير (AlbertMayer.) أن التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية وفي تنمية المجتمع وبدونها يصبح البرنامج التنموي عقيما لا جدوى فيه، لأن عملية تنمية المجتمع إذا لم تعتمد أساسا وبصفة جوهرية على تحسين الأحوال الاقتصادية فإننا نعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليمية واللازمة لرفع مستوى معيشة المواطنين، وأن التنمية الاقتصادية هي في الحقيقة نتاج المعرفة، ورفع وعي التقدم الاجتماعي، لأن المجتمع المريض أولا يجب أولا أن يخرج من ظلام الجهل إلى مستوى الذي يجعلهم قادرين على المساهمة البناءة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن عملية التنمية لا يمكن أن تحقق الأهداف الموضوعية ما لم تتزاوج عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن لكل مشروع اقتصادي هدف اجتماعي، وكذلك لكل مشروع اجتماعي هدف اقتصادي مما يؤكد ارتباطهما وتكاملها[1].

المطلب الثالث: أهداف التنمية: يمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية[2]:

1. التنمية تهدف إلى تحقيق الرفاهية من خلال إحداث النمو والتطور في المجتمع بالصورة التي تقود إلى رفع مستوى المعيشة وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية وبالتالي الرفاهية.

(1) هناء حافظ بدوي، المرجع السابق، ص136.

(2) إبراهيم مراد الدعمة: التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص148.

2. إجراء عملي تغيير مقصود وموجه نحو إشباع الحاجات الإنسانية وتوجيه هذا التغيير والتحكم في مضامينه واتجاهاته في كل عناصر المجتمع.
3. دفع الأفراد والجماعات والمجتمعات باستمرار لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.
4. استغلال الموارد المتاحة والتي يمكن استغلالها سواء مادية أو بشرية.
5. تحسين حياة البشر، وهذا يعتمد على مستوى إشباع حاجات الأفراد الأساسية والثانوية، وهذا يعتمد بدوره على زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة وعلى رفع قدرات الأفراد للحصول عليها.
6. تحقيق سعادة الإنسان والشعور بالرضا واثبات الذات.
7. إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.
8. توسيع فرص الحريات والقدرات الموضوعية للناس من تعليم والصحة والسياسة والاقتصاد وفي البحوث العلمية، ولذلك تكون عاملا فعالا وسببا وتمكن من تغيير سريع في بناء إنسان جديد يتمتع بالرفاهية والحرية معا.
9. تهيئ سيطرة الإنسان على إمكانياته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بالمسؤولية والانتماء والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.
10. تهدف التنمية إلى إقامة مجتمع تمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة، والتي يصل إليها بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، أي تحقيق الكفاية لكل إنسان في المجتمع سواء بجهوده الخاصة أم عن طريق ميزانية الزكاة لمن يعجز عن تحقيقه بنفسه، وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية والسعادة الروحية.
11. تهدف التنمية تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكاناته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.
12. تهدف التنمية إلى إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لتطوير المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

المطلب الرابع: أهمية التنمية:

وتتحدد أهمية التنمية في الآتي[1]:

1. تعد التنمية عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها، وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة بل تحقق التقارب الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب العالم.
2. تغرس في أفراد المجتمع الفضائل الروحية التي من شأنها الرقي لوعي المجتمع وحساسية الأفراد وأذواقهم لأن الاشتراك في برامج الإنعاش والمساهمة في ميدان الخدمات والإصلاح ليخرج الفرد من حدوده الضيقة وحياته الخاصة إلى آفاق أوسع نطاقا.
3. تظهر أهمية التنمية في تحقيق وتأمين المجتمع أو الدولة وضمان استقرار وعدم جنوحه إلى الانحراف والاتجاه إلى المبادئ الهدامة التي من شأنها أن تشبع التفرقة بين أفراده وتحقق في النهاية وحدة المجتمع المادية والمعنوية، لأن سلامة الدولة واستقرارها لا يقومان على قوة مفروضة على الأنظمة والقوانين الداخلية أو اتفاقات ومعاهدات دولية وإنما يقومان على قوة الروابط والعلاقات بين الأفراد التي توحد أفكارهم ومشاعرهم وتعمل عل تكامل وظائفهم واتحاد مواقفهم.
4. دفع الأفراد والجماعات والمجتمعات باستمرار لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.
5. زيادة الإنتاجية وزيادة القدرة على استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة.
6. تعتبر التنمية والإنعاش الاجتماعي عاملا من عوامل تحقيق الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها، وتقرب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة بل تحقق التقارب الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب العالم.
7. التنسيق بين عمل الأفراد والجماعات والمنظمات في المجتمع ومنع أي تناقضات قد تعرقل عملية التنمية.
8. تنمية الطاقات البشرية وذلك عن طريق تغيير أفكار الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم.
9. زيادة قدرات وخبرات وكفاءات ومعارف الأفراد عن طريق التدريب في المجتمع المحلي والبيئة التي تتم فيها عملية التنمية بصفة خاصة
10. تحسين الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي.
11. التأثير على سلوك الأفراد من خلال تعزيز الثقة بالنفس والقدرة على الإبداع والشعور بأن سلوكه سوف يؤثر ويتأثر بعملية التنمية.

(1) محمد شفيق: التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص18.

12. الارتقاء بالإنسانية ومعاييرها وتقريب وجهات النظر بين أفراد الدولة الواحدة وتحقيق التقارب الإنساني والاقتصادي والاجتماعي بين شعوب العالم.

المبحث الخامس: دور التعليم العالي في التخطيط للتنمية:

المطلب الأول: التعليم العالي أداة للتخطيط للتنمية:

يعد التعليم أحد المتطلبات الأساسية الذي يجب أن يوضع في أولويات الخطط التنموية، لأنه الرافد الذي يزود جميع مؤسسات الدولة بالكفاءات والخبرات وتسعى الدولة إلى تحقيق التقدم والرفاهية لأبنائها من خلال تقديم تعليم وصحة أفضل، وهي معايير أساسة يقاس عليها مستوى التقدم بل يعتبر التعليم عامة والتعليم العالي خاصة مؤشرا من مؤشرات التنمية فهو من العوامل المهمة لإزالة الفقر ومكافحته عن طريق منح أناس مهارات تزيد من قدرتهم على الكسب والحصول على فرص عمل أفضل ويزود التعليم الإنسان القدرة على التواصل والانتماء الفعال للمجتمع ومقاومته التهميش والعزل فهو يتوجه لبناء الإنسان وهو قلب عملية العمران والتنمية تغذيه ويتغذى منها، والعبرة في جميع حالات التقدم والازدهار لا تكمن في مجرد توافر مصادر الثروة الطبيعية أو المادية بل قدرة البشر على توليد الثروة وخلق مصادرها وأسباب نموها، إن للتعليم دور في التنمية بمعنى أن يكون للمتعلم دور في قضايا المجتمع، وأن ما تطلبه التنمية هو ليس كم هائل المتعلمين وإنما هو ما يجنيه المتعلمون من تعلمهم، فالتنمية البشرية هي الرافد والمرتكز الأساسي لجميع جوانب التنمية الأخرى فالمتعلمون هم المصدر الأول والممول للكفاءات بكافة مستوياتها، فبنجاح العملية التعليمية تنجح العملية التنموية بكافة جوانبها[1].

إن المساهمة المحتملة في تحسين إنتاجية العمل وتعزيز النمو والتنمية أمر تم تأكيده خلال الكثير من الدراسات، فالمتعلمون يمكنهم استخدام رأس المال بكفاءة ومن بين هذه الدراسات "دراسة تيودور شولتر" لقياس الترابط بين التعليم والنمو في الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، أن الموارد المخصصة للتعليم ارتفعت بمقدار 3,5 عن الاستثمار في رأس المال المادي، وأن الاتفاق على التعليم في الدول المتقدمة أضعاف في الدول النامية، كما أكدت كذلك تقارير اليونسكو أن هناك علاقة هامة ايجابية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في جميع دول العالم، ووفقا لتقرير البنك الدولي فان التعليم أحد العوامل الرئيسية لتحقيق النمو المستدام[2].

(1) ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص ص60.

(2) المرجع نفسه ، ص61.

ويؤكد العديد من العلماء والزعماء أمثال "مهاتير محمد" رئيس وزراء ماليزيا لما سئل عنأسباب نهضة بلاده وتنميتها أجاب بفعل التخطيط والاستثمار في التعليم لأنه بفضل ارتفاع مستوى التعليم اكتسب الناس المزيد من القدرة على تحمل وحل المشاكل التي يواجهها باستمرار وزيادة الموارد المالية لأنه التحدي الحقيقي لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتزايد ندرة الموارد يفرض علينا أن نعتمد بشكل متزايد على الموارد المتجددة والأفضل والأكثر ثبات هي المورد البشري.

وفي سبيل تحقيق أهداف التنمية يجب أن يقوم التخطيط في قطاع التعليم على ركائز أهمها[1]:

1. تلبية احتياجات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين العاملين المزودين بالمعارف والمهارات اللازمة بالأعداد وفي التخصصات وعلى المستويات ا لمطلوبة.
2. رفع الكفاءة الداخلية للتعليم من حيث تحقيقه لأهدافه التعليمية والحد من الفقد والإهدار فيه، وكذلك رفع كفاءته الخارجية من حيث تحقيق لأهدافه الإنسانية والاقتصادية والقومية والحضارية.
3. تحديث التعليم في كافة جوانبه من حيث الخطط، والمناهج الكتب، طرق التدريس وغيرها وتوفير هيئات التدريس والكوادر الفنية والإدارية.
4. إشراك جميع الأجهزة في النظام التعليمي كالمعلمين الآباء، الطلاب، المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في رسم السياسة التعليمية.

إذن فالتعليم يعد عنصرا حاسما في نجاح أي جهود تنموية، حيث أن التقدم السريع في العلم والثقافة لم يعد يترك مكانا للقوى الغير عاملة وغير المؤهلة، فتغيير وتحسين حياة الأفراد الخاصة والعامة وزيادة الإنتاجية مرتبطة أساسا بالعملية التعليمية، فهو عامل ضروري لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية، حيث يساهم في تكوين الثروة المقبلة للدولة ولم يعد يقتصر فقط على ما هو فكري وثقافي فحسب، بل لقد أصبح الميدان المسؤول عن كل الميادين الأخرى برمتها الذي يسهم مساهمة فعالة في عملية التخطيط للتنمية في حاضرها ومستقبلها، كما يعمل بالبحث والدراسة في كيفية التغلب على المشاكل التي بإمكانها أن تسهم في التخلف في أي مجتمع، وعرقلة مسيرته التنموية نحو التقدم لأن التعليم تجاوز ما هو نظري وإنما ممارسته وأهدافه ووظائفه تساهم مساهمة فعالة في الأنشطة العملية، فالعالم ما كان بإمكانه تحقيق هذه الانجازات وغيرها إلا بالتعليم، ومن هنا يحق لنا ربط كل تنمية بالتعليم، لأن أي تنمية لا يمكنها تحقيق الأهداف الإيجابية والعامة إلا بالاعتماد على تخطيط علمي دقيق ومقنن، وعملية التخطيط هذه لا

(1) محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية طباعة ونشر وتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص30.

يمكنها أن تقوم بدورها إلا عن طريق التخطيط الهادف، كما أن المتتبع للدراسات المتعلقة بقضايا التنمية والتعليم، نجد أن هذه الأخيرة لم تعد تقتصر على ما يمتلكه البلد من موارد طبيعية ورأس مال مادي بل أصبح بناء الأمم الحديثة مرتبط بمدى توفر هذه الأخيرة على الكفاءات المؤهلة ذات التكوين العالي، والتي بإمكانها قيادته عن طريق رسم السياسات التنموية، والعمل على تنفيذها وهو يبرز الدور الجوهري الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية وخلق الثروة المنتجة في كافة المجالات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال النصف الثاني من القرن 19م تبين أن الزيادة المحققة في الإنتاجية في تلك الفترة تعود إلى مساهمة التعليم فهو مكون أساسي من مكونات عملية التنمية وحتى يتم تحقيق التنمية بالشكل المطلوب يستدعي ذلك ضرورة الربط بينهما وبين مؤسسات التعليم العالي، ومن خلال وضع خطة للتعليم العالي تتماشى مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتستهدف أهدافا رئيسية من بينها[1]:

- التوسع في التعليم في ضوء حاجات القوى العاملة وحاجات التنمية.
- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتكافئة بين مختلف طبقات المجتمع وبين مناطقه المتعددة.
- رفع الكفاءة الخارجية للتعليم العالي عن طريق القضاء على عوامل الهدر والضياع.
- رفع الكفاءة الخارجية للتعليم العالي عن طريق تطوير مناهجه، وربطها بأهداف التنمية.
- تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات لرفع عجلة التنمية.
- القيام بالبحوث والدراسات اللازمة والخطط لتشجيع التقدم وإيجاد الحلول لمختلف المشكلات.

نلخص مما سبق أن عملية التخطيط للتنمية لأي بلد لا تنحصر فيها بما تملكه من موارد مادية فقط، بل يعتبر التعليم محرك للعنصر البشري من خلال تكوين وصقل المواهب التي تجعل من الفرد والمجتمع قادرين على تحقيق التنمية ومواجهة التحديات المتزايدة.

المطلب الثاني: التعليم العالي يزيد وينمي فرص المشاركة في التنمية:

يلعب التعليم العالي دورا أساسيا في زيادة وعي الأفراد بالمسؤوليات اتجاه الأمور القومية وخلق مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد ومفاهيم وأساليب تفكيرهم مما يتفق وطبيعة الظروف المحيطة وما يعترض سبيلهم من معوقات ومشاكل لابد من مجابهتها، فضلا عن أن التعليم يزيد من معرفة الأفراد بأسباب الارتقاء بالمستوى الصحي من خلال الوعي بمشكلات المجتمع، كما أنه يشجع على تكوين الاتجاه الادخاري والاستثماري لدى الأفراد ويقوي من تكافلهم الاجتماعي، وهو يساعد في مساهمة

(1) شبل بدران: التربية والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، ط2،الإسكندرية،2003،ص192

ومشاركة الأفراد في أنشطة المنظمات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، وعلى إتقان أداء مهاراتهم في هذه الأنشطة ومن ثم الارتقاء بمستوى الفعالية والجدارة المنظمة، وتؤكد العديد من الدراسات ارتباط التعليم بالمشاركة في التنمية حيث أنه يساعد جزئيا على تنمية الإحساس بالواجب اتجاه المجتمع، والاهتمام بالمصلحة والمسؤولية، والكفاءة وينمي في الوقت نفسه خصائص شخصية معينة لازمة للمشاركة كالثقة بالنفس والسيطرة والتميز، وتؤكد هذه الدراسات أن الأشخاص الأكثر تعلما أفضل في المقدرة على نقل اهتماماتهم ومعلوماتهم إلى ذويهم وأبنائهم مما قد يكون له أثر في دوام واستمرار العلاقة بين التعليم والمشاركة، وينمي ويطور قدرة الأفراد على العمل واتخاذ القرار في زيادة لخدمة البيئة المحلية والإسهام في حل مشاكل المجتمع[1].

(1) هناء حافظ بدوي: مرجع سبق ذكره، ص274.

خلاصة:

نستنتج مما سبق أن التعليم العالي عرف توسعا واهتماما كبيرا، خاصة بعد التغيرات الكبيرة التي شهدها العالم والتي جاءت على إثرها دراسات أجريت حول الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم وفي التخطيط للتنمية، لأن أي عملية تنموية تحتاج إلى تخطيط تعليمي مسبق، لذلك نجد أن كل الدول النامية اتجهت إلى تطوير مواردها البشرية واستغلالهم في عملية التنمية وخاصة الاهتمام بالتعليم العالي كونه الفاعل والمكون الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الرابع:

دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تمهيد:

المبحث الأول: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية.

المبحث الثالث: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل.

المطلب الأول: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل.

المطلب الثاني: العلاقة بين التعليم العالي والتنمية.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم العالي.

المبحث الرابع: التعليم العالي ورأس المال البشري.

المطلب الأول: أهمية التعليم العالي في تكوين المورد البشري.

المطلب الثاني: الموارد البشرية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: الاستثمار في التعليم العالي وأهميته.

المطلب الرابع: علاقة التعليم العالي بالاستثمار في رأس المال البشري.

خلاصة:

تمهيد:

يعد التعليم من ركائز نهضة الأمم فالدول التي تقدمت واهتمت بالتنمية البشرية عرفت تطورا ونجاحا كبيرا، فالتعليم يعد ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية وهو وسيلة للحراك والتغيير الاجتماعي والاقتصادي والتميز والتفوق ومواجهة تحديات العولمة وإن الموارد البشرية وتنميتها لم يعودا يعتبران أمرا سطحيا بالنسبة للدولة فرأس المال البشري هو مفتاح التقدم الاقتصادي وتكوين الثروة وهو محور التنمية الوطنية وتطوير مؤسساتها وعنوان تنميتها، حيث أن التنمية الاقتصادية تتوقف بدرجة عالية على تكوين قوى عاملة تتمتع بالمهارات الفنية اللازمة للإنتاج الصناعي الحديث ومن جهة أخرى فالمؤسسات التعليمية تعمل عل تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في المجالات كافة، فضلا عن تنشيط الآليات النوعية الضرورية لأسواق العمل وقد خصص هذا الفصل للبحث في دور التعليم العالي في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقة بين التعليم العالي والتنمية وسوق العمل وأخيرا تطرقنا لأهمية التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية.

المبحث الأول: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية:

لقد أصبح التعليم العالي مطلبا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره من مستلزمات التنمية الشاملة وذلك نتيجة للتأثير الواضح للمستوى التعليمي في التنمية الاقتصادية كانت أم اجتماعية ومن أكبر الميادين تأثيرا في المجالات المختلفة، و أن أغلب فرص التوظيف الموجودة في المستقبل تتطلب تعليما فوق الثانوي، ونجاح القوى الاقتصادية في المجتمع كله التنوع في الاقتصاد القائم على المعرفة، وأحد الطرق إلى التنمية الاقتصادية ومن بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أي دور التعليم في التنمية الاقتصادية نجد التجاريين من أوائل من ناقشوا فكرة الاستثمار في الإنسان حيث أشاروا إلى أهمية النبوغ والعبقرية وتدريب القوى العاملة كمفتاح للنمو وأكد آدم سميث (A. Smith) "ثورة الأمم" أكد أهمية التربية في مواضيع كثيرة حيث أوضح أن أحد أركان رأس المال الثابت الأساسية هي القدرات المكتسبة أثناء التعليم والدراسة والتدريب كما أكد على أهمية هذه المواهب واعتبرها جزء من ثروة الشخص[1].

كما أكد ألفرد ماريشال (A. marshal)في كتابه "مبادئ الاقتصاد" في عام 1890 أهمية التعليم بوصفه استثمار قومي، ويرى أن رأس المال المستثمر في الإنسان يعطي عائد أكثر من استثمار في الأموال، نجد أيضا دراسة كوزتس عندما لاحظ أن دراسة النمو الاقتصادي على فترات طويلة وبين مجتمعات متفاوتة ومختلفة اختلافا واسعا يتطلب توسيع مفهوم الرأس مال المادي ومفهوم تكوين الرأس المال البشري حتى يشتمل الاستثمار في الصحة والتعليم وتدريب الناس أنفسهم وهو يعتقد أن تكوين لهذا الرأس المال المادي لا يكون إلا من خلال الاهتمام بالتعليم وإعطائه أولوية في جميع المجالات وقد نتج عن العديد من الدراسات التي أجريت في ميدان التعليم والاقتصاد ظهور عدد من العوامل التي أدت إلى اعتبار التعليم دور في الرأس المال المادي وأهم هذه العوامل هي[2]:

1. أظهرت أبحاث قياس العائد من التعليم تزايد القدرة على الكسب وتزايد دخول الأفراد نتيجة للتعليم.
2. يكشف النظام التعليمي المواهب الكامنة عند الأفراد وذلك يعني أن النظام يعمل كجهاز للبحث والاكتشاف عن القدرات والكفاءات.
3. إن التنمية الاقتصادية تشتمل على تغيرات كثيرة من أنواع العمل، وبالتالي تحتاج إلى أنماط مختلفة وجديدة من العاملين والماهرين والذين لديهم القدرة على التكيف مع الأعمال الجديدة يزيد من قدرة الأفراد على التكيف مع التغيرات الحادثة في فرص العمل المترابطة مع النمو الاقتصادي.

(1) علي صالح جوهر: التعليم تخطيطه واقتصادياته، دار المهندس للطباعة والنشر،ط1 ،الإسكندرية، 2004، ص81.
(2) نعيم إبراهيم الظاهر: مرجع سبق ذكره،ص245.

4. يقوم النظام التعليمي بمراجعة حاجات المستقبل من أفراد مزودين بمعارف ومهارات عالية حيث يقوم النظام التعليمي بتوفير القوى العاملة التي يحتاج إليها الاقتصاد المتطور.
5. أظهرت العديد من نتائج الدراسات أن التعليم يعتبر من العوامل المؤثرة في الدخل القومي والتي تسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي، ومن بين هذه الدراسات نجد مساهمة إدوارد دينسون (E. Denison) بهدف تقدير التدريب في النمو الاقتصادي حيث أقام ادوارد دينسون بتحليل أثر التوسع التعليمي على النمو، واستخدم إحصاءات الو.م.أ كمثال ليبرهن على ذلك في الزيادة على المستوى التعليمي ستؤدي إلى زيادة إمكانية الفرد ومساهمته في الإنتاج، ثم إلى زيادة دخله وأرباحه.

وعليه فإن التعليم يعتبر صناعة من أكبر الصناعات وإن ما ينفق عليها يعطي أرباحا وعوائد أضعاف مضاعفة لأن المخزون المتراكم للتعليم يعتبر رأس مال وإن كان التعليم لا يتراكم ولكنه يظهر من خلال البشر فإنه يسهم في القيمة الاقتصادية التي يحتلها هؤلاء البشر[1].

ويعد اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية من خلال التعليم والتعلم والبحث والتطوير كفيل بتطوير عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد أساسي للإنتاجية، حيث يتأثر التقدم الاقتصادي برأس المال البشري وجودة تعليمة كما تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذي حصل عليه ونوعيته وقيمة أي منتج تتحدد بقيمة مكون المعرفة في هذا المنتج كما أن عملية التعليم وعلاقته بتوزيع الدخل يعتمد على عدة أمور حيث أن الأثر التعليمي على توزيع الدخل لا يعتمد على علاقة التخطيط التعليم والتنمية وتمويله فقط، بل يعتمد أيضا على عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى، مثل احتمالات التشغيل وهياكل الأجور وسياسات المالية، فالشخص الذي يستثمر إنما يسعى إلى الحصول على فرصة وظيفة لدخل أعلى من الدخل الذي كان يحصل عليه قبل وصوله إلى مستوى التعليم الجديد، وكلما زادت احتمالية تحقيق هذه الفرصة وانعكس ذلك على زيادة الإنتاجية أيضا كلما كانت مساهمته في النمو الاقتصادي أكبر وبالتالي ينعكس إيجابا على توزيع الدخل[2].

ومن خلال ما سبق يتضح أن عملية التعليم ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويجب إذا أن يوجه التعليم لخدمة الغايات الاقتصادية والتنموية لا أن يكون التعليم من أجل التعليم، حيث

(1) نجار منير أحمد: "التعليم بين التكلفة والمردود الاقتصادي"، مجلة البحوث، جامعة حلب، العدد 11، سوريا، 1988، ص131.

(2) المرجع نفسه : ص132.

اعتمدت العديد من الدول الكبرى في بداية خطواتها للنمو على التعليم وتطويره كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية، وقد استطاعت فعلا بفضل المستوى التعليمي المرتفع للأفراد والقوى العاملة تحقيق معدلات تنمية سريعة ومتلاحقة مما أدى بها إلى الدخول في مصاف الدول المتقدمة ومن خلال دور التعليم في التأثير على الموارد البشرية وتهيئتها للعمل والإنتاج تتضح العلاقة بين النظام التعليمي في المجتمع والاقتصاد القومي، والشكل التالي يوضح العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (02): علاقة وتأثير النظام التعليمي في المجتمع على الاقتصاد:

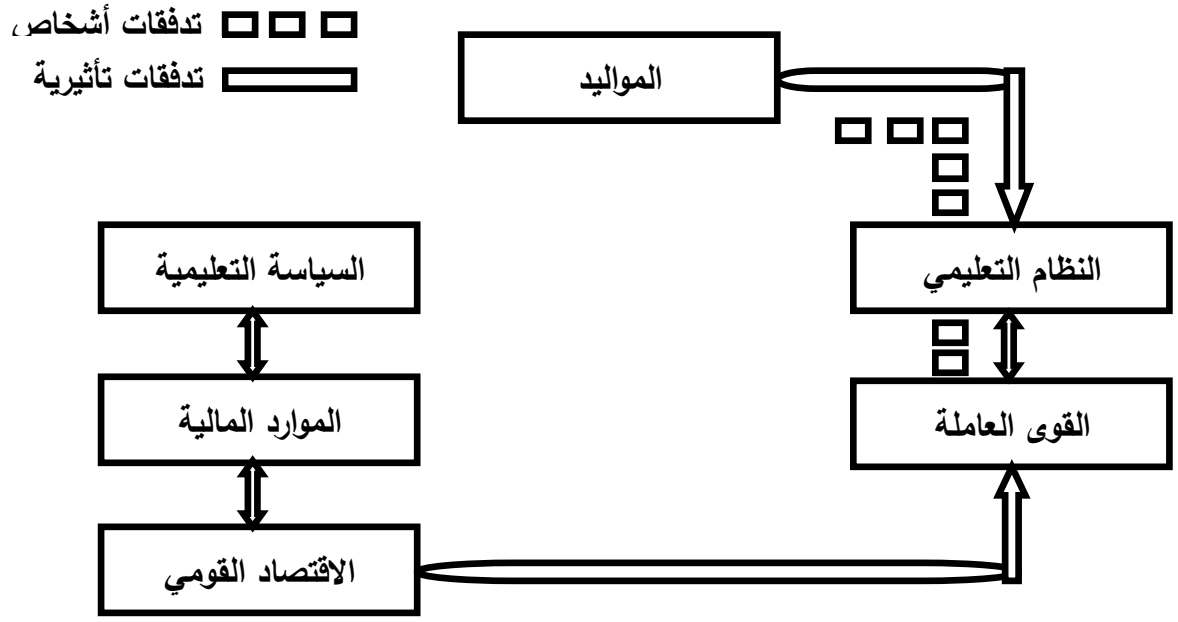

– ويوضح هذا الشكل وجود علاقة تأثيرية متبادلة بين الاقتصاد والنظام التعليمي من خلال التأثير المتبادل بين النظام التعليمي والقوى العاملة[1].

المطلب الثاني: دور التعليم العالي في التنمية الاجتماعية:

التعليم يمثل جزءا من التخطيط للتنمية الاجتماعية ومطلبا قوميا أساسيا باعتبار التعليم تقع على عاتقه مسؤولية إعداد الموارد البشرية بالإعداد والتخصصات والكفاءات التي تتطلبها خطط التنمية للمجتمع وإعدادهم اجتماعيا وفكريا ومهنيا كمواطنين قادرين على ممارسة أدوارهم الاجتماعية المتوقعة والمساهمة الفعالة في تنميته وعلى نموه الفكري واجتماعيا ليكون قادرا كمواطن على تحمل مسؤولياته الشخصية فالتخطيط للتعليم من أهم أهدافه توازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل وهذا يتطلب أن يكون التعليم قادرا على تقدير الطلب المتزايد على القوى العاملة في التخصصات المختلفة على المدى الطويل وتوفير القوى البشرية المؤهلة علميا والمدربة مهنيا بالكفاءة المتوقعة في ضوء متطلبات مؤسسات

(1) عابدين عباس محمود: علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص67.

الإنتاج والخدمات المجتمع وطبيعة العصر، وبذلك يكون التركيز هنا ليس فقط على الإعداد الأكاديمي المهني للفرد في ترسيخ القيم الايجابية فهي أمور أساسية في تحقيق أي تنمية من خلال توسيع المعرفة العلمية، لأن تحقيق تلك الأهداف يتطلب إعداد الفرد بما يحتاج إليه من الخبرة والمهارة بحيث يكون قادرا على المساهمة في التنمية الاجتماعية وذلك من خلال نقطتين هما:

1. جعل المستوى الثقافي يتوافق مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
2. إعداد الكفاءات المهنية المختلفة المناسبة للتطور العلمي والتقني واللازمتين للتنمية الاجتماعية.

ويتلخص دور التعليم في التنمية من خلال ما يلي[1]:

- إنتاج اليد العاملة الماهرة القادرة على القيام بالتنمية الاجتماعية.
- تنمية السعة الفكرية والجسدية لكل فرد لإشباع متطلباته الذهنية وتهيئته لتنفيذ حقوقه وواجباته كمواطن في مجتمعه.

إذ تنطلق في الوقت ذاته بما يعتمده على ما تقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية لها، فالنمو الاجتماعي والاقتصادي يتأثر بتطور التعليم في وظيفتهما معا وما يتطلب العمل على التعليم ككل.

- إن بنية النظام التعليمية تستمد مادتها الخام من المجتمع، إضافة إلى أساسها التحتي المادي فهي تشكل قوى بشرية تعد أساسها العام، وتتمثل هذه القوى البشرية في المثقفين والأطر الفنية والمهنية والكوادر المتخصصة على كل المستويات وفي هذا الإطار يرى مجموعة من علماء الاجتماع أن الدافع من وراء تعليم أفراد المجتمع هو دافع إنساني دولي عالمي، حيث يرى هؤلاء أن من لا يتعلم لا يتقدم ويتطور، والإنسان يجب أن يتعلم كي يلحق بالركب الحضاري والذي يهيء أيضا الفرد لمهنته ويفتح له باب العمل والاختراع من أجل خدمة مجتمعه، كما أن الدراسات الحديثة تكشف عن وجود علاقة وطيدة بين المستوى المعيشي للأفراد الحاصلين على أي شكل من أشكال التعليم أو التكوين العالمي يحصلون على فرص أكثر للعمل وبالتالي يحصلون على دخول أعلى من أولئك غير الحاصلين على أي مستوى تعليمي[2].
- فالتعليم والتدريب العالي يزيد فرص المشاركة في التنمية الاجتماعية من خلال زيادة الأفراد بالمسؤوليات تجاه الأمور المحلية والقومية وخلق مناخ ملائم لتطوير حياة الأفراد حيث أصبحت النظرة غلى التعليم مغايرة على ما كانت عليه من قبل كونها عملية إنتاجية فقط فإنه أداة للتغيير

(1) سميرة احمد السيد: علم الاجتماع والتربية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، مصر، 1998، ص35.

(2) إبراهيم ناصر: أصول التربية (الوعي الإنساني)، مكتبة الرائد العالمية، ط1، عمان، 2004، ص352.

الاجتماعي أيضا ولهذا فإن قطاع التعليم ينهض الآن بالعديد من المهام الاجتماعية ذات البعد الايجابي الذي يكسب التنمية طابعا حضاريا ويمنحها القدرة على الاستمرار والتطور ويمكن استعراض بعض هذه المهام بالآتي[1]:

- يساهم قطاع التعليم في تفتيح ذهنية الأفراد وتوجيهها الاتجاه العلمي العقلاني، وخلق الطموح وبعد النظر وترسيخ السعي والمثابرة على بناء الحياة.
- التنمية الاجتماعية اللائقة تكون فاشلة ولن تحقق أهدافها المنشودة بدون تعليم يساعد على تنمية موارده البشرية التي هي عنصر أساسي في تنمية المجتمع، كما تساهم أيضا في تعديل السلوكيات وتغيير العادات والتقاليد نحو الإيجابية وإرساء القيم والعادات الدافعة نحو العمل والإنتاج والتقدم والتعاون بين مختلف فئات المجتمع وما يدخل تحت ذلك من جهد مقصود ومنظم يبذل في سبيل تحويل المجتمع ليساير متطلبات التنمية وأن الجامعة كمؤسسة تعليمية مطلوبة منها ترصد كل ما يدور حركة المجتمع وتتفهم آراء المجتمع وحاجاته، حتى تشكل نقطة انطلاق نحو بناء أمة حضارية متقدمة.
- فالتعليم العالي ومن خلال ما يقدم من برامج تعليمية تدريبية وإعداد الدراسات والبحوث التي تساعد على فهم وإيجاد حلول لمشكلات المجتمع من خلال الغوص في أعماقه وتسليط الضوء على ما هو نافع وضار لهذا المجتمع لأن القضاء على هذه العادات والتقاليد السلبية السائدة في المجتمع يتطلب أفراد مؤهلين وواعين وخبراء ومختصين وهو ما يوفره التعليم العالي وحتى تحريك رأس المال، وتطوير التكنولوجيا وإنتاج السلع والقيام بالأعمال التجارية يحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة.
- يستطيع التعليم العالي خدمة المجتمع أيضا من خلال تخريج الكفاءات التي تساهم في تنميته ومن خلال الربط الأهداف التعليمة بالعملية التنموية والربط بين مؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع والسعي لربط البحوث وأطروحات الدراسات العليا وبقضايا المجتمع وتغيير الواقع في الاتجاه السوي، بينما يساعد الجهل وانعدام الوعي على تثبيت التخلف ويؤدي إلى عرقلة خطط التنمية الشاملة.
- تحقيق مكاسب الفرد تتمثل في الرفاهية الخاصة، والتي يمكن قياسها من خلال درجة السعادة الفردية والاجتماعية والشعور الفرد بالإشباع في مواجهة حاجاته وشعوره بالرضا في مواجهة المجتمع له، وهذا يعني أن التعليم توفر للفرد مكانة اجتماعية هامة بين أفراد المجتمع.

(1) إبراهيم ناصر:المرجع السابق،ص354

المبحث الثالث: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل:

المطلب الأول: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل.

إذا كانت التنمية بمعناها الواسع هي إشباع الحاجات الأساسية للأفراد المجتمع بجوانبها المادية والمعنوية لتحقيق آدمية الإنسان وذاته بالإنتاج والمشاركة ووصولا إلى السعادة وتحقيقها لأهداف واحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، فهي أيضا عبارة عن برامج متعددة الأغراض وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية والاقتصادية وحدها إنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية، لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية متعددة الجوانب والتنمية لا يمكن أن تتم مع تعليم يخرج عاطلين، ولا يمكن أن تتم أيضا مع تعليم غير مرتبط بالتنمية ومنعزل عن سوق العمل والمجتمع، فقد توصل (أريك لندرج) (E. Linderg) إلى نتيجة مفادها استمرار الزيادة في الإنتاج مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال المادي كما أكدت نظرية (كيت آزر) (K. hazer) بعنوان التعليم والعمل على أن الزيادة في النهاية تتم عن طريق الإنسان ، ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل دراسة الباحث الأمريكي (وليام كلاثانوف) 1979 بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية والتي انتهت إلى ضرورة تخفيض أعداد المتعلمين في أغلب المستويات وبالذات مرحلة التعليم العالي بحجة أن الطلب الاجتماعي وسوق العمل أقل كثيرا عن عرض القوى العاملة[1].

- أكد (بورديو، باسرونBourdieu. Passron)على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل وأشار بأن النظام التعليمي لا بد أن يعيد ما سمياه "توليد وخدمة المجتمع الذي ولده" ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات من التعليم العالي، وفقا لنوعية الكفاءة ورغبة هؤلاء في الدفع بعجلة الإنتاج والعمل الجاد على تقدم مجتمعاتهم والأخذ بمشارف الدول المتقدمة ، ذلك أن العبرة في تقدم الشعوب لا تكمن دائما في وفرة الإمكانيات المادية بل إلى جانب استخراج التقنية المتاحة أو الممكن إتاحتها من قبل عناصر كفؤة تمتلك الإرادة والتصميم لقيادة عمليات التحول ونقل مجتمعاتهم من التخلف إلى التقدم، ولعل أزمة سوق العمل الذي يعتبر عاجزا عن استيعاب العناصر الشابة المؤهلة إنما يرجع إلى الخلل في التخطيط وقصور في دقة التنبؤات المستقبلية لحاجة سوق العمل في جميع مستوياته ولكي يتم

(1) رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2006، ص88.

التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المجتمع لا بد من توفير البيانات والإحصائيات اللازمة والقيام بالآتي[1]:

- توظيف المهن والوظائف المختلفة.
- دراسة احتياجات مؤسسات المجتمع الآنية والمستقبلية.
- تحديد الدور الفعلي لمؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل.
- تخطيط السياسة التعليمية للتعليم العالي وفقا لاحتياجات الفعلية والمستقبلية وتأهيل الكوادر البشرية حسب التخصصات والمستويات والقوى اللازمة لسوق العمل وخطط التنمية المرسومة.

وأخيرا يمكن القول لا مجادلة في مبادئ العمل التي تستهدف تطوير التعليم العالي لمواكبة التحولات العالمية، وفقا لما جاءت به توصيات بعض مؤتمرات التعليم العالي والتي أهمها:

- تحقيق المواءمة والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منه ويشمل هذا التلاقي سياسات التعليم العالي مع مطالب سوق العمل،كما تتضح العلاقة بين التعليم العالي والتنمية وسوق العمل من خلال أن إعداد الفرد وتنمية قدراته ومهاراته يتطلب تعليما وتدريبا راقيا يكتسب من خلالها المعرفة والقدرة اللازمة لكي يصبح منتجا فعالا في المجتمع يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤكد على عمق العلاقة والصلة الوثيقة بين التعليم والقوى العاملة وعلى تزايد الأهمية الحيوية للتعليم العالي في توفير الكفاءات وتنميتها مما جعل حاجة الأمم لتطوير هذه القوى والنظام التعليمي ضرورة ملحة لتحقيق التنمية في بعديها الاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الثاني: العلاقة بين التعليم العالي والتنمية.

- إن العلاقة بين التعليم والتنمية قديمة قدم نشاط الإنسان ذاته، وإذا كان الإنسان قد أدرك من خلال العمل والفعل والممارسة، أثر التعليم في حياته وتحقيق متطلباته الحالية والمستقبلية، إلا أن الكتابات التنظيرية التي تسعى لتفسير هذه العلاقة قد تأخرت كثيرا، ومن الكتابات التي تعرضت بطريقة مباشرة لتفسير هذه العلاقة، دراسات ولين بيتي (W. Betty) الذي رأى التعليم استثمار مربح وتوظيف مثمر لرأس المال البشري، وكما أبرز آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" أهمية التعليم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعتبر القدرات التي تكتسب بالتعليم وتكون نافعة للمجتمع من عناصر رأس المال الثابت، كما أشار ألفرد مارشال إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالفائدة المباشرة فقط، بل يجب أن ينظر إلى العائدات غير المباشرة التي هي نتاج تنمية المواهب والقدرات، وقد حاول

(1) رمزي أحمد عبد الحي: المرجع السابق ، ص89

الكثيرون إثبات وجود العلاقة بين التعليم والتنمية، من بينهم ستروم لين (Stroimelin) حيث قام سنة 1925م بعدة عمليات حسابية أثبتت أن معرفة القراءة والكتابة إن مدة سنة دراسية تساهم في زيادة الإنتاج ومن ثم التنمية الاقتصادية بما لا يقل عن 30٪ بينما التدريب العملي للعامل الأمي على أعمال المكينة لمدة سنة يسهم في زيادة الإنتاج بنسبة 12٪ إلى 16٪ فقط[1].

- لكن العلاقة بين التعليم والتنمية تبلورت بصورة أكثر وضوحا عقب تبني الاتحاد السوفيتي سابقا سياسة التخطيط الشامل، وظهور زيادة هائلة في كم التنظير والبحث لتفسير العلاقة بين التعليم في بعديها الاقتصادي والاجتماعي ومنذ الخمسينيات من هذا القرن، تباينت هذه الدراسات وبرز عديد العلماء في هذا المجال، يأتي في صدرهم لينر (Leaner)، وماكليلاند (McClelland) وهيجن، جون فيزي (J. vizier) وغيرهم إلا أن بداية الاهتمام العلمي لإثبات هذه العلاقة بدأ مع مؤتمر التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنتياجو سنة 1962 والذي مهد الطريق لدراسة هذه العلاقة دراسة منظمة، ومن ابرز أيضا الدراسات التي أثبتت منهجية هذه العلاقة ـ علاقة التعليم بالتنمية ـ دراسة بيكر (Baker) سنة 1964م، والتي كانت محاولة لقياس العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتعليم الجامعي، وقد استخدم بيكر عدة مقاييس حديثة لقياس العائد الذي يعود على المجتمع من التعليم العالي، كما تسهم في تنمية المجتمع، إلا أنه توصل إلى أن التعليم يرتبط ارتباطا قويا بالتنمية، وهكذا تعددت النظريات والأفكار التي أخذت تفسير العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية وهي نظرية "نظرية الاقتصاد السياسي"، "رأس المال الثقافي"، "النظرية النقدية" وتتفق معظم النظريات النقدية في هذا المجال على ضرورة تحرير الإنسان وتخليص المجتمع من كل أشكال الهيمنة وعوامل القهر، وأن وظيفة التربية هي كشف العلاقات والعمليات الاجتماعية النظرية التي تقهر وتشتغل الإنسان، ويمكن تصنيف الاتجاهات في النظر إلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعليم إلى عدة اتجاهات كما يلي[2]:

الاتجاه الأول: التعليم في إطار الاقتصاد: وقد سيطر المفهوم الاقتصادي أو الدخل الاقتصادي في التنمية خلال الخمسينات والستينات على نظريات التنمية، فالصناعة هي مفتاح التنمية، أنها تزيد معدل الدخل القومي والفردي وتقضي على البطالة والفقر، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن مقياس التنمية يتمثل في

(1) سميرة أحمد السيد: مرجع سبق ذكره، ص95.

(2) غربي صباح: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، (رسالة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2013 ـ 2014، ص ص، 151، 152.

قياس الناتج القومي"Gross national product" وهو القيمة الاقتصادية للمواد والخدمات المنتجة في البلد لعام واحد وهذا يتطلب التنسيق بين رأس مال المجتمع، والمصادر الجديدة، والتقدم التكنولوجي، وبرامج التعليم، ونمو السكان.

الاتجاه الثاني: اتجاه رأس المال البشري: وقد تطورت هذه الفكرة لدى علماء الاقتصاد مثل هيجن وشومتقر،حيث ظهر ما يعرف بالنموذج الاقتصادي للتنمية économico model الذي يركز على استثمار رأس المال بمعناه الشامل، وهذا ظهر مفهومان متكاملان لاستثمار رأس المال:

أ. **استثمار رأس المال المادي:** سواء رأس المال المتداول أو رأس المال الثابت.

ب. **رأس المال البشري:** تنمية أفكار الناس وقيمهم وقدراتهم ودوافعهم.

- ويمثل هذا الاتجاه أنصار الاتجاهات والأيديولوجيات الاقتصادية المتصارعة مثل آدم سميث، وكارل ماكس ويعد أنصار اتجاه اقتصاديات العمل الكلاسيكية المحدثة أكبر مدافعين عن هذا الاتجاه الذي نطلق عليه "اتجاه رأس المال البشري" وأهم ممثلي هذه الاتجاه "تيودور شولتز".
- وقد تبنى المؤتمر الذي عقد في واشنطن سنة 1961 حول النمو الاقتصادي و"الاستثمار في التعليم" فكرة أهمية رأس المال البشري بوصفه يعادل في أهميته رأس المال المادي والمصادر الطبيعية، ومن هنا يجب النظر إلى القرارات المتصلة بتطوير التعليم على أنها قرارات اقتصادية 100٪ وتقاس فاعليتها بحساب معدل العائد الذي يعمل به لقياس الاستثمار الاقتصادي.

الاتجاه الثالث: التفاعل الجدلي بين التعليم والتنمية الاقتصادية:ويرفض أنصار هذا الاتجاه الفرضية القائلة أن التعليم يؤدي بذاته إلى التنمية الاقتصادية، أو أنها المحرك الأساسي لزيادة الدخل الكلي أو القومي للمجتمع، ومن أهم ممثل هذا الاتجاه كل من فيزيVizier وديبوفيز Debevais واستدلال على هذا بأن بريطانيا التي حققت نمو اقتصادي في أوروبا، كان لديها مستوى تعليمي أقل كثيرا من الدول الأوروبية الأخرى، وهذا يعني أن الثروة الصناعية سبقت التوسع في برامج ومناهج التعليم، وهذا ما جعل بعض الباحثين يؤكد أن نمو التعليم وحده ليس كافيا لضمان نمو المجتمع وتقدمه وخير دليل على ذلك مصر وتايلندا والهند، فالتعليم يمثل مستوى عال ومع ذلك مستويات المعيشة منخفضة على عكس دول الخليج العربية.

الاتجاه الرابع: اتجاه التوازن والصراع: وهذه الاتجاهات متكاملة وليست متصارعة فعوامل التقدم الاقتصادي متعددة والعلاقة معقدة يدخل فيها العديد من العوامل الوسيطة، وهناك اتجاهات متصارعة في النظر إلى العلاقة بين التعليم والتنمية هما: نموذج الصراع، نموذج التوازن، نموذج الصراع وهو لا يرجع

إلى التخلف والعجز في رأس المال المادي أو البشري وإنما إلى عوامل تاريخية للاستعمار، والعلاقات الدولية والاستنزاف المالي من قبل دول الغرب أو ما يسمى النظام العالمي، وفي علاقة التعليم العالي بالتنمية، فإن وظيفة هذا التعليم تنعكس بصورة رئيسية فيتنمية وتطوير الموارد البشرية، وإيجاد المهارات والتخصصات الضرورية لعملية التنمية فاكتشاف الإمكانات أو الموارد الطبيعية واستغلالها واستثمار رأس المال وتطوير التكنولوجيا والقيام بالأعمال التجارية يحتاج إلى موارد بشرية متعلمة ومدربة.

- وهكذا تعددت جوانب العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية، كما تتنوع مظاهر ونتائج هذهالعلاقة وذلك بإقرار العديد من المهتمين من علماء التربية والاجتماع والاقتصاد والسياسة والتنظيم والإدارة وغيرهم كما يعكس هذا التدخل والتنوع في نفس الوقت مدى التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه في دفع عجلات التنمية وسياسات التحديث والتحضر، ومن هذا المنطلق ظهر العديد من الفروع العلمية المتخصصة التي تهتم بقضايا التعليم والتنمية، والتي تسعى جاهدة لدراسة وتحليل كل من عمليات وسياسات التعليم في ضوء ما تطلبه احتياجات وضروريات التنمية، وما دامت هذه العلاقة موجودة "علاقة التعليم العالي بالتنمية" فإنه من الضروري على الدول أن تسعى إلى التقدم، يقصد اللحاق بالدول المتقدمة التي تعبئ جهودها لتطوير التعليم بها حتى يمكنها أن تستفيد منها في التنمية أقصى استفادة.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم[1]:

إن مسار عملية التطور الذي تحقق من خلاله تجربة الدول المتقدمة في مسار هذه العملية، وبالذات في بدايات التطور النوعي للإنسان والمستند على التعليم وتطوره الواسع في جميع الميادين والمجالات، إضافة إلى قوة ارتباطه بتلبية متطلبات الحياة عموما والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية خصوصا، وأن حالة التقدم تعزز معها بالضرورة الحاجة إلى التعليم إضافة إلى أن الاقتصاد المتطور يتيح القدرة على توفير الموارد والإمكانات البشرية والمادية اللازمة للتعليم، وإن تجربة بعض الدول التي تفتقر إلى الموارد الطبيعية، التي استطاعت تجاوز افتقارها إلى هذه الموارد وتحقيق التقدم والتطور فيها بكافة جوانب حياتها، وبالذات التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك بالاستناد إلى التطور النوعي في مواردها البشرية وقواها العاملة والذي تم تحقيقه من خلال التعليم وخاصة التعليم العالي والكفاءات التي يتم تخريجها واليابان تعتبر الحالة الأكثر بروزا وألمانيا أيضا بحيث أصبحت من بين أكثر الدول

(1) فليح حسن خلف: اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2007، ص ص، 152، 153.

الأوروبية تطورا وتقدما، وذلك بالاعتماد على نوعية مواردها البشرية وقواها العاملة بالشكل الذي أتاح لها إعادة بناء ما دمرت الحرب من طاقاتها الإنتاجية والاجتماعية، وبالاستناد إلى التعليم العالي وتطويره فيها خاصة وأن تجربة ألمانيا في هذا الإطار تبرز كتجربة واضحة في قوة ربطها بين التعليم والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤكد الأهمية الواضحة لقطاع التعليم عامة والتعليم العالي بصفة خاصة من خلال دوره البارز في الإسهام في تنمية المجتمع في جميع ميادين الحياة فهو يمثل أمرا ضروريا لتحقيق نتائج وبالذات في الدول النامية وعلى رأسها الجزائر حيث تفتقر هذه الدول لمثل هذه القدرات، الأمر الذي دفع العديد من الكتاب إلى التأكيد على عملية التعليم والتدريب ودوره الحاسم والأساسي في عملية التنمية،إن التعليم بتوفيره المعلومات والمعارف وإسهاما في زيادة درجة وعي الفرد وثقافته يسهم في تحقيق الرشد والعقلانية في سلوكه وفي اتخاذه القرارات سواء المتعلقة بالاستهلاك أو بالاستثمار، أو بالإنتاج وزيادة دخله وكذلك يسهم التعليم بزيادة دوافع الأفراد وطموحاتهم بالشكل الذي يحفزهم على بذل نشاطاتها وتحسين مستوياتها المعيشية وزيادة درجة رفاهيتهم من خلال ذلكلأن التعليم ومن خلال إسهامه في توفير الوعي والثقافة والمعلومات للفرد، فانه يسهم بالضرورة في زيادة وعيه وثقافته الصحية ويسهم في تحسين مستواه الاجتماعي.

- ضمان الجدة والنوعية وتشتمل من خلال التعليم ومخرجاته وعملياته وتنطوي عل الجودة في مستوى العاملين ومستوى الأهداف والأساليب ومستوى الخدمات المادة اللازمة وطرق إدارتها.
- تطور التسيير والتمويل مثل استثمار الموارد وتنويع مصادرها وتعاون المؤسسات الفاعلة.
- توثيق التعاون والشراكة لمواجهة أزمة الالتحاق بالتعليم العالي إدارة وتمويلا وأن يصبح التعليم العالي ذات أهمية اجتماعية واقتصادية.

المبحث الرابع: التعليم العالي ورأس المال البشري:

المطلب الأول: أهمية التعليم العالي في تكوين المورد البشري[1]:

يشير مصطلح الرأس مال البشري إلى مجموع المعارف والمهارات والخبرات وكل القدراتالتي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى الفرد أو جماعة معينة والاستثمار في هذا الرأسمال يعني الاتجاه نحو تحسين نوعيته وتكوينه المستمر عن طريق التعليم الذي يعتبر من أحد مكونات التنمية المعاصرة ولا يوجد تنمية بدون تعليم مما دفع العلماء إلى الاهتمام في مجال الدراسات التربوية والتعليمية خاصة، لما تلك العلاقة من إشكالية جدلية حيث يتوقف دور كل منهما على الآخر، فالعملية التعليمية تعتبر جزءا متكاملا مع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تؤثر فيها وتتأثر بها فقد نظر العلماء إلى أن التعليم في الدول النامية على أنه أحد مداخل التنمية سواء كانت البشرية أو المادية، والتنمية لا يمكن تلمسها أو الشعور بها وبأهدافها وبدور التعليم باعتبار أن التنمية غير قادرة على انجاز الأهداف الايجابية بدون الارتكاز على تخطيط عالمي سليم ومختار من بين عدة خيارات فالتعليم جزء مهم بالعنصر البشري الذي نحتاجه في عملية التنمية ويمدها بالمهارات لتتناسب مع الحياة المهنية وتعرف التنمية البشرية بأنها التقدم والتطور الأفضل من أجل الوصول إلى التقدم وتتطلب التنمية استغلال الدول لكافة مواردها وإمكانياتها البشرية والمادية، وبما أن التعليم يولد المعرفة فيمكن أن تؤدي هذه المعرفة إلى تطوير العاملين بالمنشأة واستثمار هذه المعرفة على مدى السنين وبالطبع تتحول هذه المعرفة إلى خبرات حيث تعتبر هذه المعرفة هي رأس مال الشركة وأيضا سمعتها، إذن لا شك أن التعليم يلعب دورا هاما في عملية تنمية الموارد البشرية ويلعب دورا هاما في القضاء على الأمية وبالنظر لما قامت به بعض الدول وخاصة تجارب بعض الدول الآسيوية حيث أنها أحرزت تقدما كبيرا في عملية تطور رأس المال البشري من أجل تقليل الفجوة للالتحاق بموكب العولمة، إذن فتنمية الموارد البشرية أصبحت عملية مهمة في إعادة تشكيل الإنسان على نطاق واسع وعلى نحو أكثر إيجابية للتميز بين مفاهيم متقاربة من الدلالة والتي تكون قاعدة لتنمية الموارد البشرية وتمثل التعليم والتدريب والتكوين مهمة تنمية القدرات المهنية للأفراد وإعداد القوى البشرية المدربة حتى يمكن الاستفادة من هذه الطاقات إلية وتحقق أرباح وفائدة وتوجيهها يلعب دورا رئيسيا في إثراء التنمية مجالات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وخير دليل على ذلك أن الأثر الأهم لنمط النجاح الذي حققته اقتصاديا دول شرق آسيا ابتداء من اليابان أن هذه الاقتصاديات اتجهت منذ وقت مبكر نسبيا إلى

(1) مصطفى أحمد سليمان السطري: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر غزة، قسم الاقتصاد، فلسطين، 2011، ص91.

توسيع الكثيف في تعليم وتدريب القوى البشرية فثمة إجماع الآن على الاعتراف بما للتعليم والتدريب من مساهمة لا تقدر بثمن في تحسين نوعية البشر وزيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتسريع النمو في التعليم يفتح الباب أمام المساواة الاجتماعية والفرصة الاقتصادية حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم عناصر التنمية ونجاحها ويعتبر التعليم من العوامل المساهمة في إعداد وتطوير هذه القوى[1].

فالعملية التعليمية تمد بمعارف ومعلومات أو نظريات ومبادئ وقيم وفلسفات تزيد من طاقاته على العمل والإنتاج، وهي أيضا وسيلة تدريبية تعطيه الطرق العلمية الحديثة والأساليب الفنية المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل في العمل والإنتاج، وهي كذلك وسيلة فنية تمنح الإنسان خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته ومهاراته العقلية أو اليدوية فيكاد إذن أن يقع على عاتق الجامعة باعتبارها قمة السلم التعليمي العبء الأكبر في بناء وتطوير المورد البشري، أي في بناء وتكوين الطاقة المحركة والقوة الدافعة لعملية تطور المجتمع وتقدمه فالجامعة لها مسؤولية إعداد رأس المال البشري المتكامل وتزويده بالعلم والمعرفة والقيم الروحية والأخلاقية، والنفسية والاجتماعية لأن يكون موردا خلاقا للثروة وقائدا مبدعا للتنمية، لأن العائد الاقتصادي الذي يمكن تحقيقه بفضل التعليم الجامعي، يفوق بكثير ما تقوله الحسابات الاقتصادية، فالتعليم العالي عموما أضحى يساهم في تكوين رأس المال المجتمعي وتكاد مؤسساته خاصة الجامعات تتحمل العبء الأساسي في حيوية الفكر، أي تطوير رأس المال الفكري وفي الحفاظ على ثقافة الأمة وتجديدها، أي بناء رأس المال الثقافي من خلال البحث وأعمال الفكر ولكي تتمكن الجامعة من تأدية رسالتها في إنتاج الرأسمال البشريذات مهارة بأكبر فعالية ممكنة لابد لها أن تتوفر على مقومات تحقيق ذلك وتحول دورها من نقل المعرفة إلى إنتاج رأس المال البشري[2].

المطلب الثاني: الموارد البشرية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعد الإنسان العنصر الرئيسي في عملية التنمية الشاملة، فهو هدفها ووسيلتها بل هو العنصر الإيجابي الفعال فيها ذلك لأن أي تغيير في مجال التنمية إنما هو تغيير لقدرات الإنسان ولقيمه وثقافته وعلاقته بل تغيير كذلك في نمط معيشته وحياته.

(1) محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، 2005، ص275.

(2) رفيق زراولة: دور الجامعة في إنتاج رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات أيام 12 ـ 13 نوفمبر بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2005.

– ومن أهم العوامل التي تتبع أهمية الاستثمار في الموارد البشرية وتنميتها كخطوة أولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يلي[1]:

1. إن معدلات النمو الاقتصادية في الدول يرجع إلى عوامل غير منظورة تفسيرها الوحيد هو التحسن في نوعية العوامل المادية والتي ترجع أساسا على التحسن في نوعية العنصر البشري والتعليم.
2. يلعب رأس المال البشري دورا محوريا في الإسراع من عمليات إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.
3. يحسن العنصر البشري من إمكانية استخدام الموارد الأخرى من خلال الإدارة.
4. من أهم أسباب تخلف البلدان المتخلفة هو تدني نوعية رأس المال البشري.

إذن فالتنمية يقوم بها الإنسان ومن أجل الإنسان فهو هدف التنمية ووسيلتها والتعليم أداة لا غنى عنه في صنع المستقبل من خلال دوره الحيوي في تنمية الاقتصاد المحلي والحد من الفقر وهو عامل هام في دفع ديناميكية التنمية القائمة على المعرفة ويعتبر المورد البشري أحد عناصر النشاط الاقتصادي لما به من أثر في أداء المؤسسات، فركز معظم الاقتصاديون على الاهتمام بهذا المورد لسبب ما يتمتع به من خصائص وسمات تساعده في التفاعل والتأقلم مع المحيط ومتغيراته فالعنصر البشري إذا هو محرك التنمية وهو هدفها الأسمى وعاملا أساسيا في جعله يقدم المساهمة اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة وتبقى الجامعات هي مركز تلقينه وتكوينه حتى يصبح قادرا على قيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلده، فالفرق بين دول العالم المتقدم ودول العالم المتخلف لا يمكن في الفقر والفن، بقدر ما يمكن في الفرق بين مستوى المعرفة لدى الأفراد فيها، وبعبارة أخرى كما أشرنا سابقا يبقى الإنسان هو محرك للتنمية وهدفها، كما بينت الدراسات المتعلقة بقضايا التخلف والتقدم في العالم، أن هذه الأخيرة أصبحت في مطلع القرن الواحد والعشرين ترتبط بمدى توفر الدول على الكفاءات المؤهلة ذات التكوين العالي والتي بامكانها رسم السياسة التنموية لأي بلد والعمل على تنفيذها، فالتقدم والرقي الذي عرفته وتعرفه البلدان المتقدمة كما بينه عدد من المفكرين نذكر منهم: شولتز، بيكر، إديسون يعود إلى الثروة البشرية التي تتوفر عليها هذه الأمم، وهي ثروة خلاقة ومنتجة في مختلف المجالات والعامل الحاسم والفعال في تحديد محتوى برامج التنمية والمشروعات بحيث تعكس بدقة الحاجات المحلية والآمال والمطالب[2].

(1) عبد الكريم أحمد جميل: التنمية البشرية الحديثة، الجنادرية للنشر والتوزيع والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017، ص139.

(2) المرجع نفسه، ص 143.

المطلب الثالث: الاستثمار في التعليم العالي وأهميته[1]:

تمثل الموارد البشرية عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج، فإن الاهتمام بهذا العنصر يعتبر واجبا وطنيا وإنسانيا مهما، وجانب يحتاج إلى دعم والتخطيط والتوجيه والمتابعة بأسلوب علمي صحيح، وتعد فكرة الاستثمار البشري فكرة حديثة جعلت رجال التربية يولون جل اهتمامهم بتمويل التعليم وربطها بفكرة الاستثمار البشري كما أن معظم الاقتصاديين اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو المتطلب الأساسي للنمو، ولقد تزايد الاهتمام بموضوع الاستثمار في الموارد البشرية لاسيما في التعليم العالي وذلك نتيجة لما أكدته دراسات التنمية عن أهمية الاستثمار في الموارد البشرية لاسيما في التنمية ويعرف رأس المال على أنه يشمل الهياكل الأساسية القائمة في المجتمع والمعدات ويراها من الأصول الثابتة، لكن من الأهمية بشيء أن توسع فكرة رأس المال المجتمع، فحينما يرفع الإنفاق عل التعليم والتدريب والبحوث والصحة ومن ثمة الدخول المستقبلية للمستفيدين منه فإنه يسهم بذلك في زيادة الإنتاج القومي مثل الإنفاق على الأجهزة والمعدات والآلات الرأسمالية وعليه فانه ينظر إلى التعليم كاستثمار بشري يأخذ صورة إمكانية اكتساب الأفراد قدرات ينتج عنها الحصول على دخول أكبر حيث أن النظرة للتعليم تأكدت كاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة دخل الفرد وإلى زيادة الإنتاج القومي نتيجة لما يكتسبه الأفراد من معارف ومهارات، وبذلك يكون الفرد المتعلم أكثر إنتاجا من الفرد الأقل تعليما، وينعكس ذلك بدوره في زيادة الدخل القومي وفي ارتفاع دخول الأفراد المتعلمين ولقد أشارت الدراسات الكثيرة أن التنمية تمثل استثمار لرؤوس الأموال فهي ليست خدمة استهلاكية تقدم للمواطنين فحسب، ولكنها صناعة من الصناعات وأن ما يتفق عليها يعطي أرباحا وعوائد كبيرة، وإن مردود الأموال التي توظف فيها يزيد في كثير من الأحيان على مردود الأموال، ويتكون رأس المال البشري من خلال التعليم بشكل أساسي، وهو مثل رأس المال المادي يحتاج إلى حد أدنى البنية التحتية ويؤكد شولتز أهمية التعليم في صيانة رأس المال البشري الذي يعد من أهم العوامل التي تساهم في الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الاستثمار في التعليم يعتبر الأساسي الذي يستند إليه فهو رأس المال البشري الذي ترتكز عليه فكرة الاستثمار في رأس المال المادي، فالتعليم يؤدي إلى خلق أصول الاستثمار في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، ومفهوم رأس المال البشري لا يتوقف فقط على الاستثمار في التعليم والتدريب والتي تؤدي إلى زيادة نوعي وكفاءة القوى العاملة في المجتمع والتي تعني ارتفاع مستويات المستقبلية، لقد برزت فكرة

(1) رافدة الحريري: اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014، ص ص، 39 ـ 40.

الاهتمام بالعنصر البشري واستثمار المؤهلات من خلال تكوين رأس المال البشري عن طريق النشاطات المختلفة وأبرزها التعليم بكل أنواعه ومستوياته، وكان من أوائل المهتمين باستثمار العنصر البشري هو (T. Schultze) المشار إليه إذ بين الاقتصاديين لديهم معرفة طويلة وبعيدة للسكان باعتبار جزء من الثروة القومية التي تقاس بما يساهم به العمل بالإنتاج وإن الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يفسر ظاهرة نمو الإنتاج بدرجة تفوق الزيادة في العمل، واعتبر شولتز أن الاستثمار البشري المكون لرأس المال البشري يتضمن نشاطات عديدة من شأنها تحسين القدرات البشرية التي تستحق دخلا في المستقبل والعنصر البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في عملية الإنتاج، وقد تطور مفهوم رأس المال البشري ومر بمراحل عديدة ليستقر أخيرا على اعتباره علما له أدواته ووسائله ومنهجه، وله مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالمجتمع يحصل على منافع نتيجة لزيادة إنتاجية الأفراد المتعلمين، وهناك العديد من الدراسات التي في هذا المجال والتي خلصت إلى النتائج التالية[1]:

1. معدلات العائد الخاص أو الاجتماعي للاستثمار في التعليم الأولى كانت أعلى معدلات للعائد مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.
2. معدل العائد الخاص للاستثمار في التعليم يزيد عامة عن معدل العائد الاجتماعي، ويظهر ذلك جليا في التعليم العالي.
3. معدل العائد على التعليم في الدول النامية كان أكبر نسبيا من معدل العائد على التعليم في الدول المتقدمة.

- هذا ولقد أكدت هذه الدراسة التي طبقت في العديد من الدول النامية المتقدمة، أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا في الرأسمال البشري، بمثابة استثمار مربح اعتبر التعليم عملية استثمار مما جعل للتربية دورا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونها تكشف عن قدرات واستعدادات ومواهب الأفراد ومن شأنها دفع عجلة التنمية، حيث أن الكفاءات العليا كما أشار هاريسون (Harrison) هي المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي والاجتماعي في جميع الميادين، لأن كل أمة وحضارتها تقاس عادة بنوعية التعليم فيها ومد كفاءتها وفاعليتها فالتعليم تعد كل أفراد المجتمع وتؤهلهم للعمل في كل ميادين الحياة على اختلاف أنواعها ومجالاتها، ومما يعود بالنفع والخير على المجتمع ويؤثر تأثيرا كبيرا في تسيير عملية التنمية[2].

(1) رافدة الحريري: المرجع السابق، ص41.

(2) عابدين عباس محمود: مرجع سبق ذكره، ص77.

أولا: أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري:

وتتمثل أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري في تحقيق أقصى تكييفللموارد البشرية الأساسية مع المستجدات والتطورات البيئية، وتظهر هذه الأهمية على المؤسسة وعلى المستوى القومي[1]:

أ. **على مستوى المؤسسة:** إضافة إلى الفوائد المباشرةالرأس المال البشري على مستوى الفرد فهناك مجموعة من الفوائد التي تنعكس على المؤسسة بصفة عامة والتي من بينها نجد:

- مواجهة التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.
- خلق المرونة للتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المستقبلية التي ترسمها المؤسسة.
- التوزيع المناسب للقدرات البشرية من خلال الملائمة بين متطلبات العمل والقدرات المتاحة.
- الحفاظ على مستوى معين من القدرات والمهارات لتطوير واستمرارية المؤسسة.
- مضاعفة الثروات البشرية لمواجهة التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات الفكرية.
- خلق جو يسوده التعاون المشترك والولاء الاجتماعي والرغبة في تحقيق الأهداف.

ب. **على المستوى الفرد:** ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

- إعداد الكفاءات البشرية المؤهلة والخبيرة، باعتبارها مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- يمكن المورد البشري من تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان عنصر الاستماتة.
- يمكن للمورد البشري من خلق مصادر جديدة للدخل الوطني تكون بديلة للدخل النفطي باعتباره مصدرا غير متجدد وقابل للنفاذ.
- توصيل ونقل الخبرات وعلوم ومعارف وثقافات الشعوب الأخرى وانتقاء الأفضل والصالح لخدمة المجتمع.
- تفجير القدرات والطاقات الكامنة في الأفراد وحسن استغلالها.
- الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانيات المكتسبة.
- كما يمكن استعراض هذه الأهمية في النقاط التالية[2]:

(1) سيراج وهيبة، عبد الحميد: أساليب وسياسات الاستثمار في رأس المال الفكري، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13 ـ 14 ديسمبر 2011، ص17.

(2) مصطفى ابوبكر: الموارد البشرية (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص30.

1. إن الأهمية الحقيقية لرأس المال البشري تكمن في قدراتها وجهودها وكفاءاتها التي ينبغي أن تنعكس بصورة ايجابية لتحقيق لأهداف المسطرة والمخططة والممكن انجازها وتنفيذها مما قد يؤدي إلى جلب أو جذب نوع من الرضا والسرور عن العمل المنجز.
2. كما يمكن القول أن أهمية رأس المال البشري تكمن في إستراتيجية تطبيقها لابد أن تتوافق مع مراحل الإدارة الإستراتيجية وأن تساهم في مواجهة التحديات والمشاكل التي يحتمل وجودها والتي يمكن أن يواجهها العمال وأن يحتسب لها وزيادة على ذلك فإن هذه الأهمية للرأس المال البشري تتجلى بكونه يعمل على تنظيم الشؤون العالمية بالمؤسسة وتحقيق مطالب كل مجتمع والعمل، ضف إلى ذلك فهي تساعد في اختيار وتعيين الأفراد في جميع المستويات وتحديد صلاحيتهم ومسؤوليتهم في العمل المنوط بهم، غير أن الأهمية الكبرى للرأس المال البشري تظهر في كونه أنه يمكن إدخال أو إدماج عنصر الإعلام الآلي من خلال البرامج المتطورة في مجال التكوين، تقييم الأداء والاحتياجات من القوى العاملة وغيرها من المهام الأخرى.

المطلب الرابع: علاقة التعليم العالي بالاستثمار في رأس المال البشري:

إن التعليم من أهم عوامل تراكم رأس المال البشري التي تساهم في النمو، ولقد حاول شولتز تقديم تفسيرات أكثر فعالية لتفسير الزيادة في الدخل و الاهتمام بالمكونات المادية لرأس المال البشري والتي اصطلح عليه اسم "رأس المال البشري" ولقد ألح شولتز على ضرورة اعتبار نفقات التعليم والصحة كنفقات استثمارية لأن التعليم يساهم في تحسين قدرات الأفراد، كما أكدت على دور التعليم والتدريب في مكان العمل في زيادة إنتاجية الفرد وتحسين مستواه المعيشي وثم زيادة دخله والدخل الوطني ككل وقد انطلق بيكر من أعمال شولتز لوضع نظرية في رأس المال البشري ويدرج بيكر ضمن الاستثمار في رأس المال البشري كل النشاطات التي يمكن أن تنمي الموارد البشرية ومن بينها[1]:

التعليم، التدريب في مكان العمل، الصحة.

- كما حاولت أن تفسر ديناميكية النمو والتقدم على اعتبار الفرد ومن ورائه المجتمع ككليستطيع أن يتطور وينمي معارفه وكفاءاته من خلال تلقينه التعليم والاستثمار في هذه المخرجات من التعليم العالي وتوظيفها في سوق العمل بما يخدم المجتمع والفرد وحتى المؤسسة ككل، فالتعليم العالي ومن خلال وظائفه غايته الأولى هو تنمية وتكوين وتدريب القوى المؤهلة وكيفية الاستثمار فيها والاستفادة

(1) مسعداوي يوسف: دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري (دراسة تقييميه لحالة الجزائر)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد12، المجلد 01، 2015.ص26

منها، وإن الاستثمار في التعليم العالي بصفة خاصة هو الاستثمار الاستراتيجي والكفيل بدفع عجلة التنمية الشاملة، وتحقق لديه بأن الركن الأساسي في معادلة الانجاز الوطني هو العنصر البشري المؤهل المدرب، حيث أكد الاقتصاديون والتربويون على اختلاف توجهاتهم على أهمية دور الإنسان "العنصر البشري" وتأثيره الفعال والإيجابي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا بفضل تكوينه وتأهيله العالي ورفع مستوى إعداد الإنسان وزيادة ممارسته العلمية والفكرية في البحث النظري والعلمي، فلا يمكن مطلقا أن تنفع جل العمليات اللازمة لتهيئة الوسائل المادية المطلوبة لتحقيق مستوى مناسب من التطور العلمي والارتفاع بمعدلات التنمية دون أن يكون العامل البشري هو المحرك الأول للعملية شريطة أن يكون ذا مستوى مناسب من التطور.

خلاصة:

مما سبق نستخلص أن التعليم العالي هو المحرك الأساسي لأي نشاط اقتصادي واجتماعي خاصة إذا ما أحسنا الاستثمار في العنصر البشري وتوجيهه وتأهيله لأنه هو العنصر الفعال في سيرورة جميع العمليات التنموية التي تقدم عليها الدول كما أن رأس المال البشري والتعليم هو أداة التنمية وغايتها، فالتعليم له دور في الارتقاء بمستوى حياة المواطن الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية وفي توفير الكفاءات عل مختلف مستويات الأفراد الذين سوف يلتحقون بسوق العمل ولقد خلص هذا الفصل وتبين أن التعليم العالي وحسن الاستثمار في رأس المال البشري قوتان رئيسيتان يدعمان التطور الاقتصادي والاجتماعي ويزود المجتمعات بكوادر بشرية مدربة تحقق بها الأهداف التنموية.

الفصل الخامس:

التعليم العالي واحتياجات التنمية في الجزائر

تمهيد:

المبحث الأول: أهمية التخطيط التعليمي في مخططات التنمية

المطلب الأول: التخطيط للتعليم ونتائجه الاقتصادية.

المطلب الثاني: التخطيط للتعليم ونتائجه الاجتماعية.

المطلب الثالث: التكامل بين التخطيط التعليمي والتنموي.

المطلب الرابع: التخطيط للتنمية والتعليم العالي في الجزائر.

المبحث الثاني: إستراتيجية التعليم العالي والتنمية في الجزائر

المطلب الأول: علاقة النظام التعليمي بإستراتيجية التنمية في الجزائر.

المطلب الثاني: مشكلات التخطيط للتعليم والتنمية في الجزائر.

المبحث الثالث: سياسة التعليم العالي وآفاق التنمية في الجزائر

المطلب الأول: سياسة التعليم العالي والتنمية في الجزائر.

المطلب الثاني: خريجي التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر.

المطلب الثالث: التعليم العالي في الجزائر والتحديات المستقبلية.

تمهيد:

تسعى الدول النامية في مسيرتها التنموية في ظل المتغيرات والتطورات التي يشهدها العالم إلى استحداث وسائل تنموية جديدة في سبيل مواكبة هذا التطور، واهتمامها بالمورد البشري بدل الوسائل التقليدية المادية فهو يعتبر عنصر أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجزائر هي الأخرى سعت إلى الاهتمام بهذا المورد البشري من خلال تطوير هياكل التعليم العالي وتكوين إطارات نوعية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية تماشيا مع متطلبات العصر، وعليه فقد خصصنا هذا الفصل للتعريف بالسياسات التنموية والتعليمية التي انتهجتها الجزائر وأهم المشكلات التي تواجه التخطيط للتعليم العالي، كما تناول خريجي التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر وأخيرا بحث الرهانات المستقبلية لخريجي التعليم وآفاق التنمية في الجزائر.

المبحث الأول: أهمية التخطيط التعليمي في مخططات التنمية:

ويعرف التخطيط على أنه عملية علمية منظمة ومستمرة لتحقيق أهداف مستقبلية بوسائل مناسبة تقوم على مجموعة من القرارات والإجراءات الرشيدة لبدائل واضحة وفقا لأولويات مختارة بعناية بهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للموارد والإمكانات المتاحة ولعنصري الزمن والتكلفة كي يصبح النظام التعليمي بمراحله الأساسية أكثر كفاية وفاعلية للاستجابة لاحتياجات المتعلمين وتنميتهم الدائمة وغايته حصول الطالب على فرصة ينمي بها قدراته وأن يسهم إسهاما فعالا بكل ما يستطيع في تقدم البلاد في جميع النواحي إلى جانب الاستخدام الأمثل للموارد البشري والمادية والمالية المتاحة، وذلك بهدف الوصول إلى إحداث ترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد التخطيط سمة ملازمة للحياة البشرية فهو محاولة للفرد لاستثمار موارده لأقصى حد بغرض تحقيق أهداف معينة مع السعي المتواصل لتنمية قدراته وموارده لتحقيق مزيد من الأهداف لهذا أصبح عملية ضرورية، حيث أصبح من اللازم وضع خطة شاملة يتعاون الأفراد على تحقيقها لتوفير أحسن المستويات في الإنتاج[1].

فالتخطيط التعليمي يهدف إلى توفير فرص متكافئة بين جميع أفراد المجتمع في التعليم بما يوافق وإمكانيات كل فرد وقدراته وتوجيهها الصحيح الذي يعود على التنمية بصفة عامة بتوفير اليد العاملة الفنية والكفاءة بإتباع الخطوات الآتية:

- تحديد الأهداف المراد الوصول إليها.
- وضع سياسة التي تحكم التصرفات.
- وضع الإستراتيجية المناسبة للعمل.

المطلب الأول: التخطيط للتعليم ونتائجه الاقتصادية.

إن التخطيط للتعليم بالمعنى الواسع هو التطبيق لتحليل منهجي وعقلاني لتطور النمو التعليمي، وهدفه جعل التعليم يلبي بشكل فعال أكثرية حاجات الطلاب ومتطلبات المجتمع وهذا يعني أن للتخطيط التعليمي آثار واضحة على التنمية، فأجريت الدراسات والبحوث المتعلقة بما طرحه هذا التخطيط من قضايا فكرية وعلمية، والأمثلة على ذلك كثيرة فمنها دراسات عن تمويل التعليم، وكلفته، والطاقة العاملة فيه كحلقة وصل بين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والتخطيط التعليمي ، إن المدخل العلمي للتخطيط التربوي حسب التوقعات سيكتسب أرضية متسعة العدد الكافي من الباحثين في مجالات التخطيط الشامل على مستوى المجتمع بنظمه الاجتماعية المختلفة وأن توفر لهم الدولة الإمكانيات المادية الضرورية للقيام

(1) رافدة الحريري: مرجع سبق ذكره، ص210.

بأبحاثهم وأن تتجاوب الإدارة العامة والإدارة التعليمية مع اتجاهات المخططات وأهدافها وأن تكون ذات فعالية وكفاية عالية لتنفيذ هذه المخططات، لقد أصبحت العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية واضحة وفي شتى العلوم وهو الدور الإيجابي الذي تلعبه التخطيط التعليمي في التنمية فالتعليم هو البنك البشري الضخم الذي يمول الصناعة والاقتصاد والفلاحة والتخطيط للتنمية الشاملة[1].

المطلب الثاني: التخطيط للتعليم ونتائجه الاجتماعية.

من الحقائق المسلم بها عند رجال التربية والاقتصاد هو أن الثروة البشرية بالنسبة لعملية الإنتاج لا تقل أهمية عن رأس المال المادي نفسه، لهذا فالتعليم والتخطيط الجيد له يحقق تطورا وتقدما رغم المصاعب التي قد تصادفه، ومعنى هذا أن التعليم يخطط للمستقبل لإعداد رجال قادرين على تحمل مسؤوليات كل في مجال تخصصه لما للتعليم من دور في تحقيق تنمية شاملة وهادفة لا يحتمل الجدل، وأصبحت المشكلة التي تواجهها الكثير من البلدان النامية هي كيف تجعل من تعليمها عاملا فعالا في التنمية ولاسيما في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي تعيشها البلدان ومن بينها الجزائر وهي تمر بتحولات أساسية في مجالات مختلفة، فالمؤسسات التعليمية بوجه عام في الجزائر تواجه مهمة رئيسية تتمثل في العمل على مساعدة الطلبة على اكتشاف دورهم الاجتماعي في الحاضر والمستقبل، خاصة في المجالات التنموية وبهذا يمكن تهيئتهم لأداء دورهم على مستوى من الكفاءة والفعالية ويتحقق لديهم الوعي التنموي الذي يعد حافزا أسياسيا لتهيئة الشباب للإسهام في تنفيذ البرامج والمخططات التنموية والمشاركة في تحقيق أهدافها حتى يتسنى لهذه الطاقات المثقفة والمتعلمة من تكوين تصور واضح للنظم والخطط والوسائل المرتبطة بالتنمية، وفي هذا الإطار تمارس الطاقات الفعالة في المجتمع دورها في تحقيق الأهداف والغايات المنشودة التي هي مطمع كل الشعوب وخاصة المتخلفة منها[2].

المطلب الثالث: التكامل بين التخطيط التعليمي والتنموي.

إن الكثير من الشواهد تبين أن هنالك ترابطا وتزامنا كاملين بين التقدم التنموي والتخطيط التعليمي وهذا التلازم والترابط عبر عليه الأستاذ فوراستيه(Fourastié) بقوله إن البلد المتخلف اقتصاديا واجتماعيا هو بلد متخلف تربويا، لهذه سعت كل الدول المتطورة والمتخلفة إلى التخطيط المتكامل مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أي كيفية رسم الخطط التعليمة وربطها بالأهداف التنموية وهذا يبين لنا

(1) لخضر غول: التربية والتعليم وإستراتيجية التنمية في البلدان العربية (الجزائر نموذجا)، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2014، ص101.

(2) المرجع نفسه:ص103

منذ البداية أننا ننظر إلى التخطيط عامة في بلد من البلدان على أنه تخطيط متكامل وشامل اقتصادي واجتماعي معا، ولقد أدركت الجزائر كبقية دول العالم أهمية العامل الإنساني في التنمية، لهذا رأت أن من الأمور التي يجب الأخذ بها مبدأ التخطيط للتعليم وربطه بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأصبح التخطيط التعليمي القائم على أسس علمية ومنهجية منظمة سمة مميزة للأنظمة التعليمية المعاصرة، وتنطبق حتى على الدول النامية والمتطورة على حد سواء حتى أن دول العالم أخذت تستخدم بشكل أو بآخر منهجية التخطيط التعليمي في رسم المشروعات التنموية، حتى أن بعض المخططين وأهل العلم في جميع الأنظمة التعليمية المعاصرة يسلمون بأن أهم أهداف التخطيط ومبرراته هو الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفعالية في استخدام هذه الموارد لذلك يرون من ضرورة ربط بين التخطيط التعليمي والتخطيط للتنمية فهما عملية واحدة ولا يجوز الفصل بينهما فهما وجهان لعملة واحدة[1].

وبما أن التنمية هذه كما سبق ذكره تلمس جميع جوانب الحياة، وتحدث تغيرات واسعة وجذرية وعميقة في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وحتى تكون مثل هذه التغيرات أساس يساعد على تحقيق الزيادة الكمية في الناتج والدخل، والتي بدونها لا تتحقق مثل هذه الزيادة فإن التخطيط يصبح ضروريا من أجل القيام بذلك، خاصة وأن التنمية التي تساعد الدول النامية لتحقيقها ليست بالحاجة الجديدة لهذه الدول بل إنها قديمة نسبيا ونشأت بشكل خاص مع الثورة الصناعية، ولأن التنمية أصبحت العملية الأساسية الأولى التي تحظى باهتمام كافة الجهات والدول، ولأن هذه العملية مركبة نتيجة العوامل العديدة التي تتضمنها، وأنها معقدة نتيجة التأثير المتبادر بين هذه العوامل والترابط بينهما وليست الحاجة لإحداث تغيرات واسعة وعميقة وجذري في الجوانب المختلفة وفي للبنى والهياكل والتشريعات والمؤسسات، فإن التخطيط هو الأداة التي يمكن أن تساعد على تقليص واختصار الفترة الزمنية اللازمة للقيام بذلك، خاصة إذا تم الأخذ بالاعتبار أن الدول المتقدمة حققت مثل هذه التغيرات واستغرقت فترة زمنية لتحقيق ذلك وينبغي أن تكون جهود الدول النامية أكبر من ذلك، وحتى تحقق الدولة التنمية ينبغي عليها استخدام أداة فعالة وتمكنها من تحقيق التنمية، وهذه الأداة هي التخطيط من حيث هو الوسيلة التي يتم من خلالها توفير الموارد وتجميعها بأكبر قدر ممكن، وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في تخصيص هذه الموارد، بحيث توجه نحو المجالات ثم استغلالها وتصنيفها وتشغيلها وتوجيهها وفقا لخطة محددة بقصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة وفي أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة اجتماعية

(1) عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، لبنان، 1983، ص24.

واقتصادية، فالتخطيط التعليمي في الجزائر له صلة وثيقة بالتنمية لأنه في واقع الأمر أداة من أدواته، باعتباره محاولة فعالة لضبط الاتجاهات الجارية للتنمية وتوجيهها للحصول على أهداف التي تحقق مصالح الجماعة العليا، حيث اتجه الكثير من التربويون إلى الربط بين التخطيط التعليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنسيق بينهما وذلك من أجل تنمية مهارات الأفراد والجماعات، والاستفادة من الإمكانيات المتاحة إلى أبعد حد ممكن، ولا بد من القول بأن التخطيط للتعليم يعمل على إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتهيأت الظروف المناسبة للتنمية فليس أي تعليم يؤدي إلى التنمية إذ لا بد من التخطيط التعليمي لأنه في النهاية هو الناظم والوسيلة والأداة التي تحاول ما استطاعت إلى ذلك أن تجعل التعليم في خدمت القوى العاملة من جانب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر[1].

ومن خلال ما تقدم تتضح لنا إذن العلاقة بين التخطيط التعليمي بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي حيث تكتسب هذه العلاقة قوتها من التنمية التعليمية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من حيث أن كليهما جزء من التنمية الوطنية الشاملة ولا غنى لإحداهما عن الآخر، إذ لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بدون تنمية تعليمية، فالتعليم هو المصدر والأساس لإعداد القوى العاملة المتعلمة والمتدربة التي تعنى بالاحتياجات التنموية لأي بلد وعلى رأسها الجزائر التي انتهجت هذا الأسلوب للتخطيط التعليمي وربطه بعملية التنمية ولقد قطعت الجزائر شوطا كبيرا في تطوير التعليم العالي وتحسين نوعية الخريجين من أجل خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط السليم الذي يتجاوز الكم إلى الكيف ومحوره الرئيسي للتنمية وأن عملية التخطيط لاستثمار الطاقة الكامنة في التعليم العالي بأسلوب علمي يطور القوانين والاعتماد على الإشراف وتوافر المواد المراقبة والمحاسبة في مجالات التعليم العالي من أجل التحكم في اتجاهاته الكمية والنوعية كونه الإطار الأعلى للتنمية والعضو المستقبل الفاعل للمجتمع والقادر على التقييم البناء للبرامج والخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية فالتصميم السليم لخطط التعليم والتدريب يمكن الأفراد من الوصول إلى مستويات أفضل ولهذا لا بد من ربط التخطيط للتنمية الموارد البشرية والقوى العاملة للتخطيط التعليمي وأن يعمل على تناسق وتكامل التخطيطي، وأن يعتبر جزئين لا يتجزءان من التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد وضع وزير التعليم العالي والبحث العلمي أهداف التخطيط التعليمي في الجزائر وفقا لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية نوجزها في النقاط التالية[2]:

(1) فليح حسن خلف الله: مرجع سبق ذكره، ص95.

(2) عبد الله عبد الدائم: مرجع سبق ذكره، ص29.

1. تكوين الإطارات التي تحتاج إليها البلاد في التنمية.
2. العمل على تكوين أكبر عدد ممكن من الكوادر بأقل تكلفة ممكنة.
3. وأن يكون الإطار المكون في الجامعة حائزا على صفات ملائمة لمتطلبات المجتمع.

المطلب الرابع: التخطيط للتنمية والتعليم العالي في الجزائر.

إن التعليم في الجزائر والتعليم العالي خاصة يتخذ منعرجا حاسما في سجل التنمية الوطنية والتقدم للتغيرات التركيبة الاجتماعية وتغيير الوسط وجعله ملائما والتقدم التكنولوجي البناء والحضاري التي تصبو إليه المجتمعات المتحضرة، وعليه فإن مركبات النظام التعليمي في الجزائر اليوم تتطلب تخطيط منهجي فعال يراعي الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وتلبية حاجات المجتمع وقد أكدت العديد من الدراسات على دور التعليم في التنمية ودور التخطيط الاقتصادي والاجتماعي إذ برهنت هذه الدراسات على أهمية رأس المال البشري في أي عملية تنمية وأبرزت دور إعداد الطاقة العاملة في عملية الإنتاج ، ومن بين الأسباب التي دعت إلى الأخذ بعملية التخطيط التعليمي في الدول المتقدمة والمتخلفة، والجزائر هي الأخرى تبنت وأخذت بعملية التخطيط التعليمي لتطوير عملية التنمية نذكر ما يلي[1]:

1. حاجة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر لتلبية حاجات العنصر البشري.
2. الزيادة السكانية السريعة وما ارتبط بها من تزايد الطلب على التعليم بأنواعه المختلفة مما أدى إلى ضرورة التخطيط لاستيعاب هذه الزيادة.
3. إدراك أهمية التعليم كأداة لتنمية قدرات الإنسان وإمكاناته وتحسين حياته والتكيف مع التغيرات العميقة في المجتمع المعاصر.
4. طول فترة إعداد القوة البشرية يستوجب تخطيط التعليم تخطيطا طويل المدى لضمان تأهيل المواكب لاحتياجات سوق العمل.
5. تحقيق التوازن بين مراحل التعليم المختلفة.

و يقوم التخطيط للتعليم والتنمية وفق القواعد الآتية[2]:

- الأخذ بالطريقة العلمية وذلك بإجراء دراسات وبحوث وتجارب منهجية تعتمد على البحث التربوي العلمي والقيام بتخطيط علمي دقيق يشمل مراحل التعليم كلها.

(1) فاروق شوقي البوهي: التخطيط التعليمي، عملياته مداخله، دار القباء، القاهرة، 2001، ص21.

(2) بوكبشة جمعة: البعد التربوي التعليمي للتنمية في المجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص9.تم زيارة الموقع بتاريخ: 2019/05/20، على الساعة 15:55،www.univ-chlef.dz

- اعتماد مفهوم جديد للتعليم أي أن التعليم حاجة أساسية للمجتمع الحديث ومحرك للتنمية وفعالا في الاقتصاد.
- رسم سياسة تعليمية واضحة.
- إحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى تطور في النظام الاجتماعي ككل، ولن يتحقق ذلك إلا بالتنسيق بين المتغيرات الفكرية والاجتماعية، إي إحداث تغيير إيجابي في السلوكيات والطاقة الوظيفية.
- وضع استراتيجيات جديدة للتنمية تتصف بالشمول والنمو والتوازن والاهتمام بالإنسان باعتباره محور عملية التنمية.

ويرتبط التخطيط التعليمي بالتخطيط للتنمية وبالتخطيط لتنمية القوى العاملة التي يتمحصرها وتقدير موارد مجتمع ما من القوى البشرية، التي تفوق غيرها في تحقيق التنميةوضمان الكفاءة في استخدام هذه الموارد، من خلال اختيار أنسب الوسائل والإجراءات لتحقيق أقصى قدر من الموارد، وبأقل وقت ممكن، ولقد حاول المشرع الجزائري في هذا المجال تبني عملية التخطيط للتعليم والتنمية بأهدافه ومراحله في عدة مناسبات منها ما جاء في أمرية 16 أفريل 1976 حيث نصت على ما يلي: "يرتبط النظام التعليمي بالحياة العملية ويتفتح على عالم العلوم والتقنيات ويخصص جزء من المناهج للتدريب على الأعمال المنتجة والمفيدة اجتماعيا واقتصاديا" مع الأخذ في الاعتبار مدى مساهمة التعليم العالي في إعداد الثروة البشرية وهي إحدى الغايات التي يصبو إليها عملية التخطيط التعليمي أجل تلبية احتياجات التنمية الشاملة[1].

(1) نهبل حكمت نزال :اتجاهات حديثة في التخطيط التربوي و التعليمي، الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص42.

المبحث الثاني: إستراتيجية التعليم العالي والتنمية في الجزائر:

المطلب الأول: علاقة النظام التعليمي بإستراتيجية التنمية في الجزائر.

إن الجزائر وجدت نفسها بعد الاستقلال تعاني تخلف في مختلف المجالات، وتواجه رهانات وتحديات متعددة على المستويين المحلي والعالمي فرضته ثقافة العولمة، فهي تتطلع لتصنيع واكتساب تكنولوجيا والتخلص من تبعيتها للخارج، وفي نفس الوقت تنافس بمنتجاتها السلع الأجنبية وتحتل مكانة مرموقة في السوق العالمية، وهذا لا يتحقق إلا في وجود نظام تعليمي فعال يساهم في تكوين وتأهيل كوادر وكفاءات توظف مهاراتها وإمكانياتها في خدمة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، لأن النمو الاقتصادي ومستوى التعليم مفهومان متلازمان ومترابطان لا يمكن فصل إحداهما عن الآخر والنظام التعليمي في البلدان العربية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة لم يصل بعد لتغطية حاجيات المجتمع ومواجهة الضغط الديموغرافي وانحرفت إلى التعليم الكمي على حساب التعليم النوعي وفي هذه الحالة لا يساهم التعليم في تحقيق أهداف التنمية لأن قطاعات الإنتاج تفتقر لليد العاملة المؤهلة والمدربة بسبب انتشار عدد الأميين من جهة ومن جهة أخرى عدد المتخرجين من تخصصات غير مطلوبة في سوق العمل[1].

وعلى الرغم من تطور حصة التعليم العالي والإنتاج المشكلة الأساسية في عدم مقدرة هذه الدول على تكوين كوادر علمية وتكنولوجية قادرة على انعاش عملية التجديد والتطور التقني وبالتالي التعايش مع المتغيرات الهيكلية لاقتصادياتها،والوضع في الجزائر يحمل الكثير من ملامح التدهور على مستوى قطاع التعليم بالرغم من إجراء العديد من الإصلاحات، إلا أنه مزال يفتقد التلاحم والتناسق مع قطاع الإنتاج، مما يجعل التفكير في تحقيق التنمية وبلوغ أهدافها أمرا صعب المنال ومثل هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تحقق أهدافها إلا إذا اعتمدت على الأسس والقواعد التالية[2]:

1. **الأخذ بالطريقة العلمية:** لما كان هذا العصر هو عصر التكنولوجيا وعصر التخطيط والإحصاء، مما يستوجب حل المشاكل بأسلوب هذا العصر، من هنا ينبغي البدء بإجراء دراسات وبحوث وتجارب مهنية تعتمد على البحث التعليمي والعلمي، وكذلك القيام بتقويم موضوعي دقيق لأوضاع التعليم،

(1) عابد شريط: واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد21، جوان، جامعة منتوري قسنطينة، 2004، ص118.

(2) لخضر غول: التربية والتعليم وإستراتيجية التنمية في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره، ص102.

لمعرفة أهم القضايا والتغيرات والنقائص للقيام بتحضير وتخطيط علمي سليم يشمل مراحل التعليم كلها وينسجم مع التحديات المصيرية لأي بلد.

2. **اعتماد مفهوم جديد للتعليم:** ضرورة الانطلاق من مفهوم سليم للتعليم وعصري عامة بدلا من المفهوم التقليدي للتعليم واعتباره عمل استهلاكي يقتصر على القلة من الناس، يجب اعتماد المفهوم الجديد القائل أن التعليم حاجة أساسية للمجتمع وعامل فعال في الاقتصاد.
3. **اعتماد عقلية جديدة ومتطورة:** ينبغي اعتماد عقلية متفتحة ومتطورة تتسم بالشجاعة والنقد الذاتي وبإرادة صلبة لمعرفة المجهول والأفكار الخلاقة والبناءة، والرؤية المستقبلية والتنظيم العلمي للأمر والتخطيط الموضوعي.
4. **دمج التعليم والتنمية في مفهوم واحد:** ينبغي اعتماد تحرك بصورة شاملة ومتكاملة وذلك بتكامل وتضافر جهود الإلزام في التعليم مع جهود التنمية، وهكذا يصبح تمويل التعليم جزء لا يتجزأ من التنمية نظرا للدور الذي يلعبه في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.
5. **وضع خطة تعليمية واضحة:** لا بد من وضع خطة تعليمية واضحة المعالم، تتضمن مثلا تحقيق الالتزام في التعليم الابتدائي كما تتضمن استخدام وسائل الاتصال الضرورية، وتوسيع التعليم وتأمينه للمواطنين، وتوعية الرأي العام بفئاته المختلفة، بأهمية التعليم في تطوير الأفراد والمجتمعات ولكي تنجح هذه الخطة لابد من التعاون بين الحكومة والشعب، أي بين الوزارات التعليم و السلطات المحلية كما يحصل في بعض الدول الكبرى الو.م.أ.
6. **إصدار قرار سياسي:** إن نجاح أي خطة أو مشروع تعليمي يتطلب قرار سياسي يتبنى الخطة رسميا نصا وروحا ويترجم هذا القرار عادة دراسات الفنيين ومخططاتهم إلى أعمال وتنفيذها.
7. **توحيد العمل العربي للتعاون الدولي:** يتوقف نجاح التعليم على توحيد الجهود العربية أولا ثم المساعدات الأجنبية لذلك فلابد من تعزيز التعاون والتنسيق والتكامل بين الأقطار العربية كما ينبغي الاستفادة من المنظمات والهيئات التي تهتم بقضايا التعليم والتنمية في البلدان النامية.
8. **اتخاذ القرار السياسي:** إن نجاح أي خطة أو مشروع تعليمي يتطلب إصدار قرار سياسي يتبنى الخطة رسميا نصا وروحا ويترجم هذا القرار عادة دراسات الفنيين ومخططاتهم إلى أعمال وتنفيذها.
9. **تأمين الأموال والرجال:** لاشك أن تنفيذ الخطوات السابقة يتطلب تخصيص نسبة عالية من الدخل القومي، كما يحتاج إلى الخبراء والأخصائيين التعليميين لوضع البرامج، وتوظيفها في خدمة التعليم بكل مستوياته.

المطلب الثاني: مشكلات التخطيط للتعليم والتنمية في الجزائر.

هناك عدة عوامل مسؤولة عن وضعية التعليم العالي والتخطيط للتنمية في الجزائر أهمها[1]:

1. **ضعف العملية التكوينية:**ضعف وهشاشة التكوين المخرجات العلمية التعليمية وضعف تزويد الكفاءات بالمعارف العلمية والعملية المختلفة وعملية التكوين في جميع أطوار التعليم العالي في الجزائر لم تصل إلى المستوى المطلوب في الاستجابة لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن هناك العديد من الأخطاء في ميدان العمل بسبب أخطاء راجعة إلى سوء التكوين، بالرغم من التعديلات والتحسينات التي طرأت على مناهج التعليم العالي في الجزائر فإنها غير كافية، كذلك نقص العمل الميداني، وطرق التدريس الشائعة التي لا تخرج من مجرد كونها مجرد تلقين، حيث تتم تقديم مجموعة من التوصيات تتعلق بتحسين عملية التكوين من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الاستجابة لمطالب التنمية الوطنية، وهناك دراسة أخرى تمت بالمركز الجامعي بمستغانم أشرف عليها الأستاذ "برغل سعيد"، وانطلقت من تساؤل رئيسي هو: هل تكسب الإطارات الجامعية التي التحقت بميدان الشغل المهارات المطلوبة في أعمالهم، وهل يحسنون فعلا استخدام تلك المهارات؟.

- إن المعاهد العلمية بالمركز الجامعي بمستغانم لم تحقق أهداف المتمثلة في إعداد إطارات مكتسبة للمهارات التي يتطلبها العمل الميداني، كما أنه لا توجد علاقة كبيرة بين مضمون التكوين المتمثل في البرامج التعليمية المعمول بها حاليا، أو بين الممارسة الفعلية لها في الميدان بالإضافة أن طرق التدريس المتبعة لا زالت تقليدية لا تتطابق ولا تتماشى مع التطورات التي حدثت في تقنيات التدريس الحديثة، إن قطاع التعليم العالي بالجزائر قد حظي باستثمارات ضخمة بحيث بلغت المبالغ المالية التي صرفت على القطاع خلال العشرية الماضية نحو 18 مليار دينار غير أن هذا الاهتمام لم يكن كافيا لإخراج التعليم العالي وذلك لكون الاهتمام بالتعليم العالي لم يكن ضمن خطة تنموية شاملة ولم تكن هناك علاقة ارتباط بين التخطيط للتعليم والتخطيط الشامل للتنمية، وقد ترتب عن ذلك إعداد العديد من الخريجين الذين لا تحتاج إليهم مشاريع التنمية والذين تم توظيف البعض منهم في القطاعات لا تحتاج إلى خدماتهم.

2. **تهميش البحث العلمي وإهماله:**تطور التعليم العالي وتقدم الأمم مرهون بمدى تدعيم البحث العلمي وتوجيهه نحو مشاكل التنمية، فهو الحجر الأساس في دفع عملية التراكم المعرفي، كما أن تطوير

(1) علي الهادي الحوات: التربية العربية (رؤية لمجتمع القرن21)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003، ص ص43 ـ 44.

البحث والاهتمام به يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للتكوين،ويبدو أن البحث العلمي يعاني حتما من صعوبات حقيقية ومعقدة تتمثل في قابلية المجتمع للبحث من جهة هناك مجالات عديدة ومتنوعة في مجتمعنا لا تزال مغلقة أمام البحث العلمي والمعرفة العلمية، كما أن من بين الأسباب التي أدت إلى تهميش البحث وإهماله، على رأسها سيطرة التسيير البيروقراطي وهيمنة الوصولية التي ضربت الكفاءات المهنية كذلك ضعف الوسائل والإمكانيات المخصصة للبحث، وغياب هياكل بحث مرنة، وانعدام حرية البحث وحرية التعبير لا لشيء لأنها تبنى مقاربات معينة أو تثير قضايا مسكوت عنها، ذلك هذه أن الأعمال غير مندمجة ضمن إستراتيجية بحث عال وطني يسعى إلى حل مشاكل معينة تساعد عل نجاح الجهود التنموية، وعندما ندرك الفجوة التي تفصل بيننا وبين العالم المتقدم، وعندها ندرك أنه لا مجال للتدارك هذه الفجوة إلا بواسطة استثمار ضخم في ميدان التعليم العالي، من أجل إبراز جوانب الضعف وتقويمها والعمل على تداركها، وهذا لا يعني أن تجربة الجزائر في التعليم العالي لم تلعب دورها، ولكن ساهمت على الأقل في تحقيق مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودعمت مختلف القطاعات بالإطارات الفنية، غير أننا في حاجة ماسة اليوم إلى مراجعة أنظمتها التعليمية العالية للتطلع للمستقبل.

3. **هيمنة الخطاب السياسي على العملية التعليمية:** أي تسييس الجامعة وبذلك يفتقد التعليمالعالي الممارسة العلمية صفتها النقدية لتصبح نشاطا سياسيا بدلا من أن تكون نشاطا علميا مبدعا، وتغيير الدور الذي تقوم به بعض المنظمات الطلابية التي كانت متيسرة لجميع التغيرات الاجتماعية والسياسية للبلاد ومنذ الثورة التحريرية إلا أنه في الوقت الراهن ابتعدت هذه المنظمات عن دورها الحقيقي وأصبحت خاضعة لبعض الأفراد والقوى السياسية التي تهدف إلى تسييس الجامعة، وتحقيق لأغراضها الشخصية، وفي رأينا يجب الفصل بين السياسة وعدم إدخالها في المنظومة التعليمية حتى تصبح الرسالة العلمية عرضة للميولات السياسية والصراعات الخفية أو المعلنة والتحالفات المرحلية أو البعيدة المدى، والواضح اليوم في الجزائر أو حتى في البلدان العربية لا تتضح صلة الكثير من الخطط التعليمية بما يقابلها من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب اتساع الفجوة بين السياسات والأهداف المسطرة وبين التنفيذ وعن عدم ملائمة مستوى الخريجين لسوق العمل وغيرها في المشكلات التي يمكن حصرها في:

- فشل التعليم التقني والمهني رغم دعم تشجيعه، والأضرار الناتجة عن فصله عن التعليم العام.
- النظر إلى المؤسسات التعليمية بمعزل عن القطاعات الأخرى.

- ضعف التنسيق بين البرامج التعليمية وخطط التنمية واحتياجات المجتمع.
- ظهور قيم اجتماعية سلبية لا تشجع على العمل والإنتاج كروح الاتكال واللامبالاة.
- تلبية رغبات الطلاب الحاصلين على البكالوريا في الالتحاق بالتعليم العالي والحصول على الشهادات العليا، بغض النظر عن قدرات التلميذ واحتياجات المجتمع من المهن والخدمات.

المبحث الثالث: سياسة التعليم العالي وآفاق التنمية في الجزائر:

المطلب الأول: سياسة التعليم العالي والتنمية في الجزائر.

إن حاجة الدولة الجزائرية إلى الإطارات التقنية والإدارية أصبحت ذات أهمية متزايدة مع تطور متطلبات العالم الحديث، وإذا كان التعليم هومن أهم العوامل الحضارية لتنمية القدرات والخبرات الإنسانية فإن السياسة التعليمية تقتضي أن يتخذ التعليم العالي من إعداد هذه الإطارات أحد أهدافه الرئيسية وإذا نظرنا إلى تطور العلوم والتكنولوجيا علمنا مدى صعوبة إعداد الأجيال من حيث النوعية المطلوبة وإفساح المجال للاكتشاف والابتكار وتشجيع المواهب ورعايتها عبر كامل المراحل التعليمية، والمخرج الوحيد من هذه الصعوبات هو أن تبني السياسة التعليمية على الخبرة والمهارة وإن وتيرة التغيير الحالي في الجزائر يستدعي إعادة النظر في قضايا السياسة التعليمية والغايات المرجوة منها خاصة وأن الإستراتيجية التعليمية التي ورثتها الجزائر منذ الاستقلال سادها نوع من عدم الاستقرار والوهن وهذا ما يستدعي تقييما جادا لمعرفة فيما إذا كانت سياستنا التعليمية تستجيب لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حتى تكون الجامعة في مستوى الأحداث يجدر بنا أن نكيف برامجها ومناهجها وأساليبها وهياكلها البشرية مع تفاعلات المحيط الاجتماعي ومتطلبات التنمية وأن تساير التطور الحاصل من حولها خاصة أن الجزائر تعرضت لهزات بدلت حياتها والنظام التعليمي جذريا يتطلب هذا الأخير يستمد قوته من المقومات الأساسية للأمة ويستقي من ينابيع الحضارة الإسلامية ويدعمه ويجعله مقوما أساسيا للتطور والازدهار[1].

وتقوم سياسة التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية[2]:

1. أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية لا بد وأن تعترف بأن التعليم لابد وأن يكون جزء من خطة التنمية الشاملة.

(1) فاروق شوقي البوهي: مرجع سبق ذكره، ص125.

(2) سليم بلحاج: السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص ص96 ـ 181.

2. سياسة التعليم من أجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاجتماعية والاقتصادية.
3. إن إستراتيجية الاستثمار يجب أن تأخذ في حسابها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على إشباع هذه المطالب وقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم.
4. السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم العالي والتي تسهم وتهيئ لها مكان في التخطيط التعليمي.

إذن تكتسي السياسة التعليمية في الجزائر أهمية بالغة حيث يخص التعليم بكل مراحله ومنذ الاستقلال بأولوية فهو إجباري ومجاني من الابتدائي حتى مرحلة التعليم العالي، وهذا لأهمية التعليم عامة والتعليم العالي بصفة خاصة وهو ما يفسح المجال أمام الجزائر للولوج في اقتصاد المعرفة والإمداد بالموارد البشرية اللازمة وفق احتياجات الوطنية ولا ننسى مجهودات الدولة في دعم مراكز البحث العلمي والتكوين المهني بأحدث الوسائل والتخصصات الحديثة، ولقد قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات وسياسة تعليمية تهدف إلى تنمية قطاع التعليم بالجزائر والنهوض بالعملية التنموية يمكن إيجاز أهمها في النقاط الآتية:[1]

1. العمل على إصلاح نظام التعليم العالي في ظل السياسة التعليمية بداية من 2004 بإدراج نظام تعليمي جديد (ل.م.د) ليسانس، ماستر، دكتوراه، من أجل التخصص أكثر وإمداد مختلف القطاعات بالإطارات الضرورية من حيث الكم والنوع.
2. تكوين إطارات تضاهي في كفاءتها التقنية إطارات الدول المتقدمة وتمكينها من مواجهة مشكلات التخلف، وخدمة متطلبات التنمية في البلاد في مختلف التخصصات والميادين.
3. توجيه التعليم العالي بعده التقني والعلمي نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد.
4. التوسع في بناء المؤسسات الجامعية وإثراء البرامج الجامعية حتى تكون أكثر استجابة لمطالب التنمية الوطنية.
5. ضرورة ربط ارتباط النظام التعليمي بالمخططات التنموية الشاملة المنفتحة على الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

(1) إيدار عائشة: سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر (واقع وتحديات)، الزائر، العدد 13، جوان 2015، ص10.

6. الجزائر إيمان منها بأهمية هذه المرحلة التعليمية وقدرته على تحقيق أهداف التنميةالاجتماعية والاقتصادية وفي تكوين إطارات كافية ومؤهلة علميا وعمليا أولت الاهتمام بهذه المنظومة التعليمية للخروج من دائرة التخلف واستغلال خريجي الجامعات من خلال تنمية البحث العلمي، عكس ما كانت عليه من قبل أولت اهتمامها إلى الاستثمار المالي فقط كوسيلة للتنمية وإهمالها للعنصر البشري وبعد الاستقلال السياسي لجأت الدولة لوضع سياسات تنموية في خدمة التعليم العالي وتكوين الإطارات من أجل النهوض والتقدم ورأس مال بشري من خلال إجبارية التعليم ومجانيته، وتخصيص 40٪ من الأموال لإحداث تنمية في الجزائر وتكوين المورد البشري من خلال انجاز 600 ألف مقعد جامعي، 400 مقعد لإيواء أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم ونجاحها في تكوين يد عاملة معتبرة ذات شهادات علمية عالية ، واعتبرت الجزائر الاستثمار في رأس المال البشري عاملا مهما في دعم النمو الاقتصاديوالاجتماعي ودعم الدولة للتعليم بصفة مستمرة ونذكر خاصة محو الأمية والتسرب المدرسي، والبعثات إلى الخارج للتكوين والتدريب الجيد وخفض الاضطرابات والمشكلات التي تعرقل عملية التنمية، وقد توصلت الجزائر إلى خفض مستويات الأمية كما تزايد بشكل ملحوظ أعداد خريجي من المعاهد والجامعات والمراكز التأهيل في السنوات الأخيرة بفعل دعم الدولة لهذا القطاع من أجل نهضة علمية مؤهلة لكن ما يعيب على هذه السياسة أنها لم تهتم إلا بالكم مهملة النوع والعنصر البشري في التنمية الشاملة في الجزائر لا يزال دون المستوى الممكن تخطيطه في خطط التنمية، خاصة في ظل موجة التحولات العميقة والمتسارعة فرضت قواعد جديدة ترمي لخلق مجتمعات جديدة قوامه العنصر البشري ورأس مال الفكري هذا الأخير يتطلب مواصفات عالمية تتماشى مع التغيرات الراهنة والتي يمكن التعبير عنها إجمالا من خلال الشكل التالي[1]:

(1) سعد وعادل، هارون أسماء: التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية لواقع نظام (ل.م.د) في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 20/ 2010/05، ص139.

شكل (03): يوضح ملامح ومواصفات الموارد البشرية المؤهلة التي يتطلبها النظام العالمي الجديد:

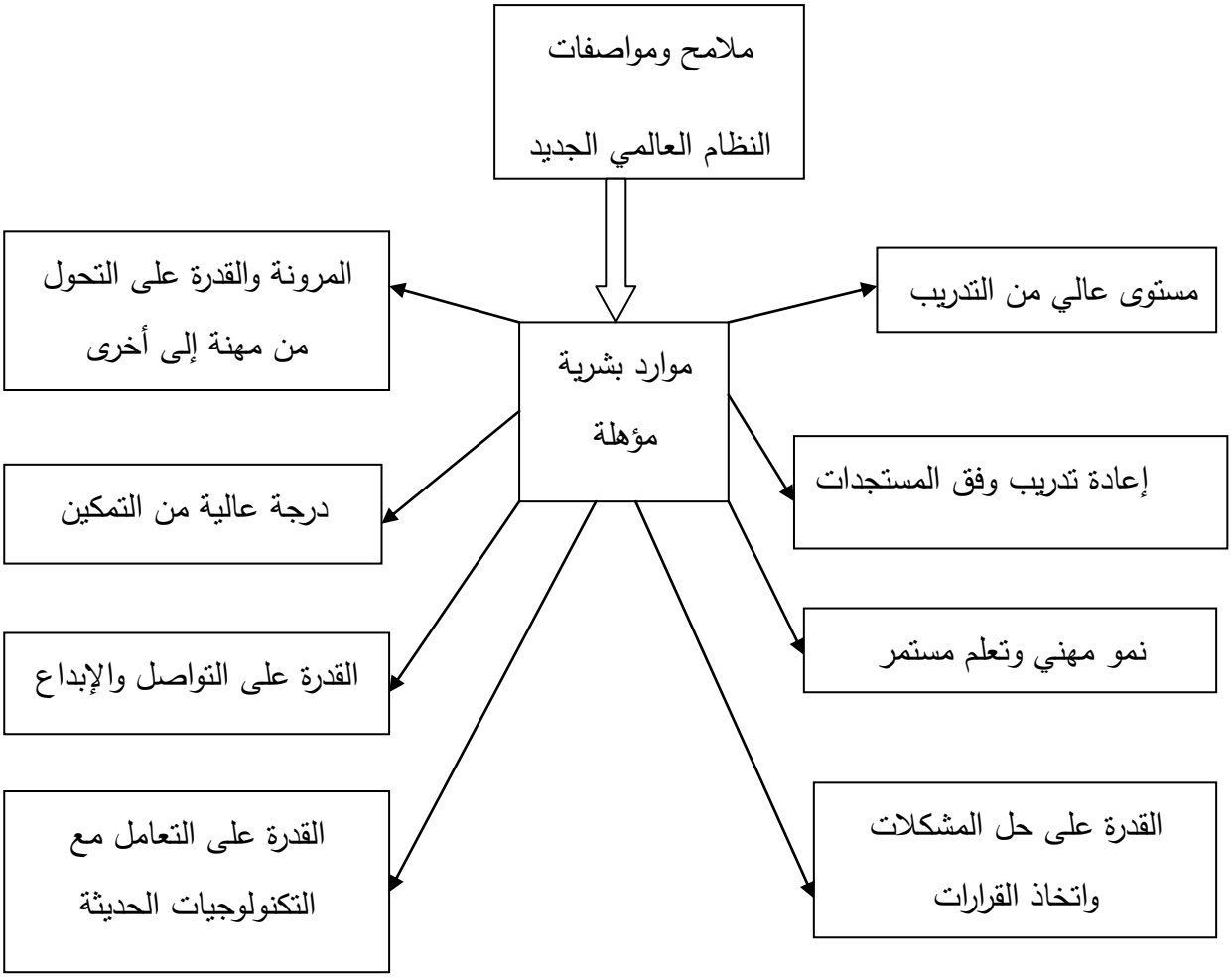

وهذا المخطط يوضح الموارد البشرية المؤهلة التي تتوفر فيها شروط ملامح ومواصفات النظام العالمي الجديد،إن عملية صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر من المراحل الكبرى ذات الأهمية البالغة في إنتاج سياسة تعليمية رشيدة تساهم في تنفيذ وتقويم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: خريجي التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر[1].

يحتل التعليم العالي في نمو البلدان المتخلفة والنامية مكانة لا يدرك مداها دوما إدراكا صحيحا، ويجدر بنا القول أن التعليم العالي هو الوسيلة الأساسية لتكوين الكفاءات والأطر التي تحتاج إليها الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان والجزائر تسعى هي الأخرى لاستغلال مواردها البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالتعليم العالي وإكسابه أهمية بالغة لإعداد أطر المستقبل ويحتل التعليم العالي قاعدة عريضة في تكوين خريجين وعلى حسن تكوينهم يتوقف المستوى الذي يصل إليه أي بلد من البلدان، وبادراك الجزائر كبقية دول العالم أهمية العامل الإنساني في التخطيط للتنمية، لهذا رأت أن هذه الأمور الحتمية الأخذ بهذه الطريقة الفنية والتقنية لخريجي التعليم العالي وربطها بالتنمية وكان هذا واضحا في مختلف الخطط التي سطرتها الجزائر من أجل اللحاق بركب البلدان المتقدمة وتحقيق التنمية التي قوامها الموارد البشرية ذات التأهيل العالي لتكوين خريجين لا تتطلبهم الحاجات التنموية وليسو في المستوى المطلوب من كفاءات والتأهيل إذ انتهت إلى تكوين فائض كبير من الإطارات في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل مما أدى إلى زيادة الفجوة بين خريجي التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بسبب غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الذي نتج عنه بطالة حاملي الشهادات، وهدر الطاقات الشبابية وعدم توجيهها إلى المهن والوظائف المطلوبة لقطاعات العمل حيث يوجد اليوم في الجزائر صعوبة في التوظيف الشيء الذي ساهم في ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات، نظرا لعدم ربط تخصصاتهم بمطالب الشغل.

لهذا سعت الجزائر والمؤسسات التعليمية إلى سد هذه الفجوة والموائمة بين مخرجات التعليم العالي وما تتطلبه احتياجات التنمية في الجزائر من خلال خلق تخصصات تتوافق مع خطط التنمية وذلك بهدف ربط العملية التكوينية بالعملية التنموية فعملت الدولة الجزائرية إلى اتخاذ إستراتيجية للنهوض بالتنمية والتقليص من معدلات البطالة عن طريق وضعها سياسات التشغيل كعقود ما قبل التشغيل وغيره لكن هذه السياسات لم ترقى إلى المستوى المطلوب لأنه لم تأخذ في عين الاعتبار عدة جوانب في تنفيذها لهذه البرامج ولم تكن مهيكلة وبناءة بل كانت لها أهداف أخرى ومن بين العراقيل التي تواجه هؤلاء الخريجين في خدمة الاقتصاد الوطني والنهوض بمجتمعهم ما يلي[2]:

(1) دلال بوعتروس ،محمد بوكرب: إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول، جوان 2015، ص99

(2)المرجع نفسه ، ص100.

1. نقص في المجال التقني والمهني.
2. غياب التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسات التشغيل في الجزائر.
3. انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي وضعف قدراتهم التحليلية والإبتكارية.

- إذن فليس المهم هو تخريج أكبر عدد ممكن من الطلاب دون الاهتمام بالنوع فيجب أن يلبي هؤلاء حاجات المحيط من مهارات علمية بإمكانها قيادة المجتمع والمساهمة إيجابيا في عجلة التنمية إلى الأمام، فرغم مجهودات الدولة الجزائرية في تطوير هؤلاء الخريجين وصرفت عليها أموالا طائلة لكن المتفحص لمخرجات الجامعة الجزائرية حاليا، يجد أنها عاجزة عن تلبية حاجات المجتمع من الإطارات بالنوعية المطلوبة وعلى مستوى عال من المهارات والكفاءة في مختلف التخصصات، بإمكانهم القيام بمهام إدارية وتسييرية ويكونون دعما للمؤسسات الصناعية والفلاحية والخدماتيةمن أجل النجاح في دفع عجلة التنمية وحسن سير العمل ونجاعة التسيير، وهو ما تفتقده غالبية المؤسسات الجزائرية اليوم، فنقص الخبرة والمهارات لهؤلاء الخريجين، عادة ما يحتاجون إلى تكوين إضافي تعجز المؤسسات عن توفيره، وهو ما يؤدي إلى وضع الإطار الجزائري المتخرج حديثا في موقف ضعف، يؤثر سلبا على فعالية تدخلاته، لهذا يجب أن يكون التعليم العالي موجها إلى النخبة المتميزة بقدراتها، كما يجب أن توفر لها كل الإمكانيات الضرورية من أجل حسن تكوينها نظريا وتطبيقيا وميدانيا، فلا يمكن لأي دولة أن تتطور دون إطارات كفؤة على رأس كل المؤسسات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية.

شكل (04): يوضح نقاط ضعف العملية التكوينية لدى خريجي الجامعة[1]:

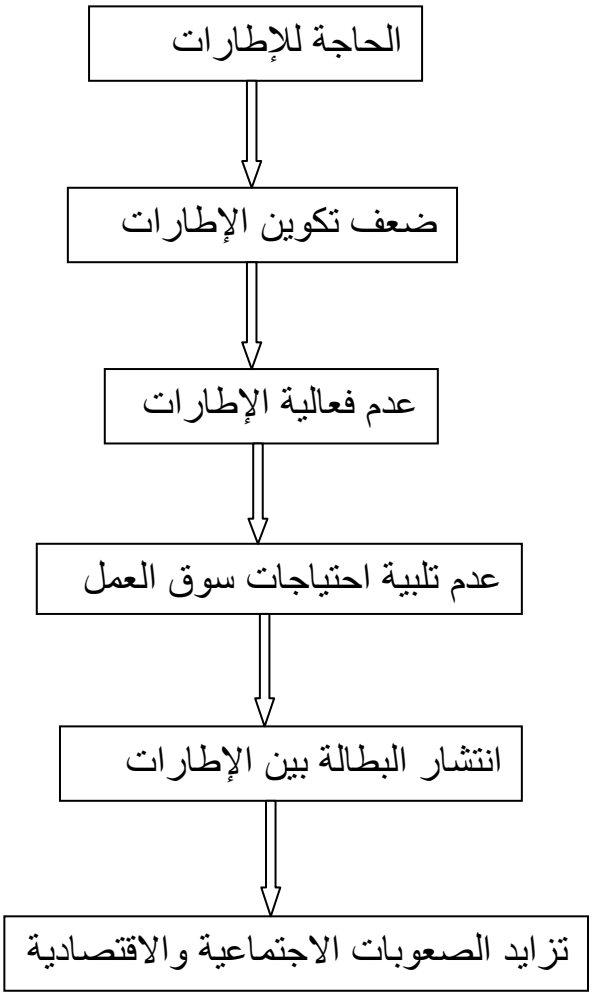

- هذا الشكل يوضح لنا أن هناك خلل يتمثل في ضعف العملية التكوينية للإطاراتالجامعية، وعدم التنسيق بين الهياكل التعليمية والعملية مما أدى إلى اتساع الفجوة وعدم موائمة خريجي التعليم العالي بسوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأصبح سوق العمل سوق بطالة والتركيز على إخراج أكبر عدد من الطلاب أي الكم على حساب النوع.

المطلب الثالث: التعليم العالي في الجزائر والتحديات المستقبلية.

يشهد القرن الحادي والعشرون أحداث بالغة الأهمية وسط تحولات جذرية على مختلف نواحي الحياة، كما يشهد هذا القرن ثورة علمية تكنولوجية تعتمد على العقل البشري وتقليص دور العمالة غير المؤهلة وتعزيز دور الخبراء والفنيين الذين يلعبون دور أساسيا في العمليات الإنتاجية، وقد شكلت هذه التحولات تحديات كبرى أصبح من الواجب على نظم التعليم العالي إصلاحها وسرعة مواجهتها والسيطرة عليها متفاديا بذلك سلبياتها ومستفيدا من إيجابياتها ومن هنا جاءت ضرورة التشديد عل الدور المهم الذي

(1) سعد عادل، هارون أسماء: مرجع سبق ذكره، ص145.

يلعبه التعليم العالي في التعامل مع كافة المستجدات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في هذا القرن لاستيعاب معطيات الحاضر وتحدياته واستشراف لمتطلبات المستقبل فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم العالي لتلبية احتياجات التنمية، والأشكال التي يجب أن يكون عليها هذا النوع من التعليم في المستقبل لأي بلد من البلدان وخاصة النامية منها، لأن بناء المستقبل يحتاج إلى إعادة النظر في وظيفة التعليم وتوظيفه في عملية التنمية ودوره في تجديد العقل العربي، إذ ليس للدول العربية مستقبل إلا بتجديد منظومتها التعليمية، خاصة وأن الجزائر اليوم كغيرها من البلدان العربية تواجه تحديات كبيرة وتغيرات سريعة والتي لا بد عليها التعامل معها حتى تتمكن مساعدة مجتمعها بكل مؤسساته للانتقال إلى عصر جديد تعيشه الآن، وهو مجتمع القرن الحادي والعشرين الذي يوحي بالمزيد من التغيرات والتحولات سواء على المستوى المحلي، الإقليمي أو العالمي ولا شك أن هناك اجتماع في الوطن العربي على أن مفاتيح هذه المعادلة الحضارية الصعبة توجد في التعليم بكل مؤسساته، والتعليم العالي بصفة خاصة لأن التعليم هو أداة العرب اليوم في المحافظة على ماضيهم وتجديد حاضرهم، والتطلع لمستقبلهم الذين لا يملكون في الواقع السيطرة عليه والتحكم فيه خاصة إذا ما بقي في التعليم على ما هو عليه من الجمود والتقليدية، وهذا لا يحقق من تجديد ما لم يتم تجديد المنظومة التعليمية والعقل العربي، فهذا التجديد هو مشروع حضاري كبير يجب أن تسخر له كل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة[1].

والشواهد الواقعية في الجزائر في الوقت الراهن المتعلقة بمنظومة التعليم العالي تشهد حالة من الستاتيكية لا تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني ولا للأجيال القادمة وهو بأمس الحاجة إلى تطوير وتعميم التعليم وتحسين كفاءته والموائمة بينه وبين التنمية وجعله قادرا على التصدي للتحديات الكبرى التي لا تزال تواجه مجتمعنا، من تجزئة وتخلف وتبعية للخارج وغيرها لأن التعليم يستطيع أن يمحي الفوارق و عدم المساواة، وهو الذي يشكل توجهات مجتمع المستقبل، بل هو الذي يصنع ويعد الإنسان القادر على العيش في حضارة المستقبل، وبناء عل ذلك تقوم الكثير من فرق العمل من كل أنحاء العالم، ومراكز الخبرة والاستثمار بإعداد دراسات مستقبلية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كالملتقى المغاربي الذي دع إليه حول العلوم التربوية والتنمية التي دعت إليه كلية العلوم والتربية بمشاركة مندوبين من الدول المغاربية الخمس ومن بينها الجزائر وأشغال هذا الملتقى دارت حول ضرورة ربط "التعليم والتنمية ومواجهة تحدي الحالي والمستقبلي"، وقد تم خلال هذا الملتقى تدارس القضايا التالية:

- التربية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية.

(1) علي الهادي الحوات: مرجع سبق ذكره، ص. ص، 2 ـ 3.

- التجربة المغاربية في ميدان العلوم.
- التعليم والوظيفة.

وأيضا الملتقى العربي الدولي الذي قام بمصر في 2017 حول الشباب والتنمية ورؤى المستقبل ودوره الفعال في بناء مجتمع العرب في المستقبل وناقش القضايا التالية:

1. تأكيد الهوية العربية الإسلامية للطالب.
2. الإسهام الايجابي في بناء مجتمع القرن الحادي والعشرين سواء على المستوى كل بلد عربي على حده، وعلى مستوى العرب ككل.
3. الاهتمام والتأكيد على التعليم العالي والتقني والمهني.

ومن المتوقع أن يتحلى خريجي مدرسة المستقبل بخصائص وقدرات تختلف إلى حد كبير عن تلك التي يتصف بها الخريج في الماضي، وخلاصة القول أن التعليم العالي أصبح ضرورة من ضرورات المجتمع الجزائري لأنه يعمل على النهوض به، ورفع مستوى حياته من مختلف نواحيها وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية إذ أراد ركب الحضارة العالمية وتجديد حاضره والتطلع للمستقبل ويعتبر التعليم العالي في الجزائر حديث النشأة ويستمد معظم برامجه ومخططاته من فلسفة ومناهج البلدان المتقدمة، وبالتالي فنحن بحاجة إلى فلسفة وبرامج نابعة من واقع وبيئة المجتمع الجزائري، ومراجعة أنظمتها التعليمية العالية للتطلع للمستقبل وتغيير الواقع بدل من إعادة إنتاج الحاضر بالاعتماد على طرق جديدة لتحقيق نتائج في المستقبل تتمثل في:

المحافظة على الانجازات الكمية والنوعية التي تحققت في العقود الأخيرة.

- توفير التعلم العالي للأجيال القادمة، وتهيئة الموارد الفنية والبشرية اللازمة لذلك بجهود وأساليب جديدة
- جعل التعليم العالي أداة مهمة للتغيير نحو الأفضل وبناء مجتمع المعرفة وتجديده في كل مراحله ومستوياته وتجديد أساليب إدارته وتسييره.
- بناء القدرة عل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين والمتمثلة علميا وتقنيا في الثورة التقنية والمعلوماتية، وهذه القدرة يصعب تحقيقها عمليا في الوطن العربي ما لم يعمل المخططون التعليميين على إعادة بناء المجتمع وإعداده، وتأهيل رأس المال البشري والقيادات العلمية الأكثر كفاءة.
- تأكيد أهمية رأس المال البشري باعتباره من ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتحول من النظر إلى التنمية على أنها اقتصادية فقط، والنظر إليها بدلا من ذلك نظرة متكاملة قوامها وأساسي نجاحها رأس المال البشري والمادي معا.

- عدم ربط التعليم العالي بسوق العمل فقط، وإهمال دوره في المعرفة وتكوينها والسمو بالإنسان ككائن حضاري أخلاقي.
- التفكير في تجديد وتنويع وتفريغ المناهج التعليمية، وتطوير محتواها بما يتناسب وهذه الحقائق والمستجدات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية.

ولقد أكد معظم الخبراء أنه لكي تتحقق التنمية البشرية المنشودة والمستهدفة فلابد من توفير التعليم النافع والمفيد الذي يعمل عل بناء الإنسان بناء متكامل عقلا وجسدا وروحا وضميرا وسلوكا، ويكسبه مهارات على العمل والإنتاج وينمي قدراته يصقل ملكاته مواهبه، ويؤهله للإبداع والابتكار، والتعليم العالي مطالب خاصة في هذا المستقبل تقديم الحلول والبدائل، وبالتالي يكن أن تلعب دورا حاسما في هذا المجال[1].

وحتى يتحقق مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتنمية البشرية للتعليم العالي في الدول العربية ينبغي إتباع الآتي:

1. الاستعانة ببعض الصيغ والتجارب والنظم العالمية في التعليم العالي.
2. وضع إستراتيجية عربية لتطوير التعليم العالي في ضوء متغيرات المستقبل.
3. آلية الربط بين التعليم العالي وتنمية الموارد البشرية.
4. تحقيق موائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

(1) رمزي أحمد عبد الحي: مرجع سبق ذكره، ص111.

خلاصة:

لقد حان الأوان لمخططي السياسة التعليمية في الجزائر أن يهتموا بالكيف والنوعية، بعد أن كان اهتمامهم منصبا حتى الآن على الكم، إذ أن هناك تشبع من اليد العاملة المؤهلة في السوق الوطنية للشغل، وما أصبحنا نحتاج إليه اليوم هو تحسين وتطوير التكوين وفاعلية تدخلات الإطارات من أجل مواجهة المنافسة الدولية الحادة في إطار اقتصاد السوق ومسايرة الواقع والتغيرات وتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأن الأطر الجامعية هم ضمان مستقبل هذه الأمة.

الفصل السادس:

منهجية الدراسة وإجراءات البحث الميداني

تمهيد:

المبحث الأول: منهج الدراسة.

المبحث الثاني: مجالات الدراسة.

المطلب الأول: المجال المكاني.

المطلب الثاني: المجال البشري.

المطلب الثالث: المجال الزمني.

المبحث الثالث: عينة الدراسة.

المطلب الأول: مواصفات العينة.

المطلب الثاني: طريقة اختيار العينة.

المبحث الرابع: أدوات جمع البيانات.

المطلب الأول: الملاحظة.

المطلب الثاني: الاستمارة.

المبحث الخامس: تحليل البيانات الميدانية ونتائج الدراسة.

المطلب الأول: تحليل وتفسير البيانات الميدانية.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة على ضوء الدراسات السابقة.

المطلب الرابع: النتائج العامة.

الاقتراحات والتوصيات.

- **الخاتمة.**
- **المراجع.**
- **الملاحق.**

تمهيد:

إن كانت الدراسة النظرية في البحوث السوسيولوجية ولاسيما التجريبية منها تفيد الباحثين في الكشف عن الخصائص والمميزات العامة للظواهر وأسباب حدوثها، كما تزودهم بصورة واضحة ودقيقة عن نتائج الدراسة ومتغيراتها، لهذا ينبغي أن نولي أهمية خاصة للجانب الميداني للدراسة لأنه يمثل جانبا مهما وأساسيا للبحث وخلاله يمكن التأكد من صحة فرضيات الدراسة، ويأخذ البحث الميداني الشكل العلمي والموضوعي وذلك بالنزول إلى الميدان، وفقا لخطوات المنهج العلمي التي تمكننا من الوصول إلى نتائج أقرب من الدقة، وبالتالي يمكن مطابقة الدراسة النظرية مع ما توصلنا إليه في البحث الميداني باعتباره المحرك للتأكد من صحة نتائج الدراسة السابقة أو الفرضيات.

المبحث الأول: منهج الدراسة:

إذا كان المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث للكشف عن الحقائق باستخدام مجموعة من القواعد العامة ترتبط بجمع البيانات وتحليلها حتى نصل إلى نتائج ملموسة وبما أن المعرفة العلمية معقدة كان من الواجب علىالعلماء والباحثين إتباع مناهج لتسهيل الدراسة والإلمام بحيثيات الموضوع المدروس والإجابة عن التساؤلات والاستفسارات التي يثيرها موضوع الدراسة، فإن الباحث الذي يتوخى الموضوعية والمعرفة الصحيحة اتباع منهج أو مناهج محددة كأسلوب للدراسة العلمية لتنظيم أفكاره وتحليلها وعرضها وبالتالي الوصول إلى حقائق و نتائج معقولة حول الظاهرة المدروسة[1].

وإذا كان موضوع الدراسة الحالية هو خريجي التعليم العالي ودورهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، فإن الباحثة استنادا إلى إشكالية البحث وطبيعة الموضوع قد استخدمت المنهج الوصفي باعتباره ركن أساسي من أركان البحث في الدراسات الاجتماعية، وبهدف وصف العلاقة بين خريجي التعليم العالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يستخدم هذا المنهج بتحديد خصائص الظاهرة ووصفها ونوعية العلاقة بين متغيرات الظاهرة مجال الدراسة لكن يذهب أبعد من ذلك إلى تكوين رصيد معرفي معتبر حول الموضوع بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة بغية التنبؤ والتخطيط للمستقبل، كل هذا بهدف استقصاء الواقع الفعلي لنظام التعليم العالي في الجزائر ومدى قدرته على تلبية أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

المبحث الثاني: مجالات الدراسة:

المطلب الأول: المجال المكاني:

ويقصد به المكان الذي أجريت فيه الدراسة، ونظرا لطبيعة الموضوع "دور خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية" فقد قامت الباحثة بإجراء الدراسة بمصنع تكرير السكر الكائن مقره بمدينة قالمة، شارع قويسم بلقاسم ص.ب 164 قالمة 24000 حيث تم إنشاء هذا المصنع أول مرة في 1969/05/23، كمجتمع لتصنيع المواد الغذائية وتم إنشاء عدة فروع له في مختلف ولايات الوطن تحت اسم "سوجديا" وكان تابع للقطاع العمومي، وبعد الأوضاع السياسية المتدهورة التي شهدتها الجزائر خلال فترة الثمانينات وبعد فترة العشرية السوداء واجه المجمع عدّة صعوبات أدّت به إلى الإفلاس وغلقه

(1) عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح: البث العلمي أسسه ومناهجه، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014، ص148.

(2) المرجع نفسه، ص149.

ثم يتم فتحه من جديد سنة 2007، بعد خصخصة المؤسسات الحكومية أصبح المصنع تابع للقطاع الخاص وتغيير اسمه من "سوجديا" إلى "سارة للسكر" وأصبح قطبا اقتصاديا في الشرق الجزائري وصنّف من أفضل مصافي لتكرير السكر بالجزائر.

المطلب الثاني: المجال الزمني:

يشير إلى الفترة التي يجري فيها الباحث دراسته الميدانية أي عند النزول إلى الميدان لجمع المعلومات والبيانات مع مفردات العينة التي اختارها في بحثه ولكن هنا من يحدد المجال الزمني في الفترة الزمنية التي يستغرقها الباحث في كامل دراسته ابتداء من اختيار الموضوع إلى مرحلة البحث عن المادة العلمية وصولا إلى الدراسة الميدانية وانتهاء بكتابة التقرير النهائي[1].

ولقد مرت الدراسة الميدانية بمجموعة من المراحل وهي كالآتي:

المرحلة الاستطلاعية: كانت بتاريخ 2019/04/15 حيث تم تحديد المكان الذي سوف تتم فيه الدراسة والحصول على الموافقة من طرف المدير قصد التعريف بموضوع البحث والهدف منه، وقدم لنا معلومات عن عدد العمال الموجودين في المصنع و التعريف بالمؤسسة بصفة عامة .

المرحلة الثانية: فكانت بتاريخ 2019/05/11، حيث تم في هذه الفترة إعداد الاستمارة في صورتها الأولية والنزول إلى الميدان وتوزيعها على أفراد العينة وذلك بعد تحكيمها من طرف الأستاذة وطبعها في صورتها النهائية، وهنا واجهت عدة صعوبات في ميدان البحث كعدم تعاون المدير وتحفظه عن اعطاء عدد الإطارات الموجودة في المصنع ، ورفضه ملئ استمارة البحث.

المرحلة الثالثة: تم فيه استرجاع الاستمارات من المبحوثين بتاريخ 2019/05/12 ومن ثم الشروع في تفريغ البيانات وتحليليها وتفسيرها.

المطلب الثالث: المجال البشري:

بعد تحديد المجال الجغرافي للدراسة والمتمثل في مصنع "تكرير السكر" بمدينة قالمة انحصر المجال البشري للدراسة على فئة من خريجي التعليم العالي ويشمل المجتمع الأصلي للدراسة 362 عاملا موزعين عل عدّة وحدات إنتاجية وإدارية، وتم اختيار عينة قصدية تمثلت في 50 مفردة وهذا ما تتوفر عليه المؤسسة من خريجي التعليم العالي وقدرت النسبة ب 14٪.

(1) فيصل دليو: الأسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات خاصة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص186.

المبحث الثالث: عينة الدراسة:

المطلب الأول: مواصفات العينة:

تعتبر مرحلة اختيار العينة من أصعب وأهم مراحل البحث العلمي التي يمكن للباحث من خلالها الحصول على المعلومات والبيانات عن الظاهرة موضوع الدراسة، وتعرف العينة بأنها مجموعة فرعية من المفردات اختيرت من المجتمع الأصلي وفقا لقواعد معينة ويمكن تعميم نتائجها على المجتمع الكلي بطريقة تمثل المجتمع تمثيلا صادقا لأنه كلما كان الاختيار سليما للعينة كانت ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا علميا، وتكمن أهمية العينة في كونها الوحدة الإحصائية للمجتمع الأصلي وتشمل أفراد يتشابهون في الخصائص والظروف المشتركة بينهم ويتم الحصول عليها بطرق مختلفة تبعا لطبيعة الموضوع ونوعية الدراسة[1].

وبما أنه يتعذر على الباحث في العلوم الاجتماعية القيام بدراسة شاملة لجميع وحدات المجتمع فإنه يضطر للاكتفاء بعدد محدود من الحالات التي تدخل في مجال البحث لأن موضوع الدراسة باعتبارها مجموعة فرعية من عناصر مجتمع معين[2].

ولهذا ارتأينا إلى حصر دراستنا على عينة قصدية أي اختيار أفراد تقابلهم بالصدفة وتتوفر فيهم الخصائص والصفات المطلوبة ولأنها ممثلة للمجتمع الأصلي وتحقق أغراض الدراسة وخصوصيات البحث وتم اختيار فئة من العاملين من خريجي التعليم العالي أي الإطارات الموجودة بالمؤسسة.

المطلب الثاني: طريقة اختيار العينة:

يتكون مجتمع الدراسة الكلي بـ 362 عاملا تم اختيار منهم عينة قصدية من خريجي التعليم العالي ، وزعت عليهم 50 استمارة وتم استرجاعها و بهذا نكون قد استخدمنا عينة يقدر عدد أفرادها ب50 فردا بنسبة تمثيل قدرت بـ 14.

(1) عدلي أبو طاحون: مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص230.

(2) موريس أنجرس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، (ترجمة صحراوي وكمال بوشرف)، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص301.

المبحث الرابع: أدوات جمع البيانات.

إن نجاح البحث السوسيولوجي كثيرا ما يتوقف على استخدام الصحيح والأمثل للأدوات والتقنيات المنهجية ويقصد بأدوات البحث العلمي مجموع من الوسائل العلمية يلجأ إليها الباحث لجمع الحقائق والمعلومات وفق طبيعة كل موضوع وخصوصياته وعليه فقد اعتمدنا في بحثنا هذا على الأدوات التالية:

المطلب الأول: الملاحظة:

تعتبر الملاحظة هي أول خطوة يستخدمها الباحثون في الدراسات الميدانية، وتعرف على أنها توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة ما أو مجموعة ظواهر لكشف عن خصائصها بهدف الوصول إلى معرفة جديدة،كما تعرف أيضا على أنها المراقبة والمشاهدة الدقيقة للظواهر والمشكلات والأحداث سواء الكونية، التطبيقية أو الأدبية والإنسانية وهي الأداة الأولية لجمع المعلومات للوصول للمعرفة العلمية[1].

وقد استطعنا بهذه الأداة خلال الزيارة الميدانية الاستطلاعية التي قمنا بها تمكنا من جمع بعض المعلومات والبيانات المتعلق بموضوع الدراسة، كما تمكنا من خلال الملاحظة الحصول على المعلومات المطلوب والتي يصعب الحصول عليها بوسائل أخرى كردود أفعال الخريجين واتجاهاتهم وعلاقات العمال مع بعضهم البعض وبمرؤوسيهم، كما طبقت هذه الملاحظة في التعرف على الهيكل الداخلي للمؤسسة وجميع مكوناتها والإنتاجية والإدارية وعلى طريقة وطبيعة سير العمل والاطلاع العام على اهم المرافق و وكل التقنيات والوسائل المسخرة داخل المؤسسة ومعرفة الظروف التي يعمل بها الخريج عن قرب وعلاقته بزملائه و مشرفيه[2].

المطلب الثاني: الاستمارة:

تعتبر الاستمارة من الوسائل المهمة في جمع البيانات ومعلومات مقننة وشاملة ومدروسة وهادفة وموثقة قابلة للاستعمال والتحليل الفعال وهي عبارة عن وثيقة تتألف من عدة أجزاء تستعمل لجمع البيانات من مجموعة من الأسئلة التي تتمحور حول مشكلة البحث بجوانبها ومتغيراتها[3].

وتعرف أيضا بأنها مجموع من الأسئلة المقننة (مغلقة أو مفتوحة) التي توجه إلى المبحوثين من أجل الحصول على بيانات أو معلومات حول قضية أو موقف معين وهي الاخرى تعتبر إحدى الأدوات

(1) جميل حمداوي: البحث التربوي (مناهجه وتقنياته)، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2014، ص50.

(2) غازي عناية: منهجية إعداد البحث العلمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص202.

(3) حامد عباس مخيف المعموري: عارف وحيد إبراهيم الخافجي: مناهج في البحث العلمي، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016، ص202.

الهامة في العلوم الاجتماعية و أكثرها شيوعا و انتشارا لما تمتاز به هذه الأداة عن غيرها من الأدوات الأخرى في جمع المعلومات [1].

لذلك تم استخدام هذه الأداة لجمع المعلومات والتأكد من صحة الفرضيات كونها تساعد عل جمع البيانات الميدانية وتمت صياغة أسئلتها وإخضاعها لعملية التحكيم من طرف أساتذة مختصين في المجال حتى تؤدي دورها وغرضها العلمي، وقد تضمنت الاستمارة المعدة لهذه الدراسة 30 سؤالا موزعة على 4 محاور كالتالي:

المحور الأول: البيانات الشخصية تضمن 7 أسئلة تتعلق بمعلومات حول المبحوثين.

المحور الثاني: بيانات تتعلق بقدرة الجامعة على توفير الوسائل الضرورية لتكوين الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل وتضمنّت 10 أسئلة.

المحور الثالث: بيانات تتعلق بمدى مساهمة مهارات الخريج على التحكم في العمل وإتقانه تضمن 6 أسئلة.

المحور الرابع: بيانات تتعلق بمدى مساهمة خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تضمن 8 أسئلة.

وقد جاءت أسئلة الاستمارة متنوعة بين المغلقة والمفتوحة.

(1) عبد الله عامر الهمالي: أسس البحث الاجتماعي وتقنياتها، منشورات جامعة قارينوس، ط3، ليبيا، 2003، ص265.

المبحث الخامس: تحليل وتفسير البيانات الميدانية و نتائج الدراسة.

1. البيانات الشخصية:

جدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المؤوية
ذكر	37	٪74
أنثى	13	٪26
المجموع	50	٪100

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (01) أن معظم أفراد العينة المدروسة هم ذكور وذلك بنسبة74٪، أما نسبة الإناث تمثل 26٪ وهذا يدل على أن المؤسسات الإنتاجية مختلطة من كلا الجنسينأما عن التفاوت بين الفئتين فمرده أن العمل بالمؤسسات الصناعية الكبرى يتطلب جهدا وبنية جسدية قوية كالوقوف ساعات طويلة والتعامل مع آلات ضخمة وهذا ما يتوافق مع مورفولوجية الرجال بالإضافة إلى أن طبيعة التخصصات في هذه المؤسسات تتناسب أكثر مع الذكور دون الإناث وهذا يدل على أن مساهمة الفئة النسوية في قطاع الصناعة ضعيف وطبيعة البنية الجسدية للمرأة لا تسمح لها بممارسة هذه الأنشطة والأعمال التي يتطلبها العمل الصنّاعي.

جدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن:

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من (25) سنة	7	٪14
(25 إلى 35)	20	٪40
(36 إلى 46)	13	٪26
47 فما فوق	10	٪20
المجموع	50	٪100

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن أغلبية أفراد العينة المبحوثة يتواجدون في فئة عمرية تقع ما بين (25 ـ 35) وتمثل نسبة 40٪، ويمكن تفسير ذلك أن هذه المرحلة هي مرحلة هي مرحلة العطاء وبذل المجهودات ويستطيع الخريج المساهمة بفاعلية في العمل المنتج، حيث يسعى فيها الفرد إلى استثمار كل الوسائل والقدرات لأداء دوره، والمهام الموكلة إليه على أكمل وجه وهذه تمثل مرحلة هامة

فيميدان العمل والإنتاج، تليها فئة الخريجين الذين تتراوح أعمارهم، بين (36 ـ 46) بنسبة 26٪، وهؤلاء يشغلون مناصب مهمة في المؤسسة وبإمكانهم هم أيضا المساهمة في عملية التنمية إذا ما توفرت الخبرة والكفاءة، أما الفئة العمرية الثالثة والتي تمثل ممن بلغوا 47 فما فوق هم كبار السن يتمتعون بالخبرة والتجربة التي لا غنى عنها ولاسيما في العمل الصناعي وهم الذين يتحملون المسؤوليات وإصدار القرارات المهمة في المؤسسة،أما في المرتبة الرابعة والتي تمثل خريجين أقل من 25 سنة، نسبتهم 14٪ وهي أقل نسبة وتضم طاقات شبابية يدل ذلك على التحاقهم بالعمل في المؤسسة حديث وبهذا نلاحظ تنوع في الفئات العمرية بما يخدم المؤسسة ويضمن لها الاستقرار.

جدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية٪
أعزب	20	٪40
متزوج	30	٪60
مطلق	00	٪00
أرمل	00	٪00
المجموع	50	٪100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (03) أن معظم أفراد العينة المبحوثة هم من فئة المتزوجين وتقدر نسبتهم بـ 60٪ مما يساعد على الاستقرار النفسي والاجتماعي لأفراد هذه الفئة وإلى الظروف الحسنة التي توفرها المؤسسة لهؤلاء العمال كالأجر المرتفع وهذا يشكل حافزا للعمال ويؤثر إيجابا على أدائهم داخل المؤسسة، أما فئة العزّاب فتمثل 40٪ من أفراد العينة المبحوثة وأغلبهم يبحثون عن تحقيق الذات والحصول على المكانة الاجتماعية التي تضمن لهم القدرة على التكيف مع ظروف العمل وهؤلاء يمثلون الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (25 ـ 35) سنة كما هو مبين في الجدول رقم (02) والذين التحقوا بالمؤسسة خلال السنوات الأخيرة أي حديثي التخرج من الجامعة.

جدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية٪
ليسانس	31	٪62
ماجستير	04	٪8
ماستر	15	٪30
دكتوراه	00	٪00
المجموع	50	٪100

يتضح من معطيات الجدول رقم (04) أن أغلب أفراد العينة حاصلين على شهادة ليسانس بنسبة 62٪ وهي تمثل أعلى نسبة وهذا راجع إلى أن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لا تسمح لهم بمواصلة تعليمهم وبالتالي الاتجاه إلى ميدان العمل، أما نسبة 30٪ هم أفراد العينة ذو مستوى تعليمي ماستر وهم الملتحقين الجدد بالمؤسسة من خريجي نظام (ل.م.د)، أما الفئة التالية فتتمثل في المتحصلين على شهادة الماجستير بنسبة 8٪ من خريجي النظام الكلاسيكي وهم من أكملوا دراستهم العليا ويشغلون مناصب مهمة في المؤسسة وتنسب لهم مسؤوليات تتماشى مع مستواهم التعليمي العالي وهذا يدل على أن المؤسسة تستقطب الموظفين المتخرجين من نظام (ل.م.د) والنظام الكلاسيكي أي المزج بين ما هو جديد وقديم.

جدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرارات	النسبة المؤوية
مهندس	11	٪22
تقني سامي في الإعلام الآلي	8	٪16
رئيس مصلحة	4	٪8
رئيس مكتب	5	٪10
مخبري	5	٪10
مراقب مالي	2	٪4
محاسب مالي	4	٪8
إطار تجاري	2	٪4
معلوماتي	5	٪10
مسؤول تسويق الجودة	1	٪2
مسير شخصي	1	٪2
رئيس دائرة الإنتاج	1	٪2
رئيس فرع الأجور	1	٪2
المجموع	50	٪100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (05) أن أفراد العينة يتوزعون على وظائف مختلفة والملاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة يتواجدون في تخصص مهندس وتقدر نسبتهم بـ22٪ وتقني سامي في الإعلام الآلي بنسبة 16٪، وهما نسبتين متقاربتين جدا وهؤلاء يمثلون دعامة العمل التقني والإداري في هذه المؤسسة لما يتطلبه هذا الأخير من خبرة ومهارة التي يتطلبها في مجال العمل، تليها فئة رئيس مكتب ومخبري ومعلوماتي بنسبة 10٪، ثم تأتي فئة رئيس مصلحة ومحاسب مالي بنسبة 8٪ وهي نسبة متقاربة تليها فئة محاسب مالي وإطار تجاري بنسبة 4٪، وفي الأخير نجد رؤساء الإنتاج والأجور والتسويق والمسير الشخصي وتقدر نسبتهم بـ 2٪، ومن خلال الجدول يتضح أن هناك وظائف مختلفة يحتويها وهي الإطارات المتواجدة بالمؤسسة المسؤولة عن العملية الإنتاجية لضمان تنظيم ومراقبة أعمال التحكم والتنفيذ بشكل يكفل السير الحسن للمؤسسة.

جدول رقم (06): يوضح توزيع أفراد العينة حسبمتغيرات الصفة المهنية:

الصفة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
موظف دائم	39	٪78
موظف متعاقد	11	٪22
المجموع	50	٪100

يتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (06) أن أعلى نسبة من أفراد العينة 78٪ هي من فئة الخريجين العاملين بهذه المؤسسة "مصنع تكرير السكر" بصفة دائمة، وهذا مؤشر على وجود الاستقرار والطمأنينة ويدفعهم للعمل والإنتاج وبالتالي تحقيق الرضا الوظيفي ،أما أقل نسبة فكانت بـ 22٪ من أفراد العينة المتعاقدين ذلك إما لالتحاقهم الحديث بالمؤسسة أو لحاجة المؤسسة إليهم لفترة زمنية محددة ثم يسرحون وإما في إطار تكوين عقود ما قبل التشغيل.

جدول رقم (07): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة:

الأقدمية في الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
1 ـ 5 سنوات	18	٪36
6 ـ 10 سنوات	20	٪40
11 ـ 15 سنوات	12	٪24
المجموع	50	٪100

من خلال الجدول رقم (07) يتضح أن أكبر نسبة من أفراد العينة لها أقدمية في الوظيفة وتقدر بـ 40٪ والتي تمثل فئة (6 ـ 10) سنوات يتمتعون بخبرة نوع ما تتماشى مع وظيفتهم أما الفئة الموالية من (1 ـ 5) بنسبة 36٪ المتمثلة في الشباب الملتحقين حديثا بالمؤسسة ويمثلون طاقات وكفاءات يمكن توظيفها في العمل إذا ما أحسن استغلالها في المنصب المناسب وبالنظر إلى مجموع هذين الفئتين نلاحظ ما نسبته 38٪ من أفراد العيّنة يتمتعون بخبرة ومهارة تؤهلهم ليكونوا عمالا مهرة ومنتجين، أما آخر فئة ما بين (11 ـ 15) بنسبة 24٪ وهي فئة من كبار السن من الموظفين الأوائل في المؤسسة ويشغلون مناصب مهمة في المؤسسة.

2. بيانات تتعلق بقدرة الجامعة على توفير الوسائل الضرورية لتكوين الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل:

جدول رقم (08): يوضح قدرة مناهج وبرامج التعليم العالي على تفجير الطاقات الإبداعية لدى الطالب:

الإجابة	التكرار	النسبة	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	46			
لا	27	54	تقليدية لم تعد تساير تطورات العصر العالمي.	6	٪22,22
			تركيز الجانب النظري دون التطبيقي.	9	٪33,33
			عدم ربطها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.	7	٪25,92
			عدم ملائمتها لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل	5	٪18,53
المجموع	50	100	**المجموع**	*27	٪100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل يمثل عدد من أجاب بلا فقط.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (08) أن نسبة 46٪ من المبحوثين أقروا بأن مناهج وبرامج التعليم العالي ليس لها القدرة على تفجير الطاقات الإبداعية للطالب وهذا يعود حسب اعتقاد الفئة الأولى المقدرة بنسبة 33,33٪ إلى التركيز على الجانب النظري دون التطبيقي، أما الفئة الثانية المقدرة بنسبة 25,92٪، فأرجعت السبب إلى عدم ربط هذه البرامج بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع تليها الفئة الثالثة، بنسبة قدرت بـ 22,22 واعتقدت أن السبب راجع إلى أنها تقليدية لم تعد تساير تطورات هذا العصر، أما الفئة الأخيرة المقدر بنسبة 18.51٪ فأرجحت السبب إلى عدم ملاءمتها لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل وبالإضافة إلى العوامل السابقة نجد عدم مرونة نظام (ل.م.د) وعدم تفعيل برامج التكوين وقصر مدتها، أما نسبة 46٪ من أفراد العينة فأقروا بأن هذه البرامج والمناهج لها القدرة على تفجير الطاقات الإبداعية للطالب لأنها جديدة تواكب التطورات الحاصلة وذلك من خلال تشجيع المنافسة بين الطلب وإرسال بعثات تكوينية للخارج يساهم في رفع قدرات الطالب وترقية مستواه العلمي والمعرفي وبالتالي توظيف هذه المعارف في العمل الذي سيلتحق به مستقبلا.

جدول رقم (09): يوضح قدرة المناهج على ترسيخ قيم العمل والعلم باعتبارها أساس التقدم والتنمية:

الإجابة	التكرار	النسبة	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	39	٪78			
لا	27	٪18,33	غير متماشية مع واقع العمل	1	٪9,09
			التعليم العالي في الجزائر لا يرقى بمستوى أن يكون باعثا للتنمية والتقدم.	2	٪18,18
			لأنها غير مرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.	1	٪9,09
			لأنها لا تساير متطلبات سوق العمل.	5	٪45,46
			لأن منظومة التعليم العالي فاشلة	2	٪18,19
المجموع	50	100	المجموع	27*	٪100

*هذا العدد لا يمثل أفراد العينة بل يمثل عدد من أجابوا بلا فقط.

يتبين من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (09) أن نسبة 78٪ من أفراد العينة أقروا بأن مناهج وبرامج التعليم العالي لها القدرة على ترسيخ قيم العمل والعلم باعتبارها أساس التقدم والتنمية من خلال وضع مقررات وبرامج تعمل على غرس قيم العلم والعمل من خلال الندوات والملتقيات التي تقوم بها الجامعة وأيضا من خلال تكييف البرامج والمناهج مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية تتفق وخصوصيات المجتمع الجزائري، أما نسبة 18,33٪ من المبحوثين أجابوا بأن هذه البرامج والمناهج ليس لها القدرة على ترسيخ قيم العلم والعمل ومن ثم المساهمة في تقدم وتنمية المجتمع وهذا لأن البرامج مكثفة مقارنة مع الفصل الدراسي كما أن عملية حشو الدروس تؤدي بالطالب إلى عدم الفهم والاستيعاب وأصبح الطالب يولي اهتمامه بالعلامة أكثر من اكتساب المعارف والمعلومات، حيث أجابت الفئة الأولى بنسبة 45,56٪ أن هذه البرامج لا تساير متطلبات سوق العمل أما الفئة الثانية فأرجعت السبب إلى التعليم العالي في الجزائر لا يرقى إلى أن يكون باعث للتنمية والتقدم وبأن منظومة التعليم العالي فاشلة بنسبة 18,18٪، أما آخر نسبة 9,09٪ ممن أجابوا بأنها لا تتماشى مع واقع العمل وعدم ارتباطها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية.

جدول رقم (10) يوضح تقييم مستوى البرامج ومناهج التعليم العالي بالجزائر

المستوى	التكرارات	النسبة المئوية
ممتاز	00	٪00
جيد	11	٪22
مقبول	13	٪26
ضعيف	26	٪52
المجموع	50	٪100

تشير بيانات الجدول رقم (10) أن معظم أفراد العينة ونسبتهم 52٪ قد أقروا بأن مستوى برامج ومناهج التعليم العالي في الجزائر ضعيف، وهذا يعود إلى عدم توافق محتويات هذه البرامج الجامعية مع سوق العمل ما سبب فجوة بين المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطالب والمكاسب المهنية التي يتطلبها سوق العمل أي أن هناك فجوة بين مدخلات التعليم العالي ومخرجاته خاصة في ظل نظام (ل.م.د) الذي يعمل عل قتل روح الإبداع والمبادرة لدى الطالب وهذا يدل على أن الجامعة لا تتوفر على البرامج الضرورية لأداء دورها التعليمي، أما الفئة التالية فقد أقروا بأن مستوى برامج ومناهج التعليم العالي في الجزائر مقبول بنسبة 26٪ وهذا راجع إلى النقائص وعدم توفر الإمكانيات الضرورية لتأهيل الطلبة للعمل والإنتاج لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أما الفئة الأخيرة والتي تمثلت نسبتها في 22٪ ممن أجابوا بأن مستوى هذه البرامج جيّد من خلال المجهودات التي قامت بها الجامعة لتطوير المستوى التعليم العالي كدمج التكنولوجيا الحديثة واستخدامها بشكل مكثف في هذه البرامج والمناهج.

جدول رقم (11): يوضح الأساليب الحديثة في التكوين الجامعي ومدى ضمانها لتكوين العمل والإنتاج:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	40	٪80			
لا	10	٪20	عدم تطوير مناهج وبرامج التعليم العالي مع متطلبات العصر الحديث	4	
			نقص الخبرة الميدانية	24	
			عدم وجود اتفاقيات لإجراء تربصات	4	
المجموع	50	٪100	**المجموع**	10	100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل يتمثل عدد الأفراد الذين أجابوا بلا فقط.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (11) أن أغلبية أفراد العينة صرّحوا بأن الأساليب الحديثة في التكوين الجامعي تعمل على تكوين العمل والإنتاج بنسبة قدرت بـ 80٪ وذلك لأن استخدام التقنيات الحديثة في التكوين الجامعي تؤثر على ترقية المعرفة العلمية وتطويرها إذا ما استغلت بالشكل المناسب، أما أقل نسبة وهي 20٪تمثل أفراد العينة الذين أجابوا بأن الأساليب الحديثة في التكوين الجامعي لا تساهم في عملية العمل والإنتاج حيث أرجعت الفئة الأولى والثالثة السبب يعود إلى عدم تطوير مناهج وبرامج التعليم العالي مع متطلبات العصر الحديث، وعدم وجود اتفاقياتلإجراء تربصات قدرت نسبتهم بـ 40٪ أما الفئة الأخيرة فأرجعت السبب إلى نقص الخبرة الميدانية بنسبة 20٪، بالإضافة إلى العوامل السابقة نجد هذه الوسائل والأساليب الحديثة محدودة وبالتالي لا تفي بالغرض المطلوب.

جدول رقم (12): يوضح مدى تناسب التخصصات المهنية ا والتخصصات التي يطلبها سوق العمل.

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	24	٪48
لا	26	٪52
المجموع	50	٪100

نلاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم (12) أن نسبة 52٪ من المبحوثين أقروا بعدم وجود تناسب بين التخصصات المهنية المقررة والتخصصات التي يطلبها سوق العمل، وذلك راجع إلى عدم ربط المؤسسة الجامعية بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أي عدم انفتاح الجامعة على المحيط الاجتماعي وغياب التواصل بين الجامعة ووكالات التشغيل وأن التخصصات المهنية التي تقدمها الجامعة والمعارف التي يكتسبها الطالب وتكوينه الجامعي لا يتناسب مع ميدان عمله مما يستوجب إيجاد سياسة فعالة بما يتلائم واحتياجات العمل ويحقق أغراض التنمية في الاقتصاد المحلي والوطني، أما نسبة 48٪ من أفراد العينة أقروا بأن هناك تناسب بين التخصصات المهنية المقررة والتخصصات التي يتطلبها سوق العمل وتمثل هذه الفئة الموظفين القدم في المؤسسة من خريجي النظام الكلاسيكي.

جدول رقم (13): يوضح تقييم مستوى خريج التعليم العالي

مستوى الخريج	التكرارات	النسبة المئوية
ممتاز	2	٪4
جيد	00	٪00
متوسط	25	٪50
ضعيف	23	٪46
المجموع	50	٪100

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن أغلبية المبحوثين أجابوا بأن مستوى خريج التعليم العالي متوسط بنسبة 50٪، وذلك لأن التكوين الذي يتلقاه الطالب في الجامعة الجزائرية خاصة في ظل نظام (ل.م.د)، حيث يجد الطالب صعوبة في استيعاب البرامج المقررة، تليها نسبة 46٪ ممن أجابوا بأن المستوى ضعيف وذلك راجع للحكم المسبق الذي يكونه الطالب عن الجامعة حيث يرى منها مكانا لإضاعة الوقت بدل من طلب العلم والمعرفة، مما يجعل منه لا يولي اهتماما بالدروس التي يتلقاها وآخر

نسبة وهي 4٪ هم ممن أجابوا بأن المستوى ممتاز وهي فئة قليلة جدا بالمقارنة بالفئات السابقة وقد تمثل الأوائل في الدفعات.

جدول رقم (14): يوضح سبب ضعف مستوى خريج التعليم العالي

سبب ضعف المستوى	التكرارات	النسبة المئوية
عدم توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة.	13	٪16,04
فشل السياسة التعليمية المعتمدة.	31	٪38,28
عدم ملائمة البرامج للأهداف المسطرة.	19	٪23,46
عزوف الطلبة عن طلب العلم	18	٪22,22
المجموع	*81	٪100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة لأن هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (14) أن سبب ضعف مستوى خريج التعليم العالي يعود حسب إجابة الفئة الأولى إلى فشل السياسة التعليمية بنسبة قدرت بـ 38,27٪، أما الفئة الثانية بنسبة 23,45٪ أجابوا بأن السبب يعود إلىعدم ملائمة البرامج للأهداف المسطرة، أما الفئة الثالثة بنسبة 22,22٪ أرجعوا السبب إلىعزوف الطلبة عن طلب العلم، وآخر فئة ممن أجابوا بأن السبب يتمثل في عدم توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة، بنسبة قدرت بـ 16,04، إضافة إلى هذه العوامل فسبب ضعف خريج التعليم العالي يعود إلى أن تركيز الطالب منصب حول حصوله على الشهادة أكثر من المعارف التي يتلقاها.

جدول رقم(15): يوضح مد اهتمام سياسة التشغيل بتوفير مناصب شغل لخريجي التعليم العالي:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	21	٪42			
لا	29	٪58	الوساطة والرشوة والبيروقراطية	9	٪31,03
			فشل هذه السياسات	10	٪34,50
			العرض أقل من الطلب	8	٪27,58
			سياسة التقشف	2	٪6,89
المجموع	50	٪100	المجموع	*29	٪100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل يمثل عدد الأفراد الذين أجابوا بلا فقط.

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (15) أن نسبة المبحوثين ممن أجابوا بأن سياسات التشغيل لا تهتم بتوفير مناصب الشغل لخريجي التعليم العالي بنسبة 58٪ وذلك يعود إلى ضعف الاتصال بين

وكالات التشغيل مع الجامعة والمؤسسات الاقتصادية و عدم تناسب هذه التخصصات مع العرض المتوفر في سوق الشغل ، وأيضا السبب يعود إلى فشل هذه السياسات فهي مجرد حبر على ورق، وقدرت نسبة المبحوثين بـ 34,48٪، أما الفئة الثانية فقد أرجعت السبب إلى الوساطة والرشوة والبيروقراطية بنسبة 31,03٪، أما الفئة الثالثة أجابت بأن السبب يعود إلى أن العرض أقل من الطلب عل الوظائف أي ما نسبته 27,58٪، وآخر فئة أرجعت السبب إلى سياسة التقشف وتقدر بنسبة 6,89٪، تليها 42٪ من المبحوثين الذين أجابوا بأن سياسات التشغيل تهتم بتوفير مناصب عمل لخريجي التعليم العالي، لأن هناك عدد معتبر من موظفي هذه المؤسسة ممن التحقوا بالعمل عن طريق وكالات التشغيل وهذا ما يوضحه الجدول (16).

جدول رقم (16): يوضح كيفية الالتحاق بالعمل

طريقة الالتحاق	التكرارات	النسبة المئوية
عن طريق المسابقة	20	٪40
عن طريق مفتشية العمل	14	٪28
عن طريق وساطة	13	٪26
إيداع طلب لدى المؤسسة	3	٪6
المجموع	50	٪100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (16) أن أغلبية المبحوثين التحقوا بعملهم الحالي عن طريق مسابقة ونسبتهم 40٪، وهذا يعود إلى أن هؤلاء الأفراد يتمتعون بقدرات ومؤهلات عالية لذلك نالوا المنصب بكل جدارة واستحقاق، تليها نسبة 28٪ وظّفوا عن طريق مفتشية العمل وذلك راجع إلى أن سياسات التشغيل تعمل بتوظيف أكبر عدد ممكن من المتخرجين الجدد في المؤسسات الصناعية خاصة، في حين قدرة نسبة ممن التحقوا بالعمل عن طريق وساطة بـ 26٪ بسبب الفساد والبيروقراطية التي تعاني منه مؤسسات التوظيف والقائمين على هذه العملية كالرشوة والمحسوبية...، أما آخر نسبة 6٪ أجابوا بأنه تم توظفهم عن طريق إيداع ملف في المؤسسة مما يؤكد أن المؤسسة تمنح فرص التوظيف واستيعاب الطاقات الشبابية خاصة.

جدول رقم (17): يوضح إجراء الخريجين للتربص قبل الالتحاق بالعمل

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	٪50			
لا	25	٪50	الالتحاق بالعمل عن طريق وساطة	9	٪40
			عدم توفر تربصات وذلك بسبب سياسة المؤسسة	10	٪40
			الخبرة المكتسبة	8	٪20
المجموع	50	٪100	المجموع	*25	٪100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل يتمثل عدد الأفراد الذين أجابوا بلا فقط.

من خلال بيانات الجدول رقم (17) يتضح أن 50٪ من أفراد العينة أقروا بإجرائهم تربصا قبل الالتحاق بالعمل وهذا من أجل تطوير معارفهم وخبراتهم حيث تعمل المؤسسة على صقل مهارتهم، وهذا من أجل تفادي الأخطاء والحوادث المهنية وتحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسة وتقديم منتوج ذو جودة عالية قادر على المنافسة في السوق، كما تفيد هذه التربصات في معرفة الموظف بميدان عمله تحسن أدائه في حين نجد أن نفس النسبة التي قدرت بـ 50٪ ممن أجابوا بأنهم لم يجروا تربصا قبل الالتحاق بالعمل عن طريق وساطة وهذا ما تشير إليه بيانات الجدول رقم (16)، أما الفئة الثانية فأرجعت السبب بعدم إجراء تربص يعود إلى سياسة المؤسسة وعدم توفر تربصات بنسبة 40٪، أما آخر نسبة قدرت بـ 20٪ أرجعوا السبب إلى وجود الخبرة المكتسبة وبالتالي عدم الحاجة لإجراء تربص.

3. بيانات تتعلق بمدى قدرة الخريج على التحكم في العمل وإتقانه:

جدول رقم (18): مدى الاستفادة من المهارات والمعارف المكتسبة في التعليم العالي من العمل الحالي:

	التكرارات	النسبة
إلى حد كبير	10	٪20
إلى حد ما	33	٪66
غير مفيدة	7	٪14
المجموع	50	٪100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (18) بأن نسبة 66٪ من أفراد العينة أجابوا بأن المهارات التي اكتسبوها في الجامعة تساعدهم على إتقان عملهم إلى حد ما وذلك بسبب وجود بعض التخصصات المهنية في الجامعة تتناسب مع الوظائف التي يشغلونها وبالتالي يتم توظيف تلك المهارات في العمل الحالي، تليها نسبة 20٪ ممن أجابوا بأن المهارات التي اكتسبوها تساهم إلى حد كبير في إتقان العامل لعمله وذلك بسبب التكوين والتأطير الجيد من الجامعة، وعلى الأغلب هم خريجي النظام الكلاسيكي، أما آخر نسبة فأجابت بأنها غير مفيدة وذلك بنسبة 14٪ وذلك راجع إلى أن المناصب التي يشغلونها لا علاقة لها بالتخصص المدروس بسبب اهتمام الجامعة بالكم أكثر من الكيف.

جدول رقم (19): يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي والقدرة على التحكم في العمل وإتقانه:

الإجابات	التكرارات	النسبة
نعم	47	٪94
لا	3	٪6
المجموع	50	٪100

يتبين يمن خلال بيانات الجدول رقم (19) أن أغلب أفراد العينة المبحوثة وتمثل 94٪ أقرت بأن للمستوى التعليمي علاقة بالقدرة على التحكم في العمل وإتقانه وهذا راجع إلا أنه كلما كان المستوى التعليمي عال كلما ساعد على التحكم في العمل وعدم مواجهة صعوبات حتى وإن وجدت يستطيع التكيف معها، كما أن المستوى التعليمي يساعد الفرد على الإبداع والابتكار، تليها نسبة 6٪ من المبحوثين الذين نفوا وجود علاقة بين المستوى التعليمي والقدرة على التحكم في العمل وذلك راجع إلى أن التحكم في العمل يكون عن طريق الخبرة والممارسة والتدريب.

جدول رقم (20): يوضح الصعوبات التي تواجه العامل بعد الالتحاق بموقع العمل:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	٪56			
لا	22	٪44	عدم تناسب المؤهلات مع العمل	10	٪35,71
			ضعف مستوى التكوين والتعليم الجامعي	5	٪17,86
			نقص الخبرة المهنية والتدريب.	5	٪17,86
			عدم توفر الوسائل الضرورية للعمل.	8	٪28,57
المجموع	50	٪100	المجموع	28*	٪100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل يمثل عدد الأفراد الذين أجابوا بنعم فقط.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (20) أن أغلبية أفراد العينة ونسبتهم 56٪، أكدّوا بوجود صعوبات تواجه العامل بعد الالتحاق بموقع العمل وهذا قد يكون بسبب ضعف المستوى التعليمي وإلى التكوين الذي تلقاه في الجامعة، حيث أشارت الفئة الأولى بنسبة 35,71 إلى أن السبب يعود إلى عدم تناسب المؤهلات المتحصل عليها مع العمل الجديد، تليها نسبة 28,57٪ ممن أجابوا بأن عدم توفر الوسائل الضرورية للعمل، أما الفئة الثالثة فأرجعوا السبب لنقص الخبرة المهنية والتدريب وضعف مستوى التكوين والتعليم الجامعي بنسبة 17,85٪، في حين أن نسبة 44٪ من المبحوثين أجابوا بأنه لا توجد هناك صعوبات واجهتهم بعد الالتحاق بموقع العمل وقد يعود هذا إلى الخبرة والكفاءة المهنية والأقدمية في العمل بالإضافة إلى قدرتهم على التحكم في العمل وهذا ما يوضحه الجدول رقم (21).

جدول رقم (21): يوضح درجة إتقان العمل:

درجة الإتقان	التكرار	النسبة المئوية
عالية جدا	7	٪14
عالية	33	٪66
متوسطة	10	٪20
ضعيفة	0	٪00
المجموع	50	٪100

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (21) أن نسبة 66٪ من المبحوثين ممن أجابوا بأن درجة إتقانهم للعمل كانت عالية وذلك راجع إلى مستواهم التعليمي ومدى قدرتهم على التحكم في العمل وكذلك إجراء تربصات قبل الالتحاق بالعمل وهذا ما يوضحه الجدول رقم (17)، تليها نسبة 20٪ ممن أجابوا بأن درجة إتقانهم للعمل متوسطة وذلك بسبب قلة الخبرة في مجال العمل وعدم تلاءم التخصص الجامعي مع الوظيفة الحالية، وكآخر نسبة ممن أجابوا بنعم بأن مستوى تحكمهم في العمل وإتقانه عالية جدا تمثل نسبة 16٪ وذلك بسبب الخبرة المكتسبة من خلال الممارسة والأقدمية في الوظيفة.

جدول رقم (22): يوضح درجة إتقان العمل:

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	48	٪96
لا	2	٪4
المجموع	50	٪100

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (22) أن نسبة 96٪ من المبحوثين ممن أجابوا بأنهم راضين على مستوى أدائهم لعملهم وذلك راجع إلى الظروف الملائمة للعمل والتي توفرها المؤسسة للعمال والتي تعمل على حثهم وتشجيعهم على الإبداع والابتكار بالإضافة إلى المستوى التعليمي الذي يساعدهم على فهم طبيعة عملهم والتحكم فيه، تليها نسبة 4٪ ممن أجابوا بأنهم غير راضين عن مستوى أدائهم للعمل وذلك قد يعود إلى عدم تكيفهم مع ظروف العمل الموجودة في المؤسسة أو قد يكون سبب وجود مشاكل بين العمال مع بعضهم البعض أو مع مرؤوسيهم مما يشكل لهم ضغط في العمل وبالتالي ينخفض مستوى أدائهم.

جدول جدول رقم (23): يمثل القيم التي يفضلها العامل في حياته المهنية:

القيمة المفضلة	التكرار	النسبة المئوية
احترام الوقت	23	٪25
تحمل المسؤولية	34	٪36,96
إتقان العمل	35	٪38,04
المجموع	*92	٪100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة لأن هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (23) أن نسبة 38,95٪ من أفرد العينة أجابوا بأن أفضل القيم التي يفضلونها هو إتقان العمل وذلك لأن المؤسسة تتوفر على وسائل وإمكانيات تجعل من العامل يؤدي الأعمال الموكلة له على أكمل وجه وبدرجة إتقان عالية، ثم نسبة 36,95٪ من أفراد العينة ممن أجابوا بأن القيمة التي يفضلونها هو تحمل المسؤولية ويرجع السبب إلى أن هؤلاء موظفون من ذوي الكفاءة والخبرة يحتلون مناصب إدارية مهمة في المؤسسة ويقع على عاتقهم مسؤوليات وآخر نسبة هي نسبة 25٪ ممن أجابوا بأن أفضل القيم هو احترام الوقت حتى يتم تقديم العمل في الوقت المحدد دون تأخير وحتى لا تواجه المؤسسة صعوبات في تحقيق الأهداف التي سطرتها وتزويد زبائنها بالمنتوج النهائي في الوقت المحدد.هذه النسب متقاربة وهذا ما يدل على أن جميع هذه القيم هي مبادئ مشتركة وهي كلها مفضلة عند خريجي التعليم العالي في عملهم.

4. بيانات تتعلق بمدى مساهمة خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

جدول رقم (24): يوضح الصعوبات التي تواجه العامل بعد الالتحاق بموقع العمل:

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	٪40			
لا	30	٪60	عدم مسايرة التطورات العلمية الحديثة	10	٪33.35
			عدم إدراك التخطيط للتعليم العالي وفوائده.	7	٪23.33
			عدم إدراك العوامل البشرية في التنمية.	5	٪16,66
			ضعف مستوى البحث العلمي.	8	٪10
			ضعف مستوى التكوين الجامعي.	5	٪16,66
المجموع	50	٪100	المجموع	30*	٪100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل يمثل عدد الأفراد الذين أجابوا بلا فقط.

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (24) أن أعلى نسبة من المبحوثين و التي قدرت بـ 60٪ أجابت بأن خريج التعليم العالي في ظل مخططات التنموية لا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وأرجعوا السبب إلى عدم مسايرة التطورات العملية الحديثة بنسبة 33,33٪، أما الفئة الثانية فأرجعت السبب إلى عدم إدراك التخطيط للتعليم العالي وفوائده بالإضافة إلى عدم إدراك أهمية العوامل البشرية في التنمية وضعف مستوى التكوين الجامعي بنسبة 16,66٪، أما الفئة الأخيرة والتي قدرت نسبتها بـ 10٪ فقد أرجعت السبب إلى ضعف مستوى البحث العلمي، أما نسبة أفراد العينة الذين أجابوا بأن خريج التعليم العالي يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية في ظل المخططات التنموية قدرت النسبة بـ 40٪ وهذا راجع إلى كون الخريج مزود بالكفاءة المهنية المطلوبة بالإضافة إلى أن هؤلاء يتمتعون بروح المسؤولية والجدّية في العمل.

جدول رقم (25): يوضح الشروط الواجب توفرها ليؤدي التعليم العالي دورا إيجابيا في التنمية:

الشروط	التكرار	النسبة المئوية
تشجيع البحوث العلمية والميدانية	35	٪32,71
توفير الإمكانيات اللازمة	20	٪18,69
إشراك رجال التعليم في التخطيط والتنمية	19	٪17,75
الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.	33	٪30,85
المجموع	*107	٪100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة لأن هناك من أجاب على أكثر من احتمال واحد.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (25) أن نسبة 32,71٪ من أفراد العينة أجابوا بأن الشروط الواجب توفرها في التعليم العالي ليؤدي دورا ايجابيا في التنمية هو تشجيع البحوث العلمية الميدانية، أما الفئة الثانية فأرجعتها إلى وجود الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية الأخرى ونسبتهم 30,48٪، في حين الفئة الثالثة بأنّ توفير الإمكانيات اللازمة شرط ضروري بنسبة 18,69٪، وكآخر فئة أرجعت الشرط الأساسي لقيام التعليم بتحقيق تنمية إلى اشتراك رجال التعليم العالي في التخطيط للتنمية بنسبة قدرت بـ 17,75٪.

جدول رقم (26): يوضح مدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي:

القيمة المفضلة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	41	٪82
لا	09	٪18
المجموع	50	٪100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم(26) أن نسبة 82٪ من أفراد العينة أجابوا بأن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مرهون بمدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في العمل والإنتاج وهذا راجع أيضا إلا أن تقدم الأمم أصبح يقاس بقدرة هذه الدول على استخدام التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات وليس على ما تمتلكه من ثروات طبيعية، تليها نسبة 18٪ من أفراد العينة الذين أجابوا بأن استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي لا يعد من أسباب النهوض بتنمية اقتصادية واجتماعية لأن النهوض بالتنمية يتطلب الاهتمام بالمورد البشري وتكوينه.

جدول رقم (27): يوضح قدرة منظومة التعليم العالي الجزائرية في ظل الإصلاحات الجارية المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المنشودة:

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	٪62
لا	19	٪38
المجموع	50	٪100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم(27) أن 62٪ من أفراد العينة المبحوثة ترى بأن منظومة التعليم العالي الجزائرية في ظل الإصلاحات الجارية لها القدرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المنشودة وذلك من خلال وضع مقاييس جديدة تحث الطلبة على العمل والإنتاج وتخصصات مهنية تتوافق مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى كثرة المشاريع والمخططات التنموية للنهوض بهذا القطاع وإصلاحه، وتطوير معارف الطلبة للوصول للجودة المطلوبة وتوظيف هذه الخبرات للرفع من مستوى الكفاية الإنتاجية، بينما نجد نسبة 38٪، ممن أجابوا بأن منظوم التعليم العالي الجزائرية غير قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية المنشودة بسبب ضعف هذه المنظومة وهشاشتها خاصة في ظل تبني نظام

(ل.م.د) وعدم اهتمامها بالنوع وإنما الكم، ووضع برامج ومناهج جعلت من الطالب مجرد وعاء يستقبل فقط دون أن ينتج بالإضافة إلى أن هذه البرامج كانت عشوائية لم يشارك أهل الاختصاص في وضعها ودراستها وعدم إدراك أهمية العنصر البشري في عملية التنمية وأيضا لعدم مسايرة هذه الإصلاحات للتطورات العلمية الحديثة.

جدول رقم (28): يوضح قدرة التعليم العالي على إعداد القوى المؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي

الإجابات	التكرارات	النسبة المئوية	الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	٪64			
لا	18	٪36	عدم وجود التنسيق اللازم بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية.	12	٪33,33
			عدم تناسب مستوى التكوين مع احتياجات السوق.	11	٪30,55
			ضعف التخطيط للتعليم وقصور في التنبؤات المستقبلي.	13	٪36,12
المجموع	50	٪100	المجموع	36*	٪100

*هذا العدد لا يمثل عدد أفراد العينة بل يمثل عدد الأفراد الذين أجابوا بلا فقط.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم(28) أن معظم أفراد العينة المبحوثة أكدوا أن التعليم العالي لديه القدرة على إعداد القوى المؤهلة لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وهذا راجع إلى أن الوظائف والأهداف التي يؤديها التعليم العالي لها دور في التخطيط للتنمية وهذا ما يساهم في بناء شخصية المتكون ليكون فردا صالحا في المجتمع ومن خلال تطوير معارفه ومواهبه وتشجيع روح الإبداع والتفكير باعتبارهما أساس التقدم والتنمية وهذا ما يوضحه الجدول رقم (08)، في حين نجد أن 36٪ من المبحوثين أقروا بأن التعليم العالي غير قادر على إعداد القوى البشري المؤهلة لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي حيث أجاب أصحاب الفئة الأولى أرجعت السبب إلى ضعف في التخطيط للتعليم وقصور في التنبؤات المستقبلية بنسبة 36,11، تليها نسبة 33,33 من أرجعوا سبب إلى عدم وجود التنسيق اللازم بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية أما الأخير فأجابت بأن السبب يعود إلى عدم تناسب مستوى التكوين مع احتياجات سوق العمل قدرت بـ 30,55٪ وهي نسب متقاربة جدا.

جدول رقم (29): يُحدد الإصلاحات التي يجب القيام بها لتحسينوتطوير التعليم العالي في الجزائر:

الإصلاحات	التكرار	النسبة المئوية
إدخال التكنولوجيا الحديثة	08	٪16
المواءمة بين التخصصات المهنية وما يتطلبه سوق العمل.	20	٪40
الاهتمام بالجانب الميداني أكثر من النظري	10	٪20
تشجيع الطالب على العلم والإبداع	06	٪12
اعتماد النظام القديم الكلاسيكي	02	٪4
تشجيع البحث العلمي	04	٪8
المجموع	50	٪100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم(29) أن نسبة 40٪ من أفراد العينة ممن أجابوا بأن الإصلاحات الواجب القيام بها لتحسين وتطوير التعليم العالي في الجزائر هي المواءمة بين التخصصات المهنية وما يتطلبه سوق العمل، أما الفئة الثانية فقد أقرت بنسبة 16٪ ترى بأن الإصلاح يتمثل في إدخال التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي، في حين أن الفئة الرابعة ترى بأنه يجب تشجيع الطالب على العلم والإبداع بنسبة تقدر بـ 12٪، أما الفئة الخامسة ونسبتها 8٪ ترى بأنتشجيع الطلبة على البحث العلمي، وآخر فئة بنسبة 4٪ ترى بأنه يجب الرجوع إلى النظام الكلاسيكي، لأن هذا النظام يساعد خريجي التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادي والاجتماعية ولأنه يعمل على تكوين إطارات ذات كفاءة تتماشى مع متطلبات سوق العمل عكس النظام الحالي (ل.م.د) بنسبة تقدر بـ 4%.

جدول رقم (30): يوضح أهمية التعليم العالي و البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
العمود الفقري للتنمية وارتقاء الأمم.	03	%6
يساعد البحث العلمي على اكتشافات واختراعات جديدة وفعالة وتوظيفها في المؤسسات الاقتصادية وخدمة المجتمع.	30	%60
إعداد كوادر قادر على خلق التنمية اقتصادية واجتماعية.	02	%4
التخطيط والتنبؤ للمستقبل	15	%30
المجموع	50	%100

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم(30) أن نسبة 60% من أفراد العينة ممن أجابوا بأن أهمية التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تساعد على اكتشافات واختراعات جديدة وفعالة وتوظيفها في المؤسسات الاقتصادية وخدمة المجتمع أما الفئة الثانية فأجابت بأن الأهمية تكمن في التخطيط للتنمية والتنبؤ للمستقبل بنسبة قدرت بـ 30%، تليها الفئة الثالثة أجابت بأن الأهمية تكمن في التعليم العالي هو العمود الفقري للتنمية وارتقاء الأمم بنسبة 6%، أما آخر فئة أجابت بأن الأهمية تتمثل في إعداد كوادر قادرة على خلق تنمية اقتصادية واجتماعية بنسبة 4%،وهذا يدل على أن هناك علاقة كبيرة بين التعليم العالي و التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني :نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات.

- **اختبار الفرضية الجزئية الأولى والتي مفادها أن الجامعة الجزائرية لا تتوفر على الوسائل الضرورية لتكوين الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل في ظل البرامج والمناهج المعتمدة:**

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (08) أن نسبة 54% من أفراد العينة أقروا بأن برامج ومناهج التعليم العالي لا تعمل على تفجير الطاقات الإبداعية للطالب والسبب حسب أفراد الفئة الأولى بنسبة 33.33% يرجع إلى التركيز على الجانب النظري دون التطبيقي، أما الفئة الثانية بنسبة 25.92% أرجحت السبب إلى عدم ربط هذه المناهج بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، أما الفئة الثالثة هي ترجع السبب إلى أن هذه البرامج تقليدية لم تعد تساير العصر العالمي، أما آخر فئة بنسبة 18.53% ترجع السبب إلى عدم ملائمة هذه المناهج والبرامج لمتطلبات سوق العمل.

أما بالنسبة للجدول رقم (09) نجد أن نسبة 78% من أفراد العينة أقرت بأن البرامج ومناهج التعليم العالي لها القدرة على ترسيخ قيم العلم والعمل باعتبارها أساس التقدم والتنمية لأنها تعمل على تكييف هذه البرامج والمناهج مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق ببيانات الجدول رقم (10) نجد أن نسبة 52% من أفراد العينة أقروا بأن مستوى برامج ومناهج التعليم العالي بالجزائر ضعيف وهذا يعود إلى عدم توافق محتويات هذه البرامج الجامعية مع سوق العمل.

يوضح الجدول رقم (11) أن نسبة 80% من أفراد العينة أجابوا بأن استخدام الأساليب الحديثة في التكوين الجامعي تعمل على تكوين العمل والإنتاج وذلك لأن استخدام التقنيات الحديثة في التكوين الجامعي يؤثر على ترقية المعرفة العلمية.

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم (12) أن نسبة 52% من أفراد العينة أجابوا بأنه لا يوجد تناسب بين التخصصات المهنية المقررة والتخصصات التي يتطلبها سوق العمل وذلك راجع لعدم ربط المؤسسة الجامعية بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ولغياب التواصل بينها.

يتبين من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (13) أن نسبة 50% من أفراد العينة أقرت بأن مستوى خريج التعليم العالي متوسط وذلك لأن التكوين الذي يتلقاه الطالب في الجامعة الجزائرية خاصة في ظل نظام (ل.م.د) ضعيف.

أما حسب بيانات الجدول رقم (14) أن نسبة 38.28% من أفراد العينة أقروا بأن سبب ضعف خريج التعليم العالي يعود إلى فشل السياسة التعليمية المعتمدة.

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (15) نجد أن نسبة 58% من المبحوثين أجابوا بأن سياسات التشغيل لا تهتم بتوفير مناصب شغل لخريجي التعليم العالي ويعود ذلك حسب اعتقاد الفئة الأولى هو فشل هذه السياسات بنسبة قدرت بـ 34.50%، تليها نسبة 31.03% أرجعت السبب إلى الوساطة والرشوة والبيروقراطية، أما نسبة 27.58% ترجع السبب إلى أن العرض على العمل أقل من الطلب، أما آخر فئة فأرجعت السبب إلى سياسة التقشف بنسبة 6.89%.

من خلال هذه المعطيات يمكن القول أن الجامعة لا تتوفر على الوسائل الضرورية لتكوين الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل في ظل البرامج والمناهج المعتمدة وبالتالي تكون الفرضية تحققت بنسبة كبيرة.

- **اختبار الفرضية الجزئية الثانية والتي مفادها أن خريج التعليم العالي ليست له مؤهلات تمكنه من التحكم في العمل وإتقانه.**

من خلال بيانات الجدول رقم (18) نجد أن نسبة 66% من أفراد العينة أقروا بأن خريج التعليم العالي استفاد من المعارف المكتسبة خلال تكوينه الجامعي في عمله الحالي والسبب يعود إلى أن التخصصات المهنية في الجامعة تتناسب مع الوظائف التي يشغلونها وبالتالي توظيف هذه المهارات التي اكتسبوها في عملهم الحالي،بالإضافة إلى التربص الذي قاموا به قبل الالتحاق بالعمل أفادهم.

أما فيما يتعلق ببيانات الجدول رقم (19) أن نسبة 94% من أفراد العينة أجابوا بأنه توجد علاقة بين المستوى التعليمي والقدرة على التحكم في العمل وإتقانه وذلك لأنه كلما كان مستوى التكوين عال كلما ساعد على التحكم في العمل وعدم وجود صعوبات وحتى إن وجدت فهو يستطيع التكيف معها.

كما يتبين من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (20) أن نسبة 56% من أفراد العينة أجابوا بأنهم واجهتهم صعوبات بعد الالتحاق بموقع العمل وهذا قد يكون بسبب ضعف والتكوين الذي تلقاه في الجامعة ،حيث أجابت الفئة الأولى بنسبة 35.71% إلى أن السبب يعود غلى عدم التناسب المؤهلات مع العمل الجديد، أما الفئة الثانية بنسبة 28.57% أرجعت السبب إلى عدم توفر الوسائل الضرورية للعمل، أما آخر فئة فأجابت بنسبة 17.86% أن السبب يعود إلى نقص الخبرة المهنية والتدريب.

يتضح من خلال الجدول رقم (21) أن نسبة 66% أقروا بأنهم لديهم درجة عالية في إتقان العمل وذلك راجع إلى إجرائهم تربصات قبل الالتحاق بالعمل.

من خلال بيانات الجدول رقم (22) أن نسبة 96% أقروا بأنهم راضين عن مستوى أدائهم للعمل الحالي وذلك راجع للظروف الملائمة للعمل والتي توفرها المؤسسة والتي تعمل على حثهم على العمل والإبداع والابتكار.

يتضح من الجدول رقم (23) أن نسبة 38.04% من أفراد العينة يفضلون قيمة مهنية وهي إتقان العمل وذلك لأن المؤسسة تتوفر على وسائل وإمكانيات تجعل العامل يؤدي المهام الموكلة له على أكمل وجه وبدرجة إتقان عالية.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن لخريج التعليم العالي مؤهلات تمكنه من التحكم في العمل وإتقانه وبالتالي الفرضية لم تتحقق .

- **اختبار الفرضية الجزئية الثالثة والتي مفادها أن التعليم العالي في صورته الراهنة غير كفيل بإعداد قوى مؤهلة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (24) أن نسبة 60% من أفراد العينة أقرت بأن خريج التعليم العالي في ظل المخططات التنموية لايساهم في تحقيق تنمية اقتصادية والسبب حسب اعتقاد الفئة الأولى بنسبة 33.35% يعود إلى عدم مسايرة التطورات العلمية الحديثة، تليها نسبة 23.33% أرجعت السبب إلى عدم إدراك أهمية التخطيط للتعليم العالي وفوائده، أما نسبة 16.66% أرجعت السبب إلى عدم إدراك أهمية العوامل البشرية في التنمية وضعف مستوى البحث العلمي، أما الفئة المتبقية بنسبة 10% أرجعت السبب إلى ضعف مستوى البحث العلمي.

بالنسبة لمعطيات الجدول رقم (25) نجد أن نسبة 32.71% أقرت بأنه من الشروط الواجب توفرها ليؤدي التعليم العالي دورا إيجابيا في التنمية يجب تشجيع البحوث العلمية والميدانية.

يتضح من خلال الجدول رقم (27) أن نسبة 62% من أفراد العينة ممن أجابوا بأن منظومة التعليم العالي الجزائرية في ظل الإصلاحات الجارية لها القدرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المنشودة وذلك من خلال وضع مقاييس جديدة تحث الطلبة على العمل والإنتاج.

يتبين من خلال الجدول رقم (28) أن نسبة 64% أقرت بأن التعليم العالي قادر على إعداد القوى المؤهلة لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي وهذا لأن الوظائف التي يؤديها التعليم العالي لها دور في التخطيط للتنمية وهذا ما يساهم بناء لشخصية المتكون ليكون فردا صالحا في المجتمع.

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن التعليم العالي في صورته الراهنة كفيل بإعداد قوى مؤهلة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وبالتالي الفرضية غير محققة.

المطلب الثالث : نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

تقاطعت هذه الدراسة في نتائجها مع بعض الدراسات كالتالي:

بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أن الجامعة الجزائرية لا تتوفر على الوسائل الضرورية لتكوين الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل في ظل البرامج والمناهج المعتمدة اتفقت مع نتائج دراسة نادية إبراهيمي بعنوان "دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة"، حيث توصلت إلى أن عملية التخطيط أهداف الجامعة برامجها أصبحت ضعيفة الصلة بالواقع العملي وهذا ما يجسده الكم الهائل من المتخرجين الذين يعانون من البطالة وأنه رغم الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال التكوين الجامعي إلا أنها لا تزال تركز على أداء وظيفة تكوين الطلبة دون الاهتمام بنوعية المخرجات.

كما تتفق هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة نادية إبراهيمي "دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة"، وتوصلت فيها الباحثة أن الشباب الجزائري كغيره من الفئات الأخرى يعاني من ويلات البطالة رغم الجهود التي تبذلها الدولة للتشغيل بسبب وجود اختلالات بين سوق العمل والتخصصات المهنية المطلوبة.

كما تقاطعت هذه الدراسة أيضا في نتائجها مع دراسة مصطفى أحمد سليمان السطري بعنوان "دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية" وتوصل الباحث إلى أن غياب الحوافز المادية والمعنوية التي تشجع البحث العلمي تؤدي إلى ضعف تكوين المورد البشري، وعليه فالفرضية الأولى تحققت بنسبة عالية.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والتي مفادها أن خريج التعليم العالي ليست له مؤهلات تمكنه من التحكم في العمل وإتقانه اتفقت مع نتائج دراسة voth.edتحت عنوان "تنمية المجتمع المحلي وأسلوب مشاركة المواطنين في عمليات اتخاذ القرار بجامعة الينوي بالو.م. أ" حيث توصلت هذه الدراسة أن العنصر المهم في عملية التنمية هو مشاركة الفرد في اتخاذ القرارات وحل مشكلات مجتمعه وهذا بفضل المهارات التي يتمتع بها ، وبهذا تكون هذه الفرضية غير محققة.

بالنسبة للفرضية الثالثة والتي مفادها أن التعليم العالي في صورته الراهنة غير كفيل بإعداد قوى مؤهلة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي تشابه مع دراسة غربي صباح بعنوان "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي" وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أهمية لوظائف التعليم العالي في تنمية الموارد البشرية وذلك من خلال اعتماد الجامعة على التوسع في الدراسات العليا والاهتمام بمنح بعثات تعليمية لخريجي الجامعة والعناية بإجراء البحوث العلمية.

كما تتفق هذه الدراسة في نتائجها مع دراسة أيمن يوسف بعنوان "تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية"، وتوصل الباحث إلى أن سياسة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية في طريقها نحو نجاح جزئي فيما يخص الجانب المعرفي، وعليه الفرضية الثالثة لم تتحقق.

المطلب الرابع: النتائج العامة للدراسة:

بعد الدراسة النظرية وبعد عرض وتحليل الدراسة الميدانية توصلت الباحثة إلى نتائج يمكن حصرها كما يلي:

1. أن الجامعة الجزائرية لا تتوفر على الوسائل الضرورية لتكوين الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل في ظل البرامج والمناهج المعتمدة هذه الأخيرة لا تسمح بتفجير الطاقات الإبداعية لدى الطالب وذلك لعدم ربطها بالحياة الاقتصادية والاجتماعية ومستوى هذه البرامج والمناهج ضعيف.

2. كما أكدت لنا نتائج الدراسة أنه لا يوجد تناسب بين التخصصات المهنية المقررة والتخصصات التي يطلبها سوق العمل وعدم اهتمام سياسات التشغيل بتوفير مناصب شغل لخريجي التعليم العالي وفشلها لأن العرض على الوظائف أقل من الطلب.
3. إن لخريجي التعليم العالي قدرة على التحكم في العمل وإتقانه وذلك بتوظيفه للمهارات والمعارف التي اكتسبها من خلال التكوين الذي تلقاه في الجامعة، وأن لديهم حالة رضاعلى مستوى أداء عملهم.
4. كما أكدت هذه الدراسة بأن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والقدرة على التحكم في العمل وبالتالي التكيف مع طبيعة العمل وظروفه.
5. أن خريج التعليم العالي في ظل المخططات التنموية لا يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
6. كما أكدت نتائج الدراسة أن منظومة التعليم العالي الجزائرية في ظل الإصلاحات الجارية لها القدرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المنشودة وإعداد قوى مؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال الجهود المبذولة لتطوير البحث العلمي والاهتمام بالمورد البشري والرفع من مستواه العلمي والعملي والتنسيق اللازم بين التخطيط للتعليم والتنمية أي أن هذه السياسات والإصلاحات التي مست الجامعة الجزائرية في طريقها نحو نجاح جزئي ،خاصة في ظل المتغيرات السياسية والثقافية والاقتصادية التي تشهدها الجزائر وسعيها للبحث عن بديل للنهوض بقطاع التنمية وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي.
7. أكدت نتائج الدراسة أن للتعليم العالي والبحث العلمي أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنه يمثل العمود الفقري لتنمية وارتقاء الأمم وخدمة المجتمع والتنبؤ بالمستقبل ، خاصة بعد ما تأكد أن ثروة الأمم أصبحت تقاس بما تمتلكه من موارد بشرية .

الاقتراحات والتوصيات:

بعد عرض نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات الجزئية والدراسات السابقة والنتائج العامة التي أفرزتها هذه الدراسة يمكن تحديد جملة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها إيجاد حلول جذرية لإصلاح منظومة التعليم العالي والاهتمام بخريج التعليم العالي واستثماره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل هذه الاقتراحات فيما يلي:

1. اعتماد إستراتيجية واضحة تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر.
2. تحسين جودة التعليم العالي ومخرجات ومدخلات العملية التعليمية.

3. إعادة النظر في المناهج والبرامج الدراسية الحالية، والعمل على تغييرها أو تعديلها لتواكب التطورات والتحولات العالمية والمساهمة في عملية التنمية.
4. مشاركة الأطراف ذات العلاقة بعملية التخطيط وتطوير التعليم العالي (وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط، رجال الأعمال، المؤسسات التجارية الصناعية).
5. تنمية قدرة التفاعل مع المحيط الخارجي وتهيئة الطالب لمهن المستقبل.
6. توفير الإمكانيات والوسائل المادية وذلك عن طريق رفع ميزانية البحث العلمي.
7. تنمية الموارد البشرية من خلال التوسع في الدراسات العليا والاهتمام بمنح بعثات تعليمية لخريجي التعليم العالي والعناية بإجراء البحوث العلمية.
8. العمل على استحداث المزيد من التخصصات التي تثبت الحاجة إليها في حركة التنمية الشاملة.
9. إثراء برامج التعليم العالي بما يؤهل خريجيها بالمهارات الملائمة لاحتياجات التنمية الآنية والمستقبلية في القطاعين العام والخاص مثل: المهارات القيادية والتنظيمية ومهارات الاتصال وبناء العلاقات، مهارات التحليل والتفكير الإبداعي وحل المشكلة والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
10. تحديد التخصصات في مؤسسات التعليم العالي التي يتطلبها سوق العمل في القطاعين العام والخاص وإعداد الخريجين بما يكفل لهم البدء في مشاريعهم التجارية الخاصة.
11. التخلي عن النظرة التقليدية واعتبار الموارد المادية هي مصدر الثروة واستغلال الإبداع البشري.

الخاتمة:

انطلاقا من الدراسة الميدانية ونتائجها توصلت الباحثة إلى نتيجة هامة مفادها وجود علاقة متينة بين التعليم العالي والتنمية، وأن عملية التنمية تتطلب الاستثمار في العنصر البشري والتكوين الفعال الذي يسمح لخريج التعليم العالي بتفجير طاقاته بما يخدم أهداف التنمية، وبعد ما تم التأكد من أن ثروة الأمم لا تقاس بما تمتلكه من موارد طبيعية فقط وغنما بقدرتها على استثمار مواردها البشرية، فالجزائر كغيرها من دول العالم تجددت لديها فكرة التنمية المحدثة لهذا سعت جاهدة في تبني مخططات تنموية شاملة أساسها مؤسسات التعليم والتكوين في مختلف مراحله، حيث عملت على إدخال إصلاحات جديدة في مناهج وبرامج التعليم العالي حتى تواكب التطورات الحاصلة في الوقت الراهن، وإعدادها لكفاءات بشرية إعدادا علميا وعمليا للاستفادة منها في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها ومن ثم مساهمة الجامعة في قضايا التنمية وتطويرها للقدرات المحلية، لكن وبالرغم من امتلاك الجزائر والجامعات الجزائرية مؤسسات ومراكز بحثية إلا أن الطريق لا يزال طويلا ويحتاج إلى شراكة حقيقية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الأخرى وخاصة مع المؤسسات الاقتصادية لدمج خريجي التعليم العالي الجدد في سوق العمل حتى يكونوا فاعلين في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية.

وفي الأخير يبقى هذا البحث محاولة لإثراء موضوع التعليم العالي، باعتباره أهم مورد لإعداد وتكوين أفراد مؤهلين ومزودين بالمهارات والمعارف اللازمة لسوق العمل، ولأن خريجي الجامعة يمثلون النخبة التي يتوقف عليه بناء المجتمع وتقدمه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فبقدر تطور التعليم العالي وارتقاءه وتنوع مخرجاته تنطلق العملية التنموية، لذلك يجب الاهتمام بهذه الثروة التي لا تنضب وتخصيص ميزانيات أكبر للنهوض بهذا القطاع وتطويره من اجل الخروج من دائرة التخلف واللحاق بركب التطور العلمي والحضاري.

قائمة المراجع:

أ ـ المراجع باللغة العربية:

الكتب

1. إبراهيم مراد الدعمة: التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015
2. إبراهيم ناصر: أصول التربية (الوعي الإنساني)، مكتبة الرائد العالمية، ط1، عمان، 2004.
3. أحمد خطيب: الإدارة الجامعية الحديثة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.
4. أحمد رشيد: إدارة التنمية للدول النامية، مكتبة مذبولي، القاهرة، 1985.
5. أحمد فوزي ملوخية: التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007.
6. إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، دار المعارف، الإسكندرية، ط2، 1982.
7. إسماعيل محمد بن قانة: اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
8. بوفلجة غيات: التربية والتعليم في الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2006.
9. جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي: التنمية الاقتصادية (مفاهيم، تطبيقات)، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2012.
10. جمال الدين العويسات: العلاقات الاقتصادية والتنمية، دار هومه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
11. جميل حمداوي: البحث التربوي (مناهجه وتقنياته)، دار الكتب العلمية، القاهرة، مصر، 2014.
12. حامد عباس مخيف المعموري: عارف وحيد إبراهيم الخافجي: مناهج في البحث العلمي، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2016.
13. حسيب حديد ومزاحم قاسم الخياط، دار الكتب العلمية، الموصل، العراق.
14. حلمي شحادة، محمد يوسف: إدارة التنمية العلم والعمل، دار المناهج النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
15. حميد عبد النبي وآخرون: إدارة الجودة الشاملة، الودرت للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
16. رابح تركي: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1989.
17. راضية رابح بوزيان: غدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مركز الكتاب الأكاديمي، الجزائر، 2015.

18. رافدة الحريري: اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2014.
19. الربيعي سعيد بن محمد: التعليم العالي في عصر العولمة، التغيرات والتحديات، دار الشروق، عمان، 2007.
20. رشاد أحمد عبد اللطيف: التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
21. رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2006.
22. سعيد بن حمد الربيعي وآخرون: العولمة والتعليم الجامعي، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، مصر، 2006.
23. سميرة أحمد السيد: علم الاجتماع والتربية، دار الفكر العربي، ط2، القاهرة، مصر، 1998.
24. شبل بدران: التربية والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية، 2013.
25. شبل بدران: التعليم والبطالة، دار الميسرة المعرفة الجامعية، ط2، الإسكندرية، مصر، 2005.
26. شبل بدران، البيلاوي حسن: علم الاجتماع التربية الجديدة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2009.
27. صالح جوهر: التعليم تخطيطه واقتصادياته، دار المهندس للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2004.
28. عابدين عباس محمود: علم اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
29. عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة زهية، ط2، القاهرة، 1997.
30. عبد الكريم أحمد جميل: التنمية البشرية الحديثة، الجنادرية للنشر والتوزيع والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2017.
31. عبد الله عامر الهمالي: أسس البحث الاجتماعي وتقنياتها، منشورات جامع قارينوس، ط3، ليبيا، 2003.
32. عبد الله عبد الدائم: التخطيط التربوي، دار العلم للملايين، ط5، بيروت، لبنان، 1983.
33. عبد الله محمد عبد الرحمان: سوسيولوجيا التعليم الجامعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991.
34. عدلي أبو طاحون: مناهج وإجراءات البحث الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.
35. عدي عطا: معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي، دار الراين، عمان، 2001.
36. عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح: البث العلمي أسسه ومناهجه، دار الرضوان للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2014.

37. عصام عمر مندور: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.
38. علي العطار: التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005.
39. علي الهادي الحوات: التربية العربية (رؤية لمجتمع القرن21)، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2003.
40. غازي عناية: منهجية إعداد البحث العلمي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
41. فاروق شوقي البوهي: التخطيط التعليمي، عملياته مداخله، دار القباء، القاهرة، 2001.
42. فاروق عبده فليه: اقتصاديات التعليم، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2، 2007.
43. فليح حسن خلف: اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2007.
44. فيصل دليو: الأسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات خاصة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999.
45. لخضر غول: التربية والتعليم وإستراتيجية التنمية في البلدان العربية (الجزائر نموذجا)، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2014.
46. مالك الطاهر سعود: التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2006.
47. محمد الجوهري وآخرون: تمهيد في علم الاجتماع، دار الكتاب الجامعية، الإسكندرية، 1972
48. محمد زكي الشافعي: التنمية الاقتصادية، دار العلوم المعارف، القاهرة، 2016.
49. محمد شفيق: التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999.
50. محمد عبد العزيز عجمية، محمد عبد اللي: التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها)، دار المستقبل للنشر، عمان، 2003.
51. محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، 2005.
52. محمد عبد الفتاح محمد: التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
53. محمد عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية طباعة ونشر وتوزيع، الإسكندرية، 2000.
54. مصطف حسين ومحمد شفيق وأمين بدران: أبعاد التنمية في الوطن العربي، دار المستقبل للنشر، عمان، 1995.

55. مصطفى بوبكر: الموارد البشرية (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية)، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
56. مصطفى زايد: التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي.
57. موريس أنجرس: منهجي البحث في العلوم الإنساني، (ترجم صحراوي وكمال بوشرف(، دار القصبة، الجزائر، 2004.
58. نجار منير أحمد: "التعليم بين التكلفة والمردود الاقتصادي"، مجلة البحوث، جامعة حلب، العدد 11، سوري، 1988.
59. نعيم إبراهيم الظاهر: دارة التعليم العالي، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2013.
60. نواف أحمد سمارة العديلي، موسى عبد السلام: مفاهيم ومصطلحات العلوم التربوية، دار الميسرة، عمان، 2008.
61. هاشم فوزي دباس العيادي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007.
62. هناء حافظ بدوي: التنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

القواميس والمعاجم:

1. ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، ط2، القاهرة، 1984.
2. عبد الهادي الجوهري: قاموس علم الاجتماع، مكتب الجامعي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1998.
3. لوديش حميد الأسيل: القاموس العربي الوسيط، دار الراية الجامعية، بيروت، 1997.
4. محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

المجلات والدوريات:

1. إيدار عائشة: سياسات إصلاح التعليم العالي وسوق الشغل في الجزائر (واقع وتحديات)، الزائر، العدد 13، جوان 2015.
2. دلال بوعتروس ومحمد بوكرب: إشكالية التنسيق بين سياسة التعليم العالي وسياسة التشغيل في الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الأول، جوان 2015.
3. عابد شريط: واقع الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد21، جوان، 2004، جامعة منتوري قسنطينة، 2004.
4. عربي بومدين: دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد07، جامعة الشلف، الجزائر، 2016.

5. مسعداوي يوسف: دور الاستثمار في التعليم في تنمية رأس المال البشري (دراسة تقييمية لحالة الجزائر)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد12، المجلد 01، 2015.

الرسائل الجامعية والأطروحات:

1. أحلام طاجين:أثر تطوير التعليم الجامعي على التنمية الاقتصادية (رسالة ماجستير)، جامعة 8 ماي 1945، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2011/2010.
2. أسماء عميرة: إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، (رسالة ماجستير)، جامعة قسنطينة 2، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2012.
3. أيمن يوسف: تطور التعليم العالي الإصلاح والآفاق السياسية، (رسالة ماجستير)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2008/2007.
4. حفيان فردوس: دور التعليم العالي في ترقية المعرفة العلمية عند الطلبة (دراسة النقدية لنظام الجودة في التعليم، (رسالة ماستر)، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016 ـ 2017.
5. سليم بلحاج: السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة بلحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015.
6. غاوي أسماء: إستراتيجية التعليم العالي في ظل إدارة الجودة الشاملة، (رسالة ماستر)، جامعة قالمة، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2016 ـ 2017.
7. غربي صباح: دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي (جامعة بسكرة نموذجا)، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر، 2014/2013.
8. غول لخضر: التعليم الثانوي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الجزائر نموذجا)، (رسالة دكتوراه)، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2009، 2010.
9. كواحلة خولة: واقع جودة التعليم العالي في ظل نظام LMD، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2015.
10. مصطفى أحمد سليمان السطري: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، (رسالة ماجستير)، جامعة الأزهر غزة، قسم الاقتصاد، فلسطين، 2011.
11. نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، (رسالة ماجستير)، جامعة فرحات عباس، سطيف1، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013/2012.
12. نادية إبراهيمي: دور الجامعة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة (أطروحة دكتوراه)، جامعة المسيلة، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2018/2017.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. بن عمارة منصور: ملتقى دولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المؤسسات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة باجي مختار عنابة، 18- 19 ماي.
2. بومدين سليمان، العلمي عبد الفتاح: الاتجاهات العالمية للتعليم العالي، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الدولي بعنوان قابلية التشغيل والإدماج المهني لحاملي شهادة التعليم العالي، جامعة بسكرة، يومي 22، 23 نوفمبر، 2008.
3. رفيق زراولة: دور الجامعة في إنتاج رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات أيام 12 ـ 13 نوفمبر 2005 بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
4. سعد وعادل، هارون أسماء: التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية لواقع نظام (ل.م.د) في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 20/ 2010/05.
5. سيراج وهيبة، السي عبد الحميد: أساليب وسياسات الاستثمار في رأس المال الفكري، الملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، يومي 13 ـ 14 ديسمبر 2011.

المواقع الالكترونية:

بوكبشة جمعة: البعد التربوي التعليمي للتنمية في المجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2005، مستخرج يوم: 20 / 5 /2019، على الساعة 15:55، من موقع: www.univ_chlef.dz

دغمان زوبير: التعليم ودوره الفعال في تحقيق احتياجات التنمية الوطنية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق اهراس،الجزائر،2016، مستخرج يوم: 20/ 5/2019، على الساعة 14:35، من موقع : www. Univ_ soukahras .dz.

ب.المراجع الأجنبية:

1. Voth. Ed « an evaluation of community development programs in Illinois , Social foros, vol. 53 n4 USA, 1975.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة 8 ماي 1945

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان

دور خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

دراسة ميدانية بمصنع تكرير السكر – قالمة –

الإعداد:

الطالبة : فضلاوي كلثوم

الإشراف:

الدكتور: لخضر غول

ملاحظة: بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية 2018- 2019

استمارة موجهة لخريجي التعليم العالي والعاملين

بمصنع تكرير السكر (قالمة)

– ضع علامة (×) مقابل الإجابة التي تراها مناسبة

I. البيانات الشخصية:

1. الجنس: ذكر ☐ أ ☐

2. السن سنة ☐

3. الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

4. المستوى التعليمي:

ليسانس ☐ ماجستير ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐

5. الوظيفة الحالية: .....

6. الصفة: موظف دائم ☐ موظف متعاقد ☐

7. الأقدمية في الوظيفة الحالية: ☐ سنة

II. بيانات تتعلق بقدرة الجامعة على توفير الوسائل الضرورية لتكوين الكفاءات التي يتطلبها سوق العمل:

8. هل تعتقد أن مناهج وبرامج التعليم العالي تسمح بتفجير الطاقات الإبداعية لدى الطالب؟

نعم ☐ لا ☐ إذا كان لا: فهل لكونها:

- تقليدية لم تعد تساير تطورات العصر العالمي ☐
- تركز على الجانب النظري دون الجانب التطبيقي ☐
- عدم ربطها بالحياة الاقتصادية و الاجتماعية ☐
- عدم ملاءمتها لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل ☐
- أخرى أذكرها.....

9. هل تعتقد أن مناهج وبرامج التعليم العالي تعمل على ترسيخ قيم العمل والعلم باعتبارهما أساس التقدم والتنمية؟

نعم ☐ لا ☐

10. كيف تقيم مستوى برامج ومناهج التعليم العالي بالجزائر؟

ممتاز ☐ متوسط ☐

جيد ☐ ضعيف ☐

11. هل هناك أساليب حديثة في التكوين الجامعي تضمن عملية تأهيل المكونين للعمل والإنتاج؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان لا، لماذا؟.....
- هل هناك تناسب بين التخصصات المهنية المقررة والتخصصات التي يطلبها سوق العمل؟

نعم ☐ لا ☐

12. كيف تقيم مستوى خريج التعليم العالي؟

ممتاز ☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

13. إذا كان مستوى خريج التعليم العالي ضعيف فهل هذا يعود إلى:

- عدم ملاءمة المناهج للأهداف المسطرة ☐
- عدم توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة ☐
- فشل السياسات التعليمية المعتمدة ☐
- عزوف الطلبة عن طلب العلم والمعرفة ☐
- أخرى تذكرها.....

14. هل تهتم سياسة التشغيل بتوفير مناصب شغل لخرجي التعليم العالي؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان لا لماذا؟.....

15. كيف التحقت بعملك الحالي؟

- عن طريق مسابقة ☐
- عن طريق مفتشية العمل ☐
- عن طريق وساطة ☐
- أخرى أذكرها: .....

16. هل أجريت تربصا قبل الالتحاق بالعمل؟

نعم ☐ لا ☐

- إذا كان لا لماذا؟.....

III. بيانات تتعلق بمدى مساهمة مؤهلات الخريج على التحكم في العمل وإتقانه:

17. إلى أي حد كانت المعارف والمهارات المتحصل عليها في التعليم العالي مفيدة لكم في عملكم الحالي؟

إلى حد كبير ☐ إلى حد ما ☐ غير مفيدة ☐

18. هل هناك علاقة بين المستوى التعليمي والقدرة على التحكم في العمل وإتقانه ؟

نعم ☐ لا ☐

19. هل هناك صعوبات واجهتك بعد التحاقك بموقع العمل ؟

نعم ☐ لا ☐ إذا كانت نعم ، فما نوع هذه الصعوبات :

- عدم تناسب المؤهلات مع العمل الجديدة ☐
- ضعف في مستوى التكوين والتعليم ☐
- نقص في الخبرة المهنية والتدريب ☐
- عدم توفر الوسائل الضرورة للعمل ☐
- أخرى تذكر :.....

20. ما هي درجة إتقانك للعمل ؟

عالية جدا ☐ عالية ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐

21. هل أنت راض على مستوى أدائك للعمل الحالي ؟

نعم ☐ لا ☐

22. ما هي القيم التي تفضلها في حياتك المهنية ؟

- احترام الوقت ☐
- تحمل المسؤولية ☐
- إتقان العمل ☐
- أخرى تذكر :.....

IV- بيانات تتعلق بمدى مساهمة خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

23 . هل يستطيع خريج التعليم العالي في ظل المخططات التنموية الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية؟

نعم ☐ لا ☐ إذا كانت الإجابة بلا ، فهل هذا يعود إلى :

- عدم مسايرة التطورات العصر العلمية الحديثة ☐
- عدم إدراك أهمية التخطيط للتعليم العالي وفوائده ☐
- عدم إدراك أهمية العوامل البشرية في التنمية ☐
- غياب الجدية في انجاز البحوث العلمية ☐
- ضعف مستوى التكوين الجامعي
- أخرى تذكر: .....

23. ما هي الشروط الواجب توفرها ليؤدي التعليم العاليدورا ايجابيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ؟

- تشجيع البحوث العلمية والميدانية ☐
- توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة ☐
- اشتراك رجال التعليم في التخطيط للتنمية ☐
- الشراكة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع ☐
- أخرى تذكر :.....

24. هل ترى أن النهوض بأسباب التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرهون بمدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي:

نعم ☐ لا ☐

25. هل تستطيع منظومة التعليم العالي الجزائرية في ظل الإصلاحات الجارية المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المنشودة ؟

نعم ☐ لا ☐

26. هل ترى أن التعليم العالي قادرا على إعداد القوى المؤهلة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ لا، فل يعود ذلك إلى:

- عدم التنسيق بين التخطيط للتعليم والتخطيط للتنمية ☐
- عدم تناسب مستوى التكوين مع احتياجات السوق ☐
- ضعف في التخطيط للتعليم وقصور التنبؤات المستقبلية ☐
- أخرى تذكر.....

27. ماهي في رأيك الإصلاحات التي يجب القيام بها لتحسين مستوى التعليم العالي؟

.....

.....

28. ما أهمية التعليم العالي و البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؟

.....

.....

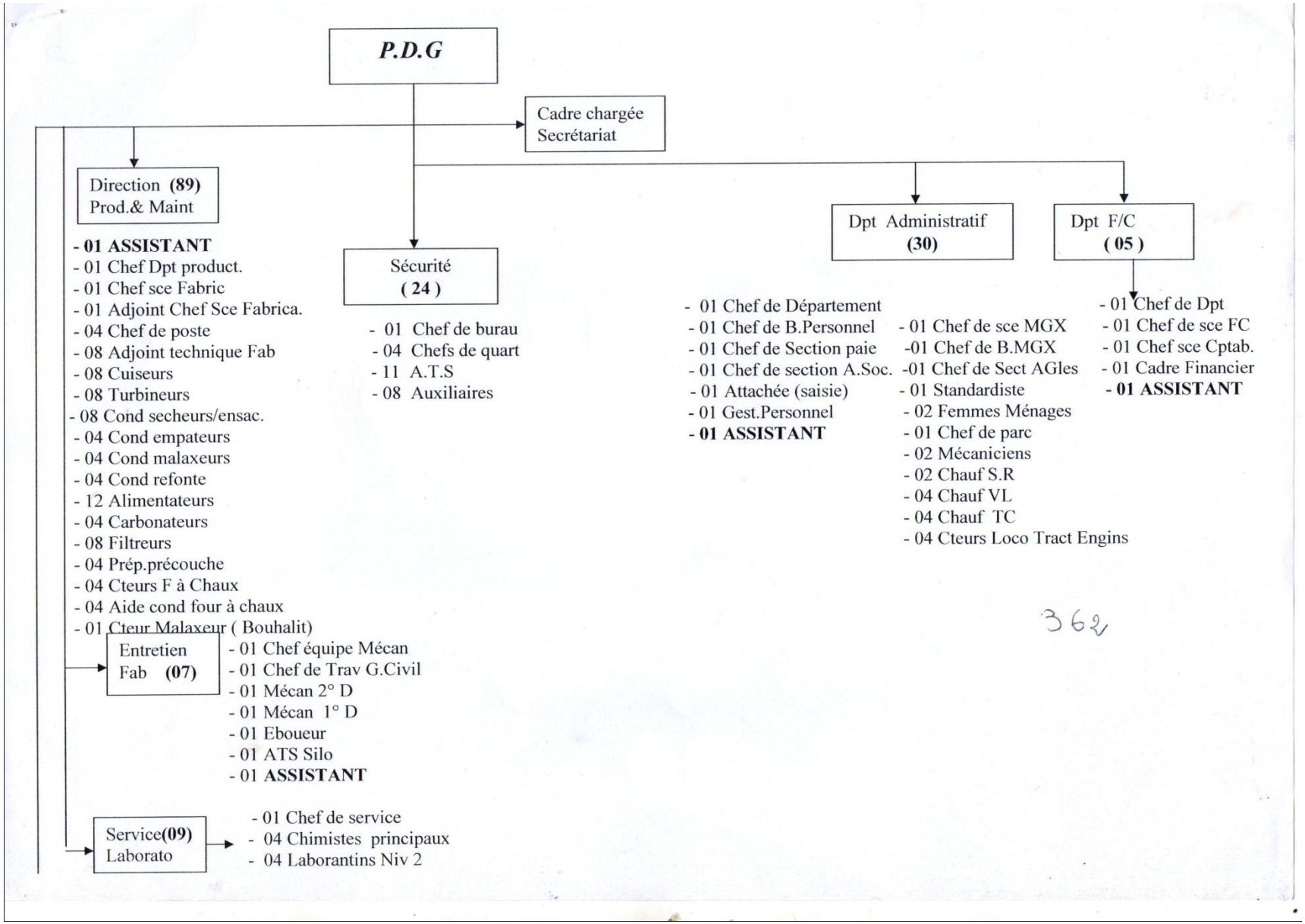
P.D.G
Cadre chargée Secrétariat
Direction (89) Prod.& Maint
- 01 ASSISTANT
- 01 Chef Dpt product.
- 01 Chef sce Fabric
- 01 Adjoint Chef Sce Fabrica.
- 04 Chef de poste
- 08 Adjoint technique Fab
- 08 Cuiseurs
- 08 Turbineurs
- 08 Cond secheurs/ensac.
- 04 Cond empateurs
- 04 Cond malaxeurs
- 04 Cond refonte
- 12 Alimentateurs
- 04 Carbonateurs
- 08 Filtreurs
- 04 Prép.précouche
- 04 Cteurs F à Chaux
- 04 Aide cond four à chaux
- 01 Cteur Malaxeur (Bouhalit)
Entretien Fab (07)
- 01 Chef équipe Mécan
- 01 Chef de Trav G.Civil
- 01 Mécan 2° D
- 01 Mécan 1° D
- 01 Eboueur
- 01 ATS Silo
- 01 ASSISTANT
Service(09) Laborato
- 01 Chef de service
- 04 Chimistes principaux
- 04 Laborantins Niv 2
Sécurité (24)
- 01 Chef de burau
- 04 Chefs de quart
- 11 A.T.S
- 08 Auxiliaires
Dpt Administratif (30)
- 01 Chef de Département
- 01 Chef de B.Personnel
- 01 Chef de Section paie
- 01 Chef de section A.Soc.
- 01 Attachée (saisie)
- 01 Gest.Personnel
- 01 ASSISTANT
- 01 Chef de sce MGX
-01 Chef de B.MGX
-01 Chef de Sect AGles
- 01 Standardiste
- 02 Femmes Ménages
- 01 Chef de parc
- 02 Mécaniciens
- 02 Chauf S.R
- 04 Chauf VL
- 04 Chauf TC
- 04 Cteurs Loco Tract Engins
Dpt F/C (05)
- 01 Chef de Dpt
- 01 Chef de sce FC
- 01 Chef sce Cptab.
- 01 Cadre Financier
- 01 ASSISTANT

362

Dpt (67) Maintenance

* 01 Chef département
- 01 chef sce mécanique
- 02 chefs d'ateliers
- 05 CMG Mécan.
- 01 CM Mécan
- 09 mécaniciens
- 01 vulcanisateur
- 01 chef équipe chaudronnerie
- 08 chaudronniers
- 01 Ouvrier d'entretien
- 02 tourneurs
- **02 ASSISTANTS** (machiniste – chaudronnier)

* 01 Chef de sce méthodes

* 01 Chef sce électricité
- 02 cadre techniques
- 01 chef d'atelier
- 06 CMG électricité
- 02 électriciens
- 02 régleurs
- 01 ouvrier entretien
- 01 chef section énergétique
- 04 adjoints techn(force motrice)
- 04 Cond.chaudières
- 04 Cond.Turbo
- 04 Cond. Poste d'eau

Commercial (38)

- 01 Chef de sce ventes
- 01 Chef de bureau
- 01 Secrétaire administratif
- 04 Gestionnaires P.Fini
- 19 Manutentionnaires
- 01 Gest.Stocks
- 01 Cadre techn.– com (appros)
- 01 Calclat.paie
- 01 Chef d'équipe manutent.
- 01 Fichiste
- 04 Magasiniers.
- 02 Peseurs
- 01 **ASSISTANT**.
- 15 Manut à la tâche

Silo portuaire (12)

- 01 Chef de servcie
- 04 Chefs d'équipes
- 04 A.T.S
- 02 Alimentateurs
- 01 Cond.engins

sora
sucre

DEPUIS 1972

خبـــرة وجودة

SOCIÉTÉ DE RAFFINAGE DE SUCRE

sora sucre

- CRÉATION DE LA SOCIÉTÉ: LE 23/05/1969 SOGEDIS
- DÉMARRAGE DE LA 1ERE COMPAGNE BETTERAVIÈRE : AOÛT 1972
- DERNIÈRE COMPAGNE BETTERAVIÈRE : 1980
- SOGEDIA: 1972
- ENASUCRE: 1983
- SORASUCRE: 2000
- Privatisation: 11 Avril 2007

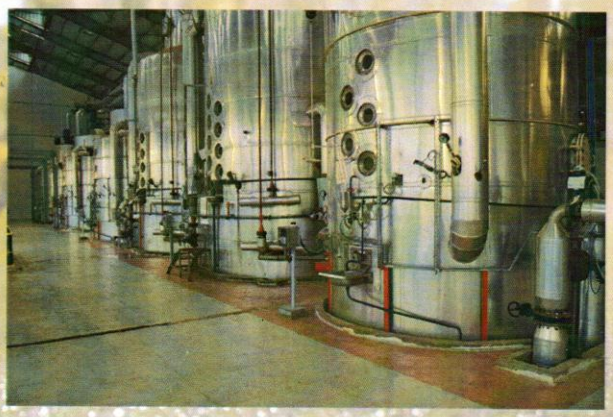

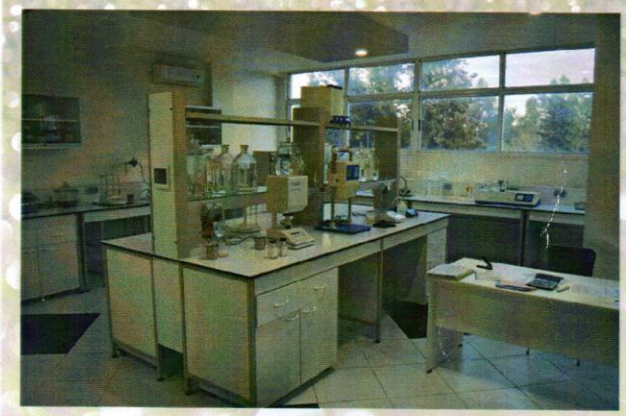

Depuis 2007 après la privatisation , l'usine à reçu de nouveau investissement et de nos jour, Sora Sucre à passer le cap d'être l'une des meilleurs raffineries d'Algérie à travers une téchnologie de pointe, Automatisation complet du raffinage du sucre pour une qualité de norme international à des prix compétififs ainsi q'un performant réseau distribution

SOCIÉTÉ DE RAFFINAGE DE SUCRE

sora
sucre

CRÉATION DE LA SOCIÉTÉ: LE 23/05/1969 SOGEDIS

DÉMARRAGE DE LA 1ERE COMPAGNE BETTERAVIÈRE : AOÛT 1974

DERNIÈRE COMPAGNE BETTERAVIÈRE : 1980

SOGEDIA: 1972

ENASUCRE: 1983

SORASUCRE: 2000

PRIVATISATION: 11 AVRIL 2007

Société de raffinage de sucre SORASUCRE SPA
Téléphone : 037 14 50 12/ 10
Fax : 037 14 50 08
Email :Contact@sorasucre.com
Adresse : Route kouicem belgacem Bp 164 Guelma 24000

SOCIÉTÉ DE RAFFINAGE DE SUCRE

sora
sucre

سكر أبيض مبلور

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمـــــي
جـامعة 08 مـــــــاي 1945
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعيـــــة
قســـم : علـــم الاجتمـــــاع
رقـــم: /ج.ق/ك.ح.أ.ع.إ/ ق.ع.إ. /19

قالمـــة في: / / 2019

إلى السيـد: مدير مؤسسة السكن
-ولاية قالمة -

دراسة ميدانية

يشهد السيد رئيس قسم علم الاجتماع أن الطلبة الآتية أسماؤهم:

- فضلاوي كلثوم
-
-

يتابعون الدراسة بالسنة الثانية ماستر علم اجتماع تنظيم و عمل ويحضرون لإنجاز بحث.

بعنوان: "دور خريجي التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"

تحت إشراف : أ. عنول لخضير.

و أنهم بحاجـــة إلى دراســـة ميدانيـــة بمؤسستكم.

أملنا كبير في حسن تعاونكم و لكم منا فائق الاحترام

رئيس القسـم

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

نائب رئيس قسم علم الاجتماع مكلف بالتدريس والتعليم في الطور
إمضاء الأستاذ : يخلف سهيل

- نسخة للحفظ